بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الثامن والثلاثون

المعقود مساء يوم الاثنين

١٤ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ١٨ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الثامن والثلاثون

المعقود مساء يوم الاثنين

١٤ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ١٨ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية الساعة الثالثة عصراً برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٨) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

والآن تستكمل جدول أعمال الاجتماع، كل ما سيصل به من نسب ومن أساليب انتخابات. ويرتبط بهذا أيضاً بعض المواد المتصلة بوضع الإدارة المحلية والمجالس المنتجة في إطارها الأمر الذى يجعل هذه المناقشة مهمة للغاية وذات دور حيوى بالنسبة للجنة، أنوى أن يعرض موضوع القوات المسلحة يعرض – إن شاء الله – بعد غد، يوم الأربعاء ثم الديباجة ثم المواد المتناثرة الباقية– إن شاء الله– نرجو الانتهاء من هذا كله الخميس، يوم الخميس، إن شاء الله كما نتوقع. سنتحدث عن الأسبوع التالى والأخير وعرض الأمر ومناقشته والتصويت عليه وكيفيته ... إلى آخره في قاعة مجلس الشيوخ، وهنا آراء واقتراح من السيد الأستاذ ضياء رشوان وأخرى موجودة، ولكن ما جاء لى وحدثنى فيه الأستاذ ضياء رشوان فيما يتعلق بفكرته عن كيفية تناول الوضع .

رأيي أننا سنحتاج إلى يوم واثنين لقراءة سريعة مادة مادة، إذا كان هناك تعديل دون نقاش في المواضيع.

السيد الدكتور خيرى عبد الدايم:

نريد المواد التى تمت الموافقة عليها وموجودة على النت أن ترسل لنا إيميلاً بحيث نقرأها على مهل.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

هى موجودة الآن على الموقع.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى(مقرر لجنة الصياغة) :

بالنسبة للنصوص النهائية التى خرجت من لجنة الخمسين حتى هذه اللحظة انتهينا من مواد الحقوق والحريات، وهذه روجعت أكثر من ٤ أو ٥ مرات، حتى نتحقق من أن كل نص مكتوب يصادق ما انتهت اليه لجنة الخمسين، وهذا وزع على حضراتكم من قبل وتم توزيعه هنا فعلاً، الآن عندنا مواد

المقومات الأساسية ، انتهت هنا وروجعت مرتين حتى الآن مع المقرر المساعد وأحياناً المقرر المسئول فى هذه اللجنة ، سنراجعها مرة أخرى وستطبع وتوزع على حضراتكم ربما خلال ٢٤ ساعة .

بالنسبة لمواد نظام الحكم ، اليوم استلمنا أول نسخة لما خرج من لجنة الخمسين، وهذه مواد كثيرة حوالى ١٢٠ مادة وسنراجعهم أنا والدكتور عمرو الشوبكى غداً توطئة للتأكد من كل حرف وكلمة، وبعد ذلك ستتم الطباعة والتوزيع على حضراتكم.

السيد الدكتور مجدى يعقوب(نائب رئيس اللجنة) :

كانت هناك تعديلات من لجنة العشرة ، المناقشة ستكون لما اتفق عليه فى لجنة الخمسين، ليست التعديلات، لأن هناك تعديلات غريبة حدثت من لجنة العشرة، هذا شيء مهم، وهو أننا نناقش ما اتفق عليه فى لجنة الخمسين.

السيد الدكتور محمد غنيم:

أنا أقصد النسخة النهائية وليست اللجان ولجنة الصياغة، أقصد هذه النسخة ومنها رأى وتعديلات لجنة العشرة، هذا هو ما نراه قبل الأسبوع القادم لنناقش هذا المشروع، أرجو إذا كان ذلك ممكن أو باب .. باب، ولكن نرى الصيغة النهائية التى وضعتها لجنة الخمسين مع لجنة الصياغة وأيضاً رأى لجنة الخبراء لكى يكون لدينا فكرة مسبقة قبل التصويت.

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى(مقرر لجنة الصياغة) :

للإيضاح ، أول نقطة نهاية مرحلة وهى ما انتهت إليه لجنة الخمسين مما عرض عليها، وهذا حدث فعلاً بالنسبة للثلاثة أبواب الرئيسية عندنا ، طبعاً ما نقوم به الآن استكمالات محدودة، نحن انتهينا من لجنة الحقوق والحريات، ووزعت على حضراتكم فى آخر صورة لها كمنتج من لجنة الخمسين ، نفس الشيء يحدث بالنسبة لمواد المقومات الأساسية، وهذه على الأرجح ستوزع على حضراتكم نسخة منها بهذه الصفة خلال ٢٤ ساعة، ومواد نظام الحكم لا زالت تحت المراجعة بيننا وبين مقرر اللجنة وبين مقرر لجنة نظام الحكم، فور الانتهاء منها ستنسخ أيضاً وتوزع على حضراتكم

بالنسبة للجنة الصياغة النهائية، عملت فى مواد الحقوق والحريات ولها خلفية فيما سيتعلق بكثير من المواد، وهذه المفروض أننا كلجنة ٥٠، نعمل عليها ويكون فيها رأى .

ما حدث أننا لم نستطع أن نتقدم فى التعاطى مع هذه التعديلات من لجنة الخبراء أو لجنة الصياغة النهائية، لأنه لم تصلنا حتى الآن نسخة موقعة منهم، التوقيعات مهمة جداً لأننا نتعامل فى نصوص بالغة القيمة وأى تغيير على ورقة غير موقعة لا قيمة له، هذه هى المشكلة.

نحن نتابع هذا الموضوع يومياً، وما عندى من جديد هو أن اليوم ستأتى لنا هذه المواد موقعة من لجنة الخبراء، وفى هذه الحالة نحن نقول رأينا، وهذا الرأى سيكون للجنة الـ ٥٠ من خلال رئيس اللجنة، والأمور تسير لكن أحياناً قد تكون هناك اختناقات تعطل المسار.

غياب توقيع لجنة العشرة أو لجنة الخبراء على المواد التى خرجت من لجنة الـ ٥٠ لهم عطلنا ٣ أو ٤ أيام، كان من الممكن إنجاز ذلك خلال هذه المدة .

ومع ذلك أعتقد أنه لا زالت الفرصة أمامنا لكى ننتهى من هذه المسائل بسرعة ورودها الينا وإرجاعها إلى لجنة الخمسين فى أقرب وقت .

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات) :

عندى سؤال وطلب مرتبط به، أريد فقط معرفة متى ستناقش ديباجة الدستور؟ لأننى أعتقد أنه أمر يستحق وقت كاف من المناقشة والبحث، والطلب هو أن يقدم لنا التصور المتعلق بالديباجة قبل مناقشتها بمدة زمنية كافية لدراستها بشكل واف.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

سيادتك بالأمس عرضت مادة، كمادة انتقالية لغرفة ثانية، وعرضت أمس مادة على الشاشة وفجأة لم نناقشها، لا أعلم لماذا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أى مادة؟

السيد الدكتور أحمد خيرى:

المادة الخاصة بالغرفة الثانية، مجلس الشيوخ.

أيضاً هناك موضوع كنا أثرناه وقلنا إن هناك مادة ستصاغ له وهو المجلس الاقتصادى الاجتماعى ويعرض بعد الصياغة، وحتى اليوم لم يأت ، هاتان المادتان أهم من بعض لكى نكمل جسم الدستور كله.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

شكراً سيادة الرئيس، ربما كلام الأستاذ أحمد خيرى هو مناسبة لكى أقترح ما تحدثنا فيه سوياً، نحن قضينا فى هذه القاعة ما يزيد عن شهر نتحدث فى كل مواد الدستور باستفاضة وحرية كاملة وبعض المقاطعات من هنا وهناك وتصويت تأشيرى أو توافق، وبالتالى فعلنا كل هذا تمهيداً لكى نصل إلى التصويت العلنى أمام الشعب المصرى ، السؤال الذى يجب أن نجيب عليه فى هذه القاعة، هل ما وصلنا اليه بالتوافق هنا أو بالتصويت يمكن أن يعاد التطرق له أمام الكاميرات لسبب أو لآخر؟ أم أننا نعتبر أن ما وصلنا إليه من صياغات عبر أية وسيلة كانت، تصويت أم توافق، هو أمر نهائى ملزم لنا جميعاً؟

وهذا نفس السؤال الذى طرحه الأستاذ خالد يوسف، أقترح أن نلتزم بما توصلنا إليه هنا، هذا الأمر يجب إثارته والوصول فيه إلى تصور واضح ، شكراً سيادة الرئيس.

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

الأستاذ ضياء أثار نقطة أحب أن أبدأ بها، أعتقد أننا فى أمس الحاجة بعد وضع الصياغة النهائية أن تعاد علينا المواد ثانية لكى يحصل عليها توافق أو ٧٥٪ ، لأنه لا يجوز أن نختلف بعد الفترة الطويلة التى قضيناها هنا.

ثانياً: هناك بعض المواد أرسلت للسيد المقرر ولم تأت، مادة كنت قدمتها خاصة برعاية المسنين، مادة كاملة وسيادتك كنت أشرت لها، وهذا مطلب أكثر من ١٠ ملايين، فمثلهم مثل أى فئة من المجتمع، وهناك مادة السكان والمادة الخاصة بمواجهة الإرهاب فهل هذا الكلام له توقيت؟ لكى نحدد أوضاعنا فى الفترة القادمة ، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ رفعت داغر :

شكراً سيادة الرئيس .

أمس كانت هناك مادة خاصة بالفنيين بالشهر العقارى، نحن بعد إذن حضراتكم نريد إضافة مصلحة الشهر العقارى ، لأنها مكتوبة فى دستور ٢٠١٢، والناس عندما علموا بذلك غضبوا ويقومون بمظاهرات، فكيف أن دستور ٢٠١٢ الخاص بالإخوان يذكرهم ويعطيهم حقهم ودستور ٢٠١٣ دستور الثورة يلغى حقهم.

الشهر العقارى هيئة مستقلة ، بعد إذن حضراتكم ، شكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ محمد سامى أحمد:

شكراً سيادة الرئيس.

أريد فقط مناقشة مسألة الإخوة الاحتياطيين، وهذه مسألة تحتاج إلى معالجة، لأننا لو انتقلنا إلى الحوار الجماعى فى ظل الحالة التى أتصور أن فيها شعور بأنهم لم يعاملوا بالشكل اللائق سيكون هناك نوع من أنواع التزيد والمشاكل على النصوص .

أنا لا أعلم كيف يتم الحل لكى نعالج مشكلة الإخوة الاحتياطيين؟ بحيث إنه عندما تكون الجلسة العامة موجودة وهناك تصوير ولا تكون هناك حالة سليمة .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعىوتلقى المقترحات):

موضوع الشهر العقارى، حضرتك كنت أرجأته وكنا أثرناه صباحاً وأرجأته لحضور الدكتور السيد البدوى فلو أذنت نستكمله.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

تفضل وقل رأيك وهو موجود .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعىوتلقى المقترحات):

يا دكتور سيد أنا أتحدث بشأن النص المتعلق بالخبراء الأعضاء الفنيين والأطباء الشرعيين والشهر العقارى، وأنه جرى أمس استبعاد للأعضاء الفنيين فى الشهر العقارى من النص ، أنا أطلب الآن ما طلبته

صباحاً من اللجنة، وأطلب فى حضورك أن يعاد الأعضاء الفنيين فى الشهر العقارى إلى موقع مهم فى النص على النحو الذى ورد إلينا، سواء فى النص المحال إلينا من لجنة نظام الحكم أو من لجنة الصياغة النهائية، باعتبار- وسيادتك سألتنى سؤالاً ونحن فى الخارج - ما هو دور الأعضاء الفنيين فى الشهر العقارى؟ وحضراتكم لابد أن تعرفوا أن العقد المشهر شأنه شأن الحكم القضائى ، يتمتع بنفس ذات حجية الحكم القضائى ولا يجوز أن تتعامل على عكسه إلا بعد إلغائه بحكم قضائى ، وبالتالى له قيمة ووزن مهم جداً فى حماية أملاك الناس، أملاك الأفراد والمواطنين والمجتمع والدولة، وأيضاً القائمين عليه أعضاء متخصصون يؤدون دوراً هاماً فى إطار القانون لأن الشهر العقارى بالتدرج الوظيفى يسمح لهم بهذا الأمر إلى أن يخرج منتج العقد المشهر من الشهر العقارى.

هؤلاء الأعضاء فى حاجة إلى أن يمارسوا عملهم دون ضغوط خارجية عليهم، لو استبعدنا هذه المسألة منهم خصوصاً وأنها قد منحت لهم فى دستور ٢٠١٢، نكون بالتالى نضعف هذه الفئة، وهى فئة هامة جداً موجودة الآن فى المقرات، وبالتالى لا يجوز أن نسحب أو نحصر عنهم هذه الحماية التى وضعناها لباقى الخبراء القضائيين وأعضاء الطب الشرعى، وأطلب من إخواننا أعضاء اللجنة الموافقة على النص كما ورد من لجنة الصياغة النهائية بما فيه أعضاء الشهر العقارى.

السيد الدكتور السيد البدوى:

نص دستور ٢٠١٢ بماذا ينص؟ المادة ١٨٢

أنا رأيي بعد إذن حضراتكم، أن نأخذ نص المادة ١٨٢ كما هو، حتى نحن أدخلنا عليه تعديلات بالأمس، نص المادة ١٨٢ فى دستور ٢٠١٢ لو أخذناه كما هو أوقع من التعديلات التى تم إدخالها أمس .

"يؤدى الأعضاء الفنيون بالشهر العقارى وخبراء الطب الشرعى والخبراء القضائيون أعمالهم باستقلال ويكفل لهم القانون الضمانات والحماية اللازمة لتأدية عملهم" لكن بدلاً من " يؤدى الفنيون، نقول "يؤدى الخبراء بالطب الشرعى والخبراء القضائيون والأعضاء الفنيون" نعدل الترتيب.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

الإشكالية التى عرضها العاملون بالشهر العقارى مهمة جداً ويجب أن تؤخذ بالاعتبار، وهى لو أن مصلحة الشهر العقارى كلها تكون هيئة مستقلة بعيداً عن وزارة العدل، هذا موضوع استقلالية وكلنا معها، ولكن نقول وهم أعضاء مصلحة واحدة ونقول الأعضاء وهم القانونيون، هم مستقلون، أنا الآن أنهيت كلامى معهم- قالوا لنا نصاً وهو قولاً واحداً ونريد معرفة رأى حضرتك فيه أنهم كيف وهم فى هيئة مستقلة وفى مكتب واحد وفى مصلحة واحدة سيكونون مستقلون فى هيئة مستقلة وهم كلهم يوقعون على التوكيل بين من يحدد القيمة التقديرية للرسوم والإداريين، هى مصلحة واحدة، إما أن المصلحة كلها تستقل لأن المعترضين منهم كان اعتراضهم على أن المحاسبين والإداريين سيكونون فى وادى والهيئة المستقلة وفيها القانونيون فى واد آخر.

هذه الهيئة المستقلة كيف ستشارك فى هذه الإجراءات، وزارة العدل كيف ستشارك ؟ الإشكالية أن الهيكل الوظيفى داخل المصلحة سينقسم على نفسه، الإشكالية أنه لن توجد ضوابط ستحكمهم رغم أن المستند هو مستند واحد.

فقط أريد أن تكون هناك عدالة مع كل موظفى الشهر العقارى وليس القانونيون فقط، كيف يكونوا مستقلين؟

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعىوتلقى المقترحات):

بالقطع الحماية يجب أن تنحصر وتتخصص للأعضاء الفنيين، لماذا؟ لأن العضو الفنى هو الذى يضع منطوق القرار الذى يتم إشهاره، وهو الذى يبحث حيثياته بالضبط، عندما تقول لى فى وزارة العدل هناك قضاة وهناك موظفون ومحضرون، لماذا تعطى الحصانة للقاضى وليس المحضر، لأن دور كل واحد فيهم مختلف، لا قيمة ولا جدوى حول الحديث عن حماية للساعى أو للموظف الإدارى أو لموظف الأمن، لأن القانون كموظف عام يكفل له القدر اللازم لأداء وظيفته ، إنما الحماية هنا هى حماية المنتج الفنى الذى يخرجه العضو الفنى فى الشهر العقارى، لأن ذلك هو الحكم القضائى وحجية المستند التى يجب أن تحافظ عليها، وبالتالى لا داع للتوسعة فى هذا الأمر لكى نحقق ضمانة أكبر.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الآن هذا النص المعروض ، يعاد إليه الأعضاء الفنيون بالشهر العقارى وسنقرأها وسينطبق مع المادة ١٨٢ من دستور ٢٠١٢ فيما عدا الترتيب.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

سيادة النقيب، حضرتك لم تجبنى على السؤال الذى أسأله ، مدى استقلالية الإدارة القانونية، الفنى سيكون فى هيئة مستقلة، هم مطلبهم بوجود هذا النص ، هم يكونون مستقلون فى هيئة خاصة بهم، الموظف الخاص بالشهر العقارى.

هل يكونوا تابعين لوزارة العدل أيضاً؟

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعىوتلقى المقترحات):

المقصود هو حماية الدور الفنى، المسئول الفنى فى الشهر العقارى، والشهر العقارى مؤسسة لها أمين عام. لا، لا، وزارة العدل لا علاقة لها بالموضوع، ويجب أن يكون الشهر العقارى هيئة مستقلة وليس له تبعية ، بل هيئة عامة، لها رئيس ، أمين عام بدرجة وكيل أول وزارة يدير شئونها، وهناك قانون ينظم هذا الأمر.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

الإدارات القانونية، هى التى تتبع الجهاز الإدارى للدولة، هذا هو الصندوق الأسود لكل هيئة وكل مصلحة حكومية، الإدارات القانونية ممكن أن تضاف هناك، لأن هؤلاء يضغط عليهم لكى يخبئوا مستندات الوزارة والهيئات، الإدارة القانونية فى الجهاز الإدارى للدولة لا تتبع أى جهة، تبعيتها للسلطة التنفيذية يجعلهم يضبطون أوراقهم لكى يتستروا على الفساد، الصندوق الأسود.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

رفضت اللجنة بالأمس هذا المقترح .

السيد الدكتور أحمد خيرى:

ما هو مبررها؟ هل سنترك هذا الصندوق الأسود .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

النص كما هو فى ٢٠١٢ مع إعادة الترتيب مثلما قرأها الدكتور السيد البدوى ، الخبراء القضائيون أولاً، يليهم خبراء الطب الشرعى، يليهم الأعضاء الفنيون بالشهر العقارى، والمادة كما هى "الخبراء القضائيون ، خبراء الطب الشرعى، ثم الأعضاء الفنيون بالشهر العقارى، المادة ١٨٢ فى دستور ٢٠١٢ مع إعادة الترتيب .

الآن فى النقاش الذى دار حتى الآن بصرف النظر عن هذه المادة هناك ٤ أو ٥ إشكاليات بسيطة.

أولاً، المواد الغائبة أو المنسية أو التى سقطت سهوا وغير ذلك، وهذه سوف نقوم بحصرها لكى ننظرها فى جلسة الغد.

والنقطة التى أثارها الدكتور غنيم عن مراجعة لجنة العشرة للمواد التى أرسلناها إليها.

أولاً، نحن سابقون جداً، وأعتقد أنه لن يكون هناك وقت لمراجعة ما نقوم به، لأن هناك مناقشات كثيرة وظروف معينة، لذلك نرجو أن تكون مسألة المراجعة سريعة، ثم عندما تأتى إلى هنا سواء الأجزاء التى تمت مراجعتها قبل ذلك أو الأجزاء الجديدة، أنا أرى أن المسألة ستكون سريعة بشأنها، مقرر كل لجنة فرعية سيقدمها لنا ويقول لنا ما هى الفروقات بين ما انتهينا له وبين ما أضيف طلب تغييره أو إلى آخره.

ربما سيعطينا المقرر توصياته أيضاً، أن هذه المادة ستبقى أو أن هناك إضافة فى المواد الفلانية ، ونحن كنا قد تحدثنا فى معايير الإضافة أو التغيير إذا كانت هناك صياغة معينة قمنا بها وفيها عوار دستورى معين أو صياغة قمنا بها وفيها خطأ لغوى، قانونى ... إلى آخره، نعيد النظر فيها، أما إذا قررنا مثلاً أن الانتخابات بالفردى وجاءت لجنة العشرة وقالت: لا، الجماعى، وفى هذه الحالة القرار هو قرار

اللجنة لا رجعة فيه، إذا كان هناك خطأ دستورى مع الاعتذار لكل القانونيين، ستنظر فيه بكل جدية إنما ليس تغييراً فى المواقف، وما اتخذ هنا فيما يتعلق بنظام الحكم والمبادئ والمقومات هذا انتهينا منه.

إنما قد يكتمل الأمر برأى جيد فى هذه المادة أو تلك يأتى بصفة خاصة من لجنة العشرة وهكذا بالنسبة لكل مقررى اللجان، وبالتالى سنوفر وقتاً ، تعالوا نقرأ هذه الثلاث مواد مرة ثانية، لأن هناك إضافة أو غير ذلك، إنما غير ذلك لا يمكن أن تكون ٢٠٠ مادة بها تعديلات، وسيكون ذلك إرباكاً كبيراً للعمل، خاصة مع البطء الظاهر جداً –مثلما ذكر الدكتور عبد الجليل مصطفى– لم يأت لنا من الصياغة مستند واحد حتى هذه اللحظة عن مراجعة لجنة العشرة، لأننا سنعالج المواد الغائبة ومراجعة لجنة العشرة، بالنسبة لموضوع الاحتياطيين الذى أشار إليه الأستاذ محمد سامى أحمد مهم، نحن هل عندما نجرى القراءة قبل الأخيرة تكون مفتوحة، وليس من الضرورى حضور الإعلام أو حضور الاحتياطى، أم مرة واحدة نفتحها وننهى كل أعمالنا ونجتمع فى قاعة مجلس الشيوخ ويدعى الاحتياطيون للحضور والجلسة علنية والنقاش يبدأ بالمواد التى انتهت؟ وإذا كانت هناك أى ملاحظة، أرى من أجل الوقت لابد أن ننتهى هذا الأسبوع، وبداية من الأسبوع القادم قد يكون الأحد أو الاثنين، تكون الجلسات معلنة ومذاعة والنصوص جاهزة، ومن قبيل إعلام المواطنين وإعلام الرأى العام بدون مناقشات كبيرة فيما بيننا، وهنا نتطرق للمعايير التى عرضها الأستاذ ضياء رشوان، وبعد ذلك تتم المناقشة بالطبع قبل الجلسة العلنية.

بالنسبة لموضوع الديباجة، بالطبع لابد أن تعرض، وتعرض قريباً، إنما يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن الديباجة فى أساسها إنشاء وليست فيها أحكاماً معينة، إنما فيها تعداد للمبادئ وترجمة أو تعبير عن الشعب وشعور الشعب ووجدان الشعب، وأيضاً إضافة بعض النقاط المطلوب ضبطها وربطها من أجل ألا يكون هناك نقص، ويكون النص كاملاً ببداياته ونصوصه وأحكامه الختامية، وهذا سوف نحدد له يوماً ربما يكون يوم الثلاثاء الذى هو غداً، وإنما قالوا لى أن غداً سيكون هناك ما قد يعوق الاجتماع، وهذا يعنى أننا سوف نخسر يوماً كاملاً بهذا الشكل، أنا سوف أحضر، إن شاء الله، وأول ٢٦ عضواً سيحضرون سنعقد فيه الاجتماع ونقرر النظام الانتخابى ونقر كل شىء فى غيبة الـ٢٤ عضواً إذا لم يأتوا غداً.

(صوت للأستاذ خالد يوسف هل غداً ستعقد جلسة؟)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

غداً الجلسة الساعة الثانية عشرة ظهراً، إن شاء الله، إلى ٦، ٧، ٨ مساءً، لكى ننتهى من أكبر كم ممكن من المواد.

السيد اللواء على عبد المولى:

شكراً سيادة الرئيس.

بالطبع، إن شاء الله تعالى مع كل التكثيف المتواجد لن يحدث أى شىء، ولكن غلق المداخل والمخارج للمنطقة بالكامل، فى الحقيقة ستكون أزمة مرورية لمن يريد الحضور للجنة، الأمر يحتاج تنسيق اليوم مع إدارة مرور القاهرة من أجل أن يستطيع الأعضاء الحضور فى هذه المنطقة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لسيادتك، نرجو من سيادتك أن تقوم لنا بهذا الأمر، الآن نريد أن نبدأ مناقشة موضوع هام وهو نسبة الـ ٥٠٪ فلاحين وعمال، وسنغلق الأبواب للتحدث بحرية.

السيد اللواء على عبد المولى:

توقيت عرض اليوم، كنت آمل أن لجنة الـ ٥٠ فى بيان تعطى دعماً معنوياً لضباط الشرطة وأفراد هيئة الشرطة الذين يتساقطون كل يوم، والحقيقة فى جنازة المقدم محمد مبروك كان المشهد مهيباً جداً، وعند المعاينة بالأمس رأينا أن هناك مخططات إرهابية قد تستمر لسنوات طويلة، أرجو كتابة بيان باسم اللجنة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لسيادتك، اكتب ما تريد، وسنصدر البيان فى كل الأحوال، وتستطيع استشارة الأستاذ محمد سلماوى.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

شكراً سيادة الرئيس.

مناقشة الـ ٥٠٪ دون مناقشة النظام الانتخابى تكون دون جدوى، لابد أن نناقش النظام الانتخابى، وفى إطاره نناقش الـ ٥٠٪، لأن النظام الانتخابى إذا لم يناقش ونتحدث فى المطلق وهناك حلول فى أنظمة محددة من الممكن أن تحل المشكلة، لو تحدثنا عن المبدأ سنجد من يتحيز للنظام الانتخابى الذى يحقق أهدافه، لن نستطيع فرز إرادة اللجنة بشكل جلى فى الانحياز أو ضد الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لسيادتك، هناك آراء كثيرة ضد هذا.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة) :

شكراً سيادة الرئيس.

يأذن لى الصديق خالد يوسف فى الاختلاف معه، أرى أن الاثنين مسارين مختلفين تماماً، حتى لو تم وضع النظام الانتخابى سيكون فى ذهننا إن كانت هناك ٥٠٪ عمال وفلاحين، نعم بالتأكيد، فكرة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين عندما اقترحت فى فترة الستينيات لم يكن لها علاقة بالنظام الانتخابى، نحن نتحدث عن وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية أو وسيلة لتمكين العمال والفلاحين، الآن نحن فى عام ٢٠١٣، هل هذه الوسيلة ناجحة أم لا؟ هل حققت أهدافها أم لا؟ هل هى فى حاجة إلى مراجعتها؟ أنا مع فصل المسارين تماماً، وأن نناقش الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين باعتبارها فلسفة حكمت النظام السياسى المصرى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات الأضعف من أن يتواجدوا، اليوم هذه الوسيلة هى محل جدل ومحل نقاش، أنا أفضل أن نناقشها بشكل منفصل عن النظام الانتخابى، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لسيادتك، ونستمع الآن إلى أول طالبى الكلمة.

السيد الأستاذ حسين عبد الرازق:

شكراً سيادة الرئيس.

أعتقد أن فكرة التمييز الإيجابى للفئات والطبقات الضعيفة فى الفقه الدستورى العالمى استندت إلى تطور مفهوم المساواة، لم تعد المساواة هى تكافؤ الفرص وإنما هى تكافؤ النتائج، ومبدأ تكافؤ النتائج يقوم على أساس أن مجرد إسقاط الحواجز الرسمية التى كانت تحول على سبيل المثال دون العمال والفلاحين أو المرأة .. إلخ، تحل المشكلة أن هذا غير صحيح، لأن هناك معوقات واقعية وعملية، وهى معوقات مركبة لها أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية، وبالتالى أصبحت فكرة تخصيص نسبة من المقاعد فى البرلمان لهذه الفئات والطبقات وسيلة لتحقيق تكافؤ النتائج، والقفز فوق المعوقات الحقيقية العلنى منها والخفى، وفى نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى فى المادة ٢٢. هناك نص يقول: "إن سياسات التمييز الإيجابى قد يكون مطلوباً من الدول التى وقعت على الاتفاقية من أجل تصحيح التمييز المنهجى"، والأمم المتحدة فى لجنة حقوق الإنسان تحدثت فى نفس هذا الاتجاه، عرفت مصر هذا التمييز الإيجابى منذ دستور ١٩٦٤ فى مادته ٤٩ التى ذكرت أن نصف أعضاء مجلس الأمة كما كان يسمى فى هذا الوقت على الأقل من العمال والفلاحين، اليوم تقريباً مضى ما يقرب من ٥٠ عاماً على هذا التمييز الإيجابى للعمال والفلاحين ولم يتحقق الهدف من هذا التمييز، وهذا يعود إلى سببين من وجهة نظرى، السبب الأول، أن تعريف العامل والفلاح تمت صياغته فى القانون بطريقة أقصت العمال والفلاحين، وأصبح ممثلو العمال والفلاحين من القضاة وأساتذة جامعة ومهندسين وصحفيين، لواءات شرطة ولواءات جيش... إلى آخره، يدخلون البرلمان تحت اسم عمال وفلاحين.

السبب الثانى، أن وضع العمال والفلاحين اليوم أسوأ عشرات المرات مما كان عام ١٩٦٤ نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى مورست فى الـ ٤٠ عاماً الماضية، هذا التمييز الإيجابى يبدو أكثر أهمية للمرأة، وبالتالى تخصيص نسبة من مقاعد البرلمان للمرأة يندرج تحت التمييز الإيجابى، ولا يعتبر تمييزاً

للرجال أو افتئات على حق الرجل، بل هو تعويض للمرأة عن التمييز التاريخى الذى عانته وتعانيه بالفعل حتى اليوم خاصة فى المجال السياسى، والسعى لتحقيق المساواة بالمعنى الذى تحدثنا عنه وهى المساواة فى النتائج، والاتحاد البرلمانى الدولى درس الوضع فى ١٤٠ برلماناً وطنياً، ووجد فى الـ١٤٠ دولة، أن هناك تخصيص نسبة من المقاعد فى المجالس المنتخبة بعضها عن طريق حصة منصوص عليها فى الدستور، أو حصة منصوص عليها فى القانون أو فى المجالس المحلية أو حصة تلزم بها الأحزاب، وأعتقد أن السفيرة ميرفت التلاوى تقدمت بدارسة عن ١٣٢ دولة تمارس التمييز الإيجابى بالنسبة للمرأة، والغريب أنه رغم أن المرأة المصرية حصلت فى دستور ١٩٥٦ على حق الانتخاب والترشح سابقة بعض الدول الأوروبية المتقدمة، ودخلت البرلمان لأول مرة فى ١٤ يولية ١٩٥٧ النائبة راوية عطية وأمينة شكرى، فلم يتجاوز عدد الناخبات إلى إجمالى الناخبين فى أول انتخابات تحصل فيها على حق التصويت عام ١٩٥٧ عن ٢,٦٪ إلى آخره، لكن الأخطر تمثيل المرأة فى البرلمان المصرى يتراجع حتى لو أضفنا إليها السيدات المعينات، وبالتالى أقترح أن تكون هناك مادة انتقالية تنص على أن يكون ٥٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس النواب من العمال والفلاحين، و٣٠٪ على الأقل نصفهم من العمال والفلاحين للمراة على أن يعيد مجلس النواب النظر فى تخصيص هذه النسبة بعد انقضاء ١٠ سنوات على تطبيق هذا التمييز الإيجابى للعمال والفلاحين والمرأة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لسيادتك، كم هى النسبة التى ذكرتها؟

السيد الدكتور حسين عبد الرازق:

٥٠٪ عمال وفلاحين على المجلس بأكمله، ٣٠٪ من أعضاء المجلس للمرأة، وينقسمن بالضرورة ٥٠٪ منهن أيضاً عاملات وفلاحات، من أجل أن تكون النسبة محفوظة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لسيادتك، هذا شيء عظيم جداً.

السيد الأستاذ حسين عبد الرازق:

أريد توضيح شيئاً .. تقدمت بورقة للجنة ولكنها لم توزع، تعريف للعامل والفلاح ينص عليه فى الدستور إذا أخذنا بهذا المنطق من أجل ألا يحدث فى المسألة تلاعباً، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لسيادتك، ونستمع لكلمة من ممثل العمال.

السيد الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة أريد قليلا من الإنصات لأننا إذا كنا نكتب دستوراً، نحن لا نضع دستوراً لـ ٥٠ عضواً متواجدين هنا، نحن نضع دستوراً لشعب مصر، وأعتقد أن شعب مصر يمثله ٧٠٪ أو أكثر عمال وفلاحين، وأنا أتفهم الدعاوى التى تقول إن العمال والفلاحين لم يستفيدوا بالنسبة، هذا صحيح، لكن هل هم السبب؟ لا يمكن أن يكونوا هم السبب، السبب هى الحكومات المتعاقبة التى لم تضع تشريعات ضابطة وحاكمة لكيفية تعريف العامل والفلاح، هناك أقوال تقول لا يمكن إطلاقاً ولا أحد يستطيع أن يعرف العامل والفلاح، وأقول إن العامل سهل تعريفه والفلاح سهل تعريفه، وتوضع له الضوابط، لكن لا أتصور إطلاقاً أن الثورة عندما قامت من أجل العدالة، وأولى أناس بالعدالة والرعاية هم الفقراء، والعمال والفلاحين هم الفئة الفقيرة فى هذا البلد، ولا أتصور إطلاقاً أن نضع دستوراً بعد ثورتين نلغى

فيه مكتسب اكتسبه العمال منذ ٢٣ يولية عام ١٩٥٢، ولا أتصور إطلاقاً أننا نستطيع أن نسوق دستوراً يهدر حق مكتسب وحقوق دستورية ثبتت مع مر الزمن، لكن الإشكالية اليوم لمن يقول هذه النسبة دخل فيها ضباط ودكاترة ولواءات ودخل فيها مهندسون بالفعل هذا، لكن ماذا يفعل العمال ومن يشرع للعمال؟ فى وضع مثلما ذكر الأستاذ حسين عبد الرازق هم فى أسوء حالاتهم منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ العمال يا سيادة الرئيس، لأنه لم يكن هناك أحد يمثلهم فى البرلمان، صدر قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وهذا القانون حول شركات القطاع العام إلى شركات قطاع الأعمال العام، وكان الهدف من هذا القانون هو بيع الشركات، وبيعت الشركات بأبخس الأثمان، وبعيداً عن المال العام الذى أهدر فى هذا البيع، العمال خرج منهم على ما سمى الموت المبكر والذى تم تسميته بالمعاش المبكر، منهم من حصل على أموال ما بين ١٥ أو ٢٠ ألفاً اشترى بها شقة وجلس على المقهى أو تزوج زوجة ثانية أو اشترى سيارة وتعرضت لحادث، ولن تستطيع الدولة أن تعيد هيكلة هذه العمالة بعد خروجها إلى ما سمى بالموت المبكر، هؤلاء العمال يا سيادة الرئيس، بيعت شركاتهم وسلموا لبعض أصحاب الأعمال الذين لا يتقوا الله وتم تسريحهم فى الشوارع وأصبحوا عالة على المجتمع، بل أصبحوا وقوداً لينفجروا اليوم فى المجتمع، هؤلاء العمال يا سيادة الرئيس، هم الفئة الضعيفة وإننى أتصور أن ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونية ما قامتا إلا من أجل الغلابة فى بلادنا، ولا أتصور أن دستوراً يصدر فى سنة ٢٠١٢ يبقى على نسبة العمال والفلاحين، ونحن نصحح دستوراً، نصحح ثورة أو نسترد ثورة مصر فى ٣٠ يونية فنحذف منها الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، أرجو بعيداً عن قناعتى الشخصية، لكن أقسم بالله العظيم لا أتصور إطلاقاً أن يخرج دستور من مصر فى هذه اللجنة التى أحترم كل أعضائها وينتقص حقاً اكتسبته فئة (غلبانة) وفقيرة فى هذا البلد، ضعوا الضوابط الكفيلة التى تريدون بها تعريف العامل والفلاح، لكن أمام الرأسمالية المتوحشة لا يمكن إطلاقاً أن نضمن قوانين تشريعية تحمينا من بطش الرأسمالية، لا يمكن إطلاقاً أن يكون هناك أمان وعدالة اجتماعية وفى مأمن فى ظل عدم وجود هذه النسبة التى اكتسبها العمال، وأتصور ذلك لفترة محدودة وبعد ذلك يتغول عليها أناس كثيرون، ليس لنا ذنب يا سيادة الرئيس، أن النسبة تغول عليها أناس ليس لهم حق، إنما الذنب ذنب من كان يحكم فى هذا البلد وما كان يريد لهذا التوجه أن

يحدث، نحن نعلم أن الرأسمالية متوحشة، ولا نستطيع الوقوف لا يمكن إطلاقاً عامل يتقدم للانتخابات وينجح، لا يمكن لفلاح التقدم فى انتخابات وينجح، كلنا يعرف أن المال هو الوسيلة الوحيدة والأقوى لكسب الانتخابات، لكن نحن الفئة الأضعف، نحن الفئة الأولى بالرعاية، نحن الأغلبية فى هذا البلد، أرجوكم دعوا الأيدلوجيات والأفكار ونجعل الدستور يخرج ويرضى عنه الكل، نحن لا نريد إخراج دستور تشعر فئة فيه بالظلم، وفئة أخرى تتاجر بهذا النص وتقول: إن ما تم حفظه للعمال حذف من هذا الدستور، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لسيادتك.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعىوتلقى المقترحات):

شكراً سيادة الرئيس.

فى البداية، كنت سأقول لسيادتك إن الأفضل هو مناقشة الاثنين معاً، نسبة العمال والفلاحين بالإضافة لرؤيتنا للنظام الانتخابى لأنهما مرتبطين ببعض، لأنه من الممكن أن تطرح رؤى متكاملة كإلغاء نسبة على سبيل المثال، هذا بالإضافة إلى شكل ما للنظام الانتخابى، لكن لأننا قررنا أن نبدأ بنسبة العمال والفلاحين فأنا شخصياً متفق مع كل الكلام الذى قيل من الأستاذ حسين عبد الرازق والأستاذ عبدالفتاح إبراهيم فى فكرة أن العمال والفلاحين فئة ممن ظلمت كثيراً، وأنهم ليست لهم أزمة فى القانون، لأن القوانين قبل ذلك لم يكن هناك تعريف واضح للعامل والفلاح، وبالتالى لم يكن لهم مكان فى مجلس الشعب وبنسبة كبيرة أو لم يكن يعبرون عنهم داخل مجلس الشعب، لكن هذا أيضاً لم يوضح لى ولا أفهمنى المنطق الذى تحدثت به سيادتك عن أن الثورة قامت وكأن أحد أهدافها هو أن تكون نسبة العمال والفلاحين متواجدة، على الإطلاق، الثورة قامت لتطالب بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية لكل الناس، لأن العمال والفلاحين مظلومون فى هذا الوطن، والحرفيين مظلومين فى هذا الوطن، وكثير جداً مظلومين فى هذا الوطن، الصحفيون أنفسهم مظلومون فى هذا الوطن ولم يأخذوا نسبة ولا ميزة،

والمحامون مظلومون فى هذا الوطن ولم يحصلوا على نسبة هل يكون ذلك سبب لتواجدهم فى البرلمان، وبالتالى لا يوجد منطق فى الحديث أن هذه الثورة قامت من أجل نسبة العمال والفلاحين، هذا أولاً.

ثانياً، أعود وأقول لسيادتك أن كل القوانين التى مررت لظلم العمال والفلاحين، قانون المالك والمستأجر، قانون العمل وغيره على سبيل المثال أيضاً مرت فى ظل وجود نسبة الـ ٥٠٪.

ثالثاً، أعتقد أننا وقت صدور قانون العمل الموحد دعينا لمظاهرة من أجل رفض هذا القانون أمام مجلس الشعب، كنا حوالى ١٠٠ فرد ما بين طلاب جامعة ونشطاء سياسيين، وصحفيين ومحامين، لم يكن هناك ١٨ عاملاً يعبرون عن العمال ويرفضون هذا القانون.

رابعاً، إذا كان مثلما تقول سيادتك، أن العمال والفلاحين كانوا جزءاً من وقود هذه الثورة أو غيره، أعتقد أن المفجر الرئيسى لهذه الثورة هم الشباب المصرى، وبالتالى لم يطالب الشباب المصرى لا بكوتة فى مجلس الشعب، ولا طالبنا أن يكون لنا نسبة الـ ٥٠٪ ولا ٤٠٪.

خامساً، إذا كانت مجموعة كثيرة من الزملاء أكثر من ١٩ عضواً أثناء التصويت على فكرة الغرفة التشريعية الثانية كان المنطق أن يكون هناك برلمان قوى إلى جانب البرلمان حتى يساعده على إقرار القوانين والتشريعات، وفى النهاية كان رأى اللجنة هو الاحتكام لغرفة واحدة، هل سيادتك تريد داخل الغرفة الواحدة نذهب لنأتى بـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، وبالتالى نضعف فكرة التشريع، ليكون البرلمان أكثر ضعفاً من وضعه السابق، وليس لدينا غرفة ثانية كما اتفقنا من أجل أن تجود التشريعات، أيضاً هنا أقضى على مستقبل مجلس الشعب بالكامل، البرلمان ومجلس النواب لن يكون داخله الكفاءات التشريعية التى ستحافظ على صياغة القوانين وخلافه، أيضاً من أغرب ما قيل يا أستاذ عبد الفتاح، أننا نجلس ونتحدث على فكرة رد فعل الناس، المنطق الوحيد الذى تبنى عليه فكرتك هو فكرة أن الشعب قد يصوت ضد الدستور، لأن نسبة العمال والفلاحين ليست موجودة فيه، وأنا أعتقد أن هذا ليس له أساس من المنطق، لأنه ليس هناك استطلاع رأى واحد علمى أحضرته سيادتك يثبت لنا أن الشعب المصرى رافض فكرة إلغاء نسبة العمال والفلاحين، على العكس ما ورد إلينا داخل اللجنة من استطلاع وزارة

الشباب كان الاتجاه الأكثر لمن تم استطلاع آرائهم، أكثر من ٧٢٪ تطالب بإلغاء نسبة العمال والفلاحين وليس الإبقاء عليها.

فى كل الفترات الماضية لا أعتقد أن هناك شيئاً قام به العمال والفلاحين، ومطالب أو مظاهرات، كل اعتصامات العمال والفلاحين كانت من أجل العمال بصفة خاصة، مطالب خاصة بهم، اقتصادية واجتماعية داخل مصانعهم وداخل متاجرهم، لم يكن أحد يخرج للتظاهر ولو لمرة من أجل نسبة العمال والفلاحين ولا كانت هذه من طموحاتهم، لأنه فى النهاية العامل يرى أنها لا تعبر عنه، وخير مثال واضطر وآسف أننا ونحن نتكلم فى الخارج ذكرت بنفسك أنك سوف تترشح على صفة الفئات وليس من ضمن العمال والفلاحين، يعنى رئيس اتحاد عمال مصر عندما يدخل الانتخابات لن يعبر عن العمال والفلاحين سيكون معبراً عن فئة أخرى، ولكنه يريد إجبار اللجنة أن تضع هذه النسبة ولو لدورة محددة، وأعتقد أن هذا الحديث أيضاً ليس فيه شىء من المنطق.

أخيراً، وجهة نظرى، الحل هو إلغاء نسبة العمال والفلاحين بالكامل، ويضاف إلى ذلك حتى نضمن التمثيل التشريعى المناسب، أو بمعنى أدق أن نضمن أن تأتى تشريعات مناسبة أن يكون هناك مجلسا اقتصاديا واجتماعيا أو غيره معبراً عن العمال والفلاحين، تأتى منه ويكون من ضمن اختصاصاته أن يقترح على البرلمان التشريعات الخاصة بالعمال والفلاحين، ويناقشها البرلمان ويقرها، بالإضافة إلى أنه يناقش كل المشاكل العالقة والخاصة بالعمال والفلاحين، بهذا أكون أنشأت له مجلساً ومن بين سلطات هذا المجلس أيضاً أنه يحيل إلى مجلس النواب، لكنى لم ألزم نفسى بوجود أى نسبة داخل البرلمان، وبالتالى ستصدر التشريعات معبرة عن العمال والفلاحين كما يريدون، وتوضع هذه الضوابط فى اختيارات المجلس، وأيضاً نكون قد انتهينا من هذه النسبة المأساوية تماماً كى نستطيع بناء بلادنا، ونضمن وجودهم بشكل أكبر فى التشريعات.

السيد الأستاذ عبدالفتاح إبراهيم:

أريد أن تحذف من المضبطة كلمة من حديث الأخ محمود حيث من الواضح أنه شاب ومنفعل، وقال إنه عندما يكون هناك غرفة واحدة ونأتى بالعمال والفلاحين فسيكون البرلمان ضعيفاً، فهذه لابد أن

تحذف من المضبطة، ولا يليق إطلاقاً لواحد (متربى) فى ريف مصر أن يقول على العمال والفلاحين أنهم لا يفهمون، هذه واحدة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لا، لا، لم يقل ذلك، هو يقول ما يشاء، أرجو ألا تعقب، فهذا هو رأيه كما أن لك رأيك.

السيد الأستاذ عبدالفتاح إبراهيم:

وقد قال بالأمس إن المحامين نحميهم لأن عددهم ٥٠٠٠٠٠ ويصوتون مع الدستور، واليوم يقول ليس معنى أن نفعل شيئاً الناس تصوت عليها، فهو يناقض نفسه فى الكلام الذى قاله بالأمس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

فى نفس الطريق لا، هناك ٧٢٪ مع هذا الرأى، كما قال هو.

نيافة الأنبا بولا:

قبل أن أتكلم أستأذن إخوانى ممثلى العمال والفلاحين أن يتقبلوا كلامى بسعة صدر، وعليكم قبول الرأى الآخر، أبدأ كلامى بسؤال، هل الهدف هو نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين فى حد ذاته؟ أم أن الهدف وصول العامل الفعلى والفلاح الفعلى بما لا يعطل مسيرة البرلمان فى دوره التشريعى؟ ولابد من وجود آلية لتمكين العامل الفعلى والفلاح الفعلى، هذا أولاً.

ثانياً، أذكر أن نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين ارتبطت بظروف معينة وزمن معين.

ثالثاً، الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين لم تكن على مدى التاريخ -منذ الثورة- الفلاح الفعلى والعامل الفعلى.

رابعاً، الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين سواء فى شخصهم أو من ادعى أنه عامل أو فلاح لم تحقق طموحات العامل ولا الفلاح، وإذا أردنا تمكين العامل الفعلى والفلاح الفعلى فيستحيل أن يكون البرلمان ٥٠٪ منه عامل حقيقى وفلاح حقيقى، ولابد من التنوع ولابد من الكفاءات، وإذا أردنا رقابة على الدولة وتشريعات تتناسب مع مصر المستقبل، إذن، لابد أن توضع نسبة مناسبة بما يتناسب مع

طموحاتنا فى برلمان الغد فى مادة انتقالية، وأنا أرى أن هذه النسبة تتراوح ما بين ١٠٪ و ٢٠٪ ولكن بشرط أن تكون العامل الفعلى والفلاح الفعلى، وأنا واثق أن هذه النسبة رغم مظهرها القليل سوف توجد لنا عدداً من العمال والفلاحين فى البرلمان لم يحدث فى تاريخ مصر، منذ أن وضعت عبارة ٥٠٪ عمال وفلاحين. ممكن أن تكون دورة أو دورتين، وأعتقد أن اليوم وغداً العامل ممثل والفلاح ممثل من خلال ابنه الطبيب، المهندس، الصيدلى، رجل الأعمال، وشكراً.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى(مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

شكراً، سوف أحاول فى هذا الموضوع أن أحدد كلامى فى ثلاث نقط نحاول أن نفكر فيهم معاً، بالطبع، أنا أعتقد أن هذه فرصة جيدة، سوف نناقش بشكل مباشر هذا الموضوع، وأنا بشكل شخصى سأكون متحرراً من قيد مقرر لجنة، بحيث أكون حريصاً على أن تكون كل الآراء موجودة، وأقول رأيي فى هذا الموضوع بشكل قاطع، أنا أعتبر نسبة الـ٥٠٪ عمال وفلاحين هى وسيلة واجتهاد ابن عصره ومشروع، ولكن هذه الوسيلة وهذا الاجتهاد لم يعد ملائماً فى الوقت الحالى، وأصبح دوره منذ أكثر من ٤٠ عاماً معوقاً فى أن يكون هناك تعبير حقيقى عن العمال والفلاحين داخل المجالس النيابية، وأنا فى الحقيقة فلسفتى أو وجهة نظرى فى هذا الموضوع، لأننى أنا أحترم العمال والفلاحين ولأننى أعتبر مثل حضراتكم جميعاً أن ٧٠٪ من أبناء هذا الشعب من العمال والفلاحين، وبالتالى احترامهم واجب على كل من يقول عن نفسه أنه وطنى مهما كان وضعه الاجتماعى والطبقى، ولكن لأنى احترم هؤلاء ولأنى حريص على أن تكون مصالحهم ممثلة ومعبر عنها يجب ألا نتاجر بهذا الموضوع، ويجب ألا نناقش هذا الموضوع على أرضية أن مع الـ٥٠٪ عمال وفلاحين هو من يحبهم، ومن خلال الـ٥٠٪ عمال وفلاحين عنده موقف ضدهم، هذه النقطة لابد أن نتجاوزها فى البداية، ونقول إننا نجتهد كل واحد بوسيلة كيف نجعل العمال والفلاحين والقوى الأضعف اقتصادياً ممثلة وموجودة داخل المجالس النيابية، وداخل المؤسسات المنتخبة بشكل عام، أنا أتصور نقطة فى غاية الأهمية، وهى أنه يجب ألا ننقل النقاش فى وسيلة أو اجتهاد أو طريقة فى التفكير أنه من يختلف معها يكون ضد العمال، كما سمعت أن تصريحاً

صدر منذ عدة أيام يقول أن من سيكون ضد القوائم سيكون ضد الثورة، علينا هنا داخل اللجنة أن نتجاوز هذه الطريقة، فلا حصانة لأحد ولا معنى أنه لو أبقينا على نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين أصبحنا بهذا مع الثورة ولو ألغيناها نكون ضد الثورة، فلا يوجد شيء اسمه نظام انتخابى تفصيلى وجزئى، لو تبنيت هذا النظام أصبحت مع الثورة ولو اختلفت معه أصبحت أنا ضد الثورة، علينا أن نقول إننا نجتهد فى وضع مجموعة من الوسائل والأساليب من أجل تحقيق الصالح العام ومن أجل تمكين هذه الفئات الأضعف.

النقطة الأخرى، هى أنه فى كل التجارب الإنسانية الآن لا يوجد تجربة واحدة فيها نسبة للعمال والفلاحين على مستوى الكرة الأرضية، الأستاذ حسين عبدالرازق تحدث عن تمييز إيجابى للمرأة وهناك تمييز إيجابى للمسيحيين فى بعض الدول، لكن من دول أفريقيا لبوليفيا لأمريكا الجنوبية لبلاد الشمال للجنوب لبلاد الديمقراطية لبلاد تتحول نحو الديمقراطية لا توجد الآن هذه النسبة، هى نسبة غير موجودة فى أى مكان آخر فى العالم، والبلاد التى وصل فيها عمال حقيقيون إلى سدة الرئاسة، وليست مقاعد نيابية، هؤلاء كانوا أبناء اتحادات العمال وأبناء الأحزاب الاشتراكية، وليسوا أبناء الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، وأعتقد أن كثيراً منا وبالأخص عمرو صلاح يتحدث عن البرازيل وخبرة البرازيل وبالطبع تجربة لولادى سيلفا هناك، ولا أريد أن أعدد عشرات التجارب فى كل بلاد الدنيا، وبالتالى حتى هذه البلاد التجارب التى وصل فيها العمال وصلوا لأنهم عملوا عشرات السنوات فى اتحادات عمال قوية، اتحادات عمال مستقلة، أحزاب عمالية أو اشتراكية موجودة، وليس عن طريق نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، بالنسبة لنسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين هى معوق أمام تمثيل حقيقى وواقعى للعمال والفلاحين، بمعنى أنها وسيلة تعوق أن نختار عمال وفلاحين بشكل حقيقى، أن نختار عامل موجود فى اتحاد عمال يعمل بشكل حقيقى ويستطيع الوصول سواء للبرلمان أو سدة الرئاسة، نسبة الـ ٥٠٪ معوق لهؤلاء تخلق ربما شريحة تمارس نوعاً من الوصاية، وهذه الشريحة ليست بالضرورة أن يكونوا جميعاً كلهم عمالا كما قيل، فيهم رجال أعمال وفئات مختلفة يتحدثون باسم العمال والفلاحين وليس لهم أى علاقة بهم.

أخيراً، لا توجد وسيلة فى أى تجربة فى الدنيا مقدسة، وهنا إذا كان فى مصر فى الخمسينيات والستينيات وغيرها، لم تكن مصر فقط، من التجارب اجتهدت فى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التأمينات مثلاً، وكان هذا فى العالم كله، اليوم العدالة الاجتماعية كما يقول الدكتور غنيم تكون من خلال الضرائب التصاعدية، من خلال أفكار كثيرة، ونفس الموضوع.. يا جماعة هذه وسيلة ولا يصح أن أقول إن هذه الوسيلة طبقت فى مصر منذ ٦٠ عاماً ولا تطبقها أى دولة أخرى فى الكرة الأرضية، وأنها لم تسفر عن وجود عمال وفلاحين ممثلين فى البرلمان، وأن البلاد التى وصل فيها العمال والفلاحين للبرلمان أو الرئاسة كانوا خارج نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، والبعض يصر على أن يتمسك بها، لأنى احترم هذه الفئة ولأنى أريد أن تكون هذه الفئة موجودة وممثلة ويكون لها دور طليعى فى هذا المجتمع لابد من إلغاء نسبة الـ ٥٠٪ ، وشكراً.

السيد المهندس محمد سامى أحمد:

شكراً سيادة الرئيس.

لو نظرت فى قراءة انطباعية للمجتمع، العمال والفلاحين لا يستحقون ٥٠ ٪ ولا ١٠٪، العمال من وجهة نظر البعض ماذا يعرفون فى الرقابة وفى التشريع؟ وماذا يعرفون فى مسئوليات تتحدث عن الموازنة العامة للدولة وتتحدث عن الحقوق والحريات؟ يوجد ٧٠٪ من البشر محسوبين على العمال والفلاحين، وهؤلاء الـ ٧٠٪، وبالمناسبة الـ ٤٠٪ الذين تحت خط الفقر هم من العمال والفلاحين، أنا عن نفسى لم أكن عاملا ولا فلاحاً وأيضاً لم يكن أبى عاملاً ولا فلاحاً، لكن من منطلق أنه هناك حراك اجتماعى خطير يحدث فى مصر الآن، هذا الحراك الاجتماعى من يحب أن يقرأه يعرف أن هناك قنابل زمنية موقوتة فيها إحساس بالظلم البين فيما هو متعلق بالبشر الذين يعيشون فى العشوائيات، والذين يعملون يومياً وقفات فئوية كى يحصلون على مرتباتهم أو استحقاقاتهم فى المصانع، وما بين أطراف أخرى لا تحمل أى هم فى هذا الأمر، قضية العمال والفلاحين هى قضية استجابة لمطلب اجتماعى، لمطلب يستوعب ما لا يمكن السيطرة عليه فى وقت قريب، أنا أتحدث أن العمال عبر ٥٠ عاما لم يستطيعوا

التعبير عمن يمثلهم بشكل حقيقى، وكما قال الأخ عبدالفتاح، وما ذنب العمال؟ ما ذنب العمال فى أنه لم يتح لهم أناس تتحدث عن مطالبهم، وكذلك الفلاحين، الفلاح اليوم (المكوى) من بيع الأرز، (والمكوى) من قضية الرى، (المكوى) من عملية المبيدات والتقاوى، (والمكوى) فى أنه محسوب على الهامش ولا يستطيع أن يتحدث عن قضية شخص آخر، هؤلاء من الـ ٧٠٪ الذين سوف نقول لهم اجلسوا بالخارج ونحن سوف نتحدث بالنيابة عنكم، العامل الكادح والمجهد وكل أمله أن يحقق دخل يساوى مرتبه الموعود به، وفى بعض الأشهر يقال له: لا توجد حوافز ولا إنتاج ولا ، ولا، النتيجة أن هذا الشخص سوف نقول له ابقى بالخارج فهناك غيرك سوف يتحدث عنك جيداً ويعبر عنك أحسن، ونحن ندخل على مرحلة فيها استحقاقات دستورية على كل المستويات، وهذه المرحلة بالمناسبة لن يكون بها حصاد لما نادى به الدستور، فهذا لابد أن يسبقه عمل ولابد أن تدخل البلد فى حالة استقرار، ولابد أن تدخل فى مرحلة دوران للعجلة الاقتصادية كى تتحدث عن الـ ١٠٪ التى حددناها للتعليم والبحث العلمى والصحة والعلاج والتعليم الإلزامى، وهل سيصبر عليك العامل بأى أمارة ؟

سوف يصبر عليك لو هو شريك لك، أى لو هو متواجد معك تحت القبة وشرحت له أنت أمام مرحلة ينبغى أن نتشارك فى احتمالاها حتى تدخل الدولة مرحلة الاستقرار والتى فيها أن نحصد الغلة كلها معاً، قبل ذلك ستجده يقف على باب المجلس ويقطع الطرق ويقف فى المحلة ويعلن إضراب لأنك قلت له إبقى عندك وأنا سوف أقوم بالواجب، إذن، كل المطالب الفئوية حققها لى فأنا غير مستعد أن تعطينى وعوداً ثم لا تفى بها، لكن لو بمنطق الشراكة جالس ويرى المعدلات الموجودة وقارئ للظروف التى تسمح بتنفيذ نص وتأجيل نص سوف يكون شريكاً لك فى احتمال ذلك، وإقناع إخواننا الذين يمثلهم ويعبر عنهم، شكل المعركة الانتخابية القادمة، وكلنا رأينا حجم الاستباحة والانتهاكات التى تمت لمصر من كل الأطراف، وكل الأطراف الدولية والعربية رصدت أرقاماً مالية لا يمكن تصورها، وهذه الانتهاكات أدت إلى المجلس الذى خرج علينا وبسببه حدثت ثورة ٣٠ يونية، هذا الأمر يساوى إن حضرتك فى المرحلة القادمة، دون ضمانات أساسية لتمثيل العمال والفلاحين، ليس العمال والفلاحون

هم الذين سوف يفرمون بل والسيدات والشباب والعمال والفلاحين سيكونون خارج المعادلة، الشنط التى تأتى فيها النقود سوف تحسم المعركة، وسوف تستعيد حالة من الحراك الاجتماعى المروع مرة أخرى، عندما نقول لابد من تواجدهم بهذه النسبة مع إحكام النص وإحكام التعريف، من هو العامل ومن هو الفلاح، فالذى يأتى معك ويكون ذراعه بجوار ذراعك، من يتحدث عمن خرج للثورة ولم يكن منهم عمال وفلاحين نقول له هذا كلام غير صحيح خالص، فهذا ظلم بين، لأن كل من كان معك (واتفرموا) فى الميادين إما أبناء الفلاحين وإما أبناء المسحوقين، والذين هم مستعدون مرة أخرى يعملون نفس الموقف ولن يسمعوا كلام أحد ولا أحزاب ولا شباب ولا قوى سياسية، لو أنت لم ترى هذا أو أن من يمثله شريك لك فى القرار، شريك لك فى أن تقول له إن العشوائيات التى تعيشون فيها، والتى نضع لها مهلة زمنية أو فترة انتقالية لمرتين فى الدستور والتى لا يمكن لأحد أن يدخلها ويمكث فيها لمدة ساعتين، هذه الحالة يوجد التزام أن نعملها معاً يجوز أن يقبل هناك حالة على سبيل المثال وهى حالة الأولتراس، الأولتراس ليست ظاهرة أو أولاد يشجعون النادى الأهلى ولا الوايت نايتس يشجعون الزمالك: لا، هى فى جوهرها قضية اجتماعية، قضية المسحوقين والكارهين أن يكونوا مهمشين لهذا الحد، وفى نهاية اليوم إما ينام تحت الكوبرى وإما فى العشوائيات، ويتولى العمل مع (عرابين) الذين يجمعونهم بمقاولة، كل هذا سببه أننا غير ملتفتين لقضية فى منتهى الأهمية وهى قضية تمثيل هؤلاء.

الأمر الأخير، بعد ثورة ٣٠ يونية، أول إشارة تصدر منك من هذا الدستور تقول للفلاحين والعمال، لا (روحوا نحن قرفنا منكم)، وأنتم لم تفعلوا شيئاً فى الفترة السابقة بغير ذنب، وسوف نعمل بمعزل عن هؤلاء الذين يمثلون العمال والفلاحين ومع السلامة، أنا أرى أن هذه إشارة سلبية جداً للناخب ولمن يصوت للدستور ويصوت للعمال والفلاحين وليس للمرشح، للناخب الذى هو فقط نصير له، أنا أقول إن حجم الظلم الذى وقع على العمال حتى فى اتحادات العمال والضغط الهائل الذى تم على اتحادات العمال كى يكونوا تحت أمر السلطان، فهذا لا يحسب عليهم ولكن يحسب لهم، وشكراً.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

موضوع العمال والفلاحين ونسبتهم، هذا موضوع حساس جداً، وموضوع لابد أن نفكر فيه بحذر شديد، ليس فقط لأننا نعمل دستوراً فى القرن الـ٢١ ولا توجد دولة فى العالم عندها مادة تقول ٥٠٪ عمال وفلاحين، فليس من المعقول أن نعمل دستوراً هو الأغرب والأول من نوعه، إنما أهم من هذا الموضوع نفسه، الآن فى الأصل الرئيس جمال عبدالناصر وضع هذه المادة لتمكين هذه الطبقة الفقيرة من دخول البرلمان وأن يمثلوا، وبالفعل دخلوا البرلمان، وبالفعل انتقلت مصر وحدث تغيير فى النظام الاجتماعى المصرى، هذا لم يكن فقط نظاماً برلمانياً ولكن كان نظام صاحبه تأميم وتوزيع كامل للسلطات وتحقيق كبير للعدالة الاجتماعية فى نفس الوقت، وعندما نرى اليوم لو نحن نتحدث عن الفقراء هل العمال والفلاحين هم الفقراء فى مصر؟ بالطبع لا، فالعمال والفلاحين ليسوا هم الفقراء، الفقراء فى مصر حقيقة هم سكان العشوائيات وهم صغار الموظفين، هؤلاء هم الفقراء جداً جداً، وليسوا العمال ولا الفلاحين، العمال والفلاحون الذين ينجحون فى الانتخابات ليسوا هم فقراء العمال والفلاحين بل هم أغنياء العمال والفلاحين، وهذا بافتراض أنهم عمال وفلاحون، لو نريد أن نطبق العدالة الاجتماعية حقيقة لابد أن نجعل للفقراء جزءاً فى البرلمان وليس العمال والفلاحين، كل من كانوا فقراء معاً وإلا يكون هذا الموضوع تمييزاً لصالح العمال والفلاحين ضد باقى الفقراء، ثم إن النظام الانتخابى للأسف الشديد حالياً الموجود والذى سوف يكون موجوداً مثلاً النظام الفردى لا يمكن أن ينجح فيه إلا بملايين الجنيهات، إما يكون غنياً جداً وإما خلفه أحد يصرف عليه كل هذه الأموال، وبالتالى انتخابات العمال والفلاحين لم تؤد إلى دخول الفقراء مجلس الشعب أو البرلمان، ولن تؤدى إلى دخول الفقراء، ولو أردتم دخول الفقراء غيروا النظام، ونفكر فى طريقة لدخول الفقراء، وليس هؤلاء الناس، حتى لو ضبطنا النظام ولا فائدة فلن نستطيع أن نضبطه، كان هناك تعريفات للعامل والفلاح ومع ذلك كلهم ضباط أمن دولة وأساتذة فى الجامعة ودخل على أنه عامل أو عنده خمسة قراريط ويقول أنا فلاح، لم نر فلاحا حقيقيا أو عاملا حقيقيا فى السنوات الماضية كلها، فهذا النظام غير ممكن، والعامل الذى سوف ينجح من أين

سوف يأتى بهذه الملايين إلا إن لم يكن عامل إلا إذا كان عاملا وهو رجل أعمال كبير جداً وفى نفس الوقت هو عامل.

شىء آخر، أن نظام الـ٥٠٪ عمال وفلاحين أدى إلى تعقيد كبير جداً فى مصر بسبب أن الدوائر مقسمة بطريقة أن اثنين ينجحان فى دائرة وهذا النظام فشل، وأدى إلى فشل تطوير النظام الانتخابى فى مصر بما يحقق العدالة أو التقدم فى النظام الانتخابى وعمل أشياء غير ديمقراطية، أن أحدهم يحصل على أصوات أقل ويدخل البرلمان والآخر له أصوات أكثر ولا يستطيع الدخول فى نفس الدائرة وفى نفس المكان، وقد أدى إلى أشياء غير إنسانية أن أحدهم يأخذ آخر كى يصرف عليه وينجحون معاً عامل فى الجزء الآخر أشياء غير إنسانية، وهذا أدى للخبطة القيم والنظم الحقيقية لاختيار الناس فى البرلمان، أنا شخصياً أتيت من حزب ديمقراطى اجتماعى المفروض أنه يشجع العمال والفلاحين، نحن لدينا مشكلة كبرى فى الحزب، فى أمانة العمال والفلاحين، أننا لا نجد أمانة عمال وفلاحين لينضموا للحزب، وليس نحن فقط، بل جميع الأحزاب المصرية، الأحزاب اليسارية كلها من شباب بطبقات معينة من المثقفين، ليس هناك عمال وفلاحين، لا يستطيعون الدخول فى السياسة بهذا الوضع، فلو أننا نريد عمل هذا الموضوع بصورة صحيحة ندخل العمال والفلاحين للأحزاب أو نبدأ بموضوع إنشاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ليدخلوا فيه أو نقـــوم بعمل انتخابات للفقراء، ويكون فى البرلمان ٥٠% أو ٣٠٪ للفقراء الحق، وبالتالى تمثل أشخاص، أما بهذه الطريقة فنحن لا نمثل عمال ولا فلاحين ولا فقراء ولا نفعل شيئاً، وشكراً.

السيد الأستاذ أحمد عيد:

قضية الـ٥٠٪ عمال وفلاحين، ونحن نتحدث عن الظلم الذى كان واقعاً على العمال والفلاحين، لكن فى الحقيقة أريد القول إن الظلم كان يقع على كل المصريين خلال العقود الماضية، وكان يقع على كل الفئات وكل الطوائف، وأنا لا أحب طوال محادثاتى هنا أو فى الخارج أو فى أى مكان أن أتحدث من أين أتينا أو أين أهالينا وما هى أسرتنا، ولكن أرى أن الأزمة الحقيقية فى كل ما كنا نعيشه خلال الأعوام السابقة لم يكن نتيجة أن الـ٥٠٪ عمال وفلاحين غير منضبطة، فكل المشاكل وكل

الأزمات التى كنا نعانى فيها سواء فى مناطق شعبية أو عشوائية أو ونحن طلبة فى الجامعات أو موظفين فى أماكننا أو غير ذلك كان سببه غياب الدولة بالكامل، ولم يكن هناك برلمان من الأساس، ولم يكن هناك أحزاب أو حرية ولم يكن هناك ديمقراطية من الأساس، فلم تكن المشكلة فقط فى أن الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين لم تكن منضبطة وكل شىء كامل وصحيح، حينما تكون منضبطة ستضمن حقوق العمال والفلاحين وكل المصريين، وهذا غير صحيح.

بالنسبة لى جدى قادم من الباجور بالمنوفية، وكان يعمل بسوق روض الفرج، وكان من مؤسسى مصنع الكراسى بالوراق، وأعمامى وأخوالى عمال، وكانت كل المشاكل التى نتعرض لها كأسرة، كأى أسرة مصرية، هى عدم انضباط التعليم والصحة، وكل المشكلات التى يعانى منها المصريين بجانب المشاكل الاقتصادية والأزمات الاقتصادية التى تؤكد فشل الحكومة بشكل عام، فلم تكن هناك فئة من فئات المجتمع إلا مستهدفة، وبالتالى حينما أمثلها أحميها من هذا الاستهداف على الإطلاق، ففى المناطق الشعبية توجد مدرسة مكونة من مبنيين وفى زلزال عام ١٩٩٢ تصدع أحد المبانى وحتى وقتنا هذا لم يتم إصلاح المبنى والطلاب تم توزيعهم على جمعيات خيرية، فعندما تذهب للتقدم للمدرسة يقال لك إن فصل ابنك فى الشارع كذا .. هناك رجل كريم لديه دورين فأخذ فصلين، وهناك رجل آخر لديه مكان متاح فأخذ بعض الفصول، فالوضع فى العشوائيات وفى المناطق الشعبية ليس له علاقة نهائياً بالدولة كما نفهمها، وأنا من خلال معايشتى بكل صراحة كل الناس تطلب الصحة والتعليم ولم يطلب أحد ٥٠٪ عمال وفلاحين، ولم يقلها العمال أو غيرهم، وهذا من خلال معايشتنا، فبالتالى حينما نقوم بالتوصيف بصورة صحيحة للظلم الواقع على الناس نجده واقع فى إطار فساد وفى إطار فشل نظام سياسى وفشل الدولة، فتحدث حالة فراغ بين الدولة والمواطن تستغلها الجماعات الإسلامية المتطرفة وغيرها، لكن ليست فكرة أنه يمثل فى البرلمان أم لا، فليست كذلك.

الأمر الثانى، موضوع حقوق العمال ، ففى إطار الحرية والثورة لا يوجد أى حزب من الأحزاب إذا ما حدث شىء فى أى شركة أو موقع إلا وذهب مسرعاً للعمال للحصول على رضاء العمال، سواء فى التأييد البرلمانى أو فى الشارع أو فى أى مكان ، فاليوم تحصل النقابات على أكبر قدر من الحريات

وهذا ننص عليه فى الدستور، والدستور يقول إن أى تشريع يعود للنقابة لإبداء الرأى فيه والاتحادات تعمل، فبالتالى وأنا طالب فى الجامعة تم القبض علينا ثلاث مرات ، لكن الآن هناك اتحادات طلبة محترمة وهناك انتخابات حقيقية، فبدران طالب مستقل وليس حزباً وطنياً ونجح بمصداقيته ويعبر عن الطلبة، وعندما يسجن الطالب اليوم يسرع رئيس الجامعة إلى النائب العام.

فالضامن الوحيد للحقوق والحريات هو المناخ بشكل عام والنظام الذى نعيش فيه وليس فكرة أن الطلبة لهم نسبة فى البرلمان أم لا.

الدكاترة والأساتذة كلنا نعود لمن نمثلهم ونبحث معهم طلباتهم ونأتى لنضعها.

الأمر الثانى، الأحزاب كلها تعمل مع كل العمال والفلاحين، فلا يوجد حزب اليوم إلا ويسعى لمعرفة ما هى برامجهم وأهدافهم حتى يستطيع تحقيقها.

بالتالى أنا أرى أن النسبة غير منطقية وليس هناك داع لوجودها، بجانب أن دستور ٢٠١٢ بعض الزملاء تحدثوا عن أنه كان ينص على نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين فهذا غير صحيح، فالدستور نص على نص انتقالى ولكن فرغ التعريف من مضمونه، فقد وضعها كديكور لإزاحتك، لكن أى شخص كعمال أو فلاحين كان يدخل، فأنا حصلت على الصفة بسهولة شديدة جداً، إذا ذهبت للتأمينات الاجتماعية يقول لك تم التأمين عليك لفترة ما، وبالتالى تتماشى معك صفة العمال، وهناك صحفيون زملاؤنا طبقاً لدستور ٢٠١٢ قالوا لهم تصلح معهم صفة العمال، وكذلك دكاترة ولواءات شرطة وفقاً لدستور ٢٠١٢، دستور ٢٠١٢ وفقاً للأحكام الانتقالية ، قال إن نسبة الـ ٥٠٪ جزء من ديكور والنص أفرغ الموضوع من مضمونه.

فهل نضحك على الناس ونضع مادة ونفرغها من مضمونها وبالتالى أكون لم أفعل شيئاً.

نسبة العمال والفلاحين كما قال الدكتور أبو الغار على العكس ظلمت الأنظمة الانتخابية لأن هناك دوائر فى مصر يمكن أن تمثل بنائب واحد، نتيجة كونى مجبراً على تمثيلها بنائبين فاضطررت أن أوجد لها مركزا آخر به عدد من الناس ككتلة انتخابية حتى يكون هناك اثنان عن هذه الدائرة.

فأنا أرى صراحة وضميرى مستريح مليون فى المائة ولست من أيديولوجية أول أى شىء، ولكن كإنسان مصرى يعيش فى هذا البلد لا أرى أن الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين ستعبر عن العمال أو ستأتى لهم بحقوقهم.

وأخيراً، مقولة إننا سنفتقد شيئاً اكتسبناه ليس كذلك، ولكن سنفتقد شيئاً لم نعشه من قبل، فإذا ألغيت اليوم الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، فلن يبكوا على شىء لأنهم لم يكونوا نواباً وأنا أخرجتهم فهم لم يدخلوه من الأساس، وشكراً.

السيد الأستاذ رفعت داغر:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة الإخوة كلهم يهاجمون نسبة العمال والفلاحين، وهذا بسبب الموقف الانتخابى الذى سوف ندخل عليه، أما الفلاح عاش طوال عمره مظلوما منذ ثورة ٢٣ يولية، والسيد الرئيس جمال عبدالناصر رحمة الله عليه عمل هذه النسبة لرفع شأن الفلاح والعامل فى البرلمان وحتى يكون لهم من يدافع عن مكتسباتهم وعن حقوقهم.

الفلاح والعامل لم يعبر عنه أحد فى البرلمان بصورة صحيحة، ولكن دخل أشخاص آخرون وحصلوا على هذه الصفة ولم يعبروا عن الفلاح والعامل بصورة صحيحة، هل معنى ذلك أن تعاقب الفلاح والعامل هذه النسبة، فالأفضل أن نختار من يمثلهم بصورة صحيحة فى البرلمان.

نضع تعريفاً جيداً للعامل وكذلك للفلاح ونحن فى دستور ٢٠١٣ وضعنا مواد تؤمن الفلاح وتحل مشاكله وكذلك لحل مشاكل العامل، هذه المواد لابد من رعايتها فى المجلس النيابى القادم، فأنا أطالب وباختصار شديد ولن أتحدث كثيراً أن تكون هذه المادة مادة انتقالية تحافظ على نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين لمدة دورة واحدة حتى يكون هناك من يدافع عن مكتسبات العمال والفلاحين فى دستور ٢٠١٣، وبعد ذلك نستطيع إقناع العمال والفلاحين أنكم أخذتم مكتسبات جيدة فى الدستور، وهناك من أمن مكتسباتكم وفعلها معكم، ثم يتم التنازل عنها بهدوء دونما عمل مشكلات فى المجتمع، وشكراً.

السيدة الدكتورة هدى الصدة(مقرر لجنة الحقوق والحريات) :

مناقشة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين أرى أننا بدأناها بالمقلوب فنحن نناقش نظام الكوتة أو التمييز الإيجابى وبالتالى من المفروض أن نتحدث وفى النهاية نختار.. هل سنتفق على أن هناك فئات معينة فى المجتمع تحتاج إلى التمييز الإيجابى فى هذا البرلمان؟ أم لا؟ وفى هذه الحالة نتحدث عن العمال والفلاحين وعن المرأة والأقباط، أنا أريد أن أبدأ بفكرة أننا لابد أن نوسع دائرة الكلام ولا نتحدث فقط على ٥٠٪ عمال وفلاحين، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، الكوتة أو التمييز الإيجابى ليس حقاً وإنما وسيلة أو يمكن تسميتها أحد التدابير التى يمكن أن تتخذها الدولة لتصحيح وضع ما، فليس هناك حق هنا، ففكرة ٥٠٪ عمال وفلاحين حق تاريخى تم اكتسابه ، لا، فالكوتة ليست حقاً وإنما وسيلة أو أحد التدابير التى تتخذها الدول لتصحيح أوضاعها فهذه نقطة هامة فنحن لسنا ملزمين بفكرة أن شىء استمر لمدة ٥٠ عاماً فنستمر فيه.

من أهم أسس التمييز الإيجابى أنه مؤقت، أى نفترض جدلاً أن أوضاع المرأة أصبحت جيدة ولم يعد هناك تمييز ضدها فى المجتمع فينتهى سبب التمييز الإيجابى، فالتمييز الإيجابى مؤقت وليس أبدى، فهذا أمر مهم حتى نعلم أنه ليس هناك شىء أبدى فى هذه الأمور.

السؤال: ما هى الفئات أو المجموعات فى المجتمع التى تستحق أن نساعدها بالتمييز الإيجابى؟ هذا هو السؤال المهم فى رأيي.

وسوف آخذ الكلمة من الأستاذ حسين، فنحن هنا نتحدث عن مبدأ المساواة وكيف نحقق تكافؤ الفرص، والتمييز الإيجابى يتحدث عن تكافؤ النتائج، فنحن نريد أن نصل لمرحلة لا تكون هناك فئات فى المجتمع يحدث تمييز ضدها، فقد ننتظر ١٠٠ عام من الممكن ونبدأ فى العمل، لكن من الممكن عمل تدابير معينة تسرع من هذا الأمر حتى نصل لمجتمع متكافئ بصورة جادة، لو أننا انتظرنا وقلنا أن التمييز الإيجابى خطأ وغير صحيح فبهذا سننتظر ١٠٠ سنة، ولن أكرر ما قاله الأستاذ حسين، فمعظم دول العالم لجأت للتمييز الإيجابى لصالح النساء لدعم مشاركتهم فى الحياة السياسية وللإسراع فى عملية دمجهم فى العملية السياسية، فنحن لا نفعل بدعة ولسنا متفردين فى العالم، ولكن من الممكن أن نتعلم من التجارب

التاريخية، وبالتالى إذا نظرنا حولنا كل الدول المتقدمة بدون استثناء لجأت للتمييز الإيجابى لصالح النساء أو لصالح فئات مستبعدة فى المجتمع، فالتمييز الإيجابى ليس بعيب أو حرام وإنما هو نظام متبع فى أغلب دول العالم لتحقيق تكافؤ الفرص وتحقيق تكافؤ النتائج.

أنا رأيى أننا فى حاجة للإجابة على السؤال وأعود إليه مرة أخرى: ما هى الفئات فى المجتمع التى تحتاج أن تميز إيجابياً لمساعدتها؟

أنا أرى أن المرأة من المهم جداً أن نتحدث عن التمييز الإيجابى للنساء لو تسمحوا لى، لماذا؟ لأن لدينا ثقافة مجتمعية ضد النساء، وكلنا نعلم أن هذا البرلمان من الممكن أن يكون خالياً من النساء لو تركناه منفرداً، هذه نقطة هامة جداً ولابد أن نواجهها، وقد شاهدنا هذا فى تجارب سابقة وليس هناك داع لندفن رؤوسنا فى الرمل.

المجموعة الأخرى التى تحتاج للتمييز الإيجابى هم الأقباط، وأنا رأيى أنه آن الأوان أن نتحدث فى هذا الموضوع، فنحن ندفن رؤوسنا فى الرمل، الأقباط فى مصر هناك تمييز ضدهم ولم يشاركوا فى الحياة السياسية بنسبتهم الحقيقية، فأرى أنه من المهم أن نفكر فى تمييز إيجابى لصالح الأقباط فى مصر.

بالنسبة للعمال والفلاحين سوف أقول رأيى، من الممكن أن نفكر بالطريقة الآتية: فلدينا ٥٠٪ كوتة، كيف يمكن أن نضمن فيها كل الناس التى نريد مساعدتها فى البرلمان القادم ونتحدث عن النسب، وهذا ممكن بالفعل، لأنه تاريخياً كان هناك تمييز إيجابى لصالح العمال والفلاحين، وهذا لا يلغى مرة واحدة ولكن يتم إلغاؤه بشكل تدريجى وربما يخصص لهم نسبة ما فى إطار الـ٥٠٪ ونأخذ فى الاعتبار فيها فئات أخرى فى المجتمع تحتاج لتمييز إيجابى، والاقتراح بأنه من الممكن عمل هذا لدورة أو لدورتين برلمانيتين على أساس أن هذه الأمور ليس بالضرورة أن تستمر إلى ما لانهاية، وشكراً.

السيد الدكتور طلعت عبدالقوى:

الآن نتحدث عن البرلمان ونقول إن هناك مكونات ونريد برلماناً ناجحاً يعالج السلبيات التى حدثت فى الماضى كلها، وإن كنت أميل إلى أن تكون مناقشتنا لنسبة الـ ٥٠٪ لابد وأن تكون مرتبطة

بالنظام الانتخابى، فلا نستطيع فصل ٥٠٪ عن النظام الانتخابى لسبب بسيط، فلو أننى أضمن أن ذا الكفاءة هو من سيصل للبرلمان ستكون الأمور سهلة تماماً، ولا تكون هناك عناصر أخرى، لكن حينما يكون هناك عنصر المال الذى ليس هناك أى نظام من الأنظمة الآن ولفترة ليست قليلة سوف يستطيع علاجه، فنظام العصبية ونظام البلطجة، هناك أمور كثيرة يشهد المشهد الانتخابى على الواقع العملى، فالنظام الانتخابى بشكله الذى سينشأ عليه أو الذى لا نستطيع الوصول لرؤية له فلا نستطيع تحديد شكل الآليات، بمعنى أننا عندما نقول إننا نريد برلماناً فعندما أقوم بعمل عملية جراحية أبحث عن أفضل طبيب، وعندما أرغب فى تشييد بناء آتى بأفضل مهندس، وعندما نرى وظائف البرلمان التى أقررناها، الثلاث وظائف الرئيسية: الموافقة على الموازنة العامة للدولة والتشريعات والرقابة، هذه ثلاثة وظائف، فالبرلمان وظيفة وليست وجاهة اجتماعية من هذا العنصر؟ ليس بالضرورة أن يكون عاملاً أو فلاحاً أو فئات أو غيره، هو شخص، لا يستطيع أحد أن يقول هذا عامل جيد أو فئات جيد أو هذا متميز أو غير ذلك، لا يوجد، ولو أننا نضمن أن نجد العمال والفلاحين مثل الأربعة الموجودين معنا فكنا سنرحب بهذه المسألة، لكن المشكلة، وكنت أتمنى أن تكون أمام اللجنة الموقرة دراسات عن سنوات سابقة للبرلمان المصرى بما له وبما عليه، وأنا عشت التجربة وأقسم النواب بصفة عامة إلى أربعة أصناف من النواب وكان لى مسميات أقولها، كذلك هناك نائب اسمه نائب شنطة وهو لا يحمل سوى الطلبات وهم المواطنين ولا يدخل القاعة، وعندما يذهب لمجلس الشعب يجلس فى البهو الفرعونى يخاف أن يدخل القاعة، وهو نائب شهير جداً ومحترم جداً وليس واحد بل هم كثر، وهناك نائب قاعة لا يخرج من القاعة ولا يحمل شنطة تماماً ويناقش الاستجوابات وطلبات الإحاطة وطلبات المناقشة، وهناك نائب مختلط وهو يحمل شنطة ويجلس بالقاعة، وهناك نائب لا يفعل شيئاً سوى أن يحصل على الكارنيه ولا نراه خلال الخمس سنوات سوى أيام خطابات الرئيس، ونظراً لدخولنا المتكرر فالأمن يعرفنا لكن هذا عند دخوله بعد ثلاث سنوات يقول له الأمن إلى أين أنت ذاهب يا أستاذ؟ نظراً لعدم معرفتهم به ولا يرونه، فهذه أربع تقسيمات فعلية لنواب البرلمان.

اليوم هل نريد برلماناً جيداً أم لا نريد برلماناً غير جيد؟ نريد برلماناً جيداً.

نبدأ فى التفكير عامل وفلاح بمواصفات معينة، فلا نعترض بل على العكس ونعطيه الضمانات الكافية، إنما العامل والفلاح الذين رأيناهم والأخ عبدالفتاح والأخ ممدوح والأخ رفعت والأخ أحمد يتفقون معى تماماً عندما أجد ٥٥ لواء جيش وشرطة فى برلمان ٢٠١٠ وكلهم فلاحين، فكيف هذا؟ فهم لا يتحدثون عن الفلاحين ولا عن العمال من قريب أو من بعيد، ولنتفق على مبدأ يا سيادة الرئيس حتى لا تدخل الأمور فى موضوع الفئوية أو الطائفية.

فالنائب حين دخوله للبرلمان يقسم قسماً أن يحافظ على مصالح الشعب، فليس هناك نائب يقال إنه انتخب ليتحدث عن فئة معينة أو صفة معينة، فمن الخطورة أن تقسم الأمور كذلك، فمن الممكن أن يتحدث الطبيب عن الفلاحين والعمال والمرأة أكثر مما تتحدث المرأة عن نفسها أو أكثر مع الفلاح، والدليل أننا فى لجنة الخمسين عندما بدأ الأخ ممدوح فى الكلام عن الاتحاد التعاونى فالكل تفاعل معه وكذلك الحاج رفعت، أقصد بكلامى أننا نريد أن نفكر فى مواصفات وليست التقسيمة، وأنا قد تعرضت لموقف انتخابى، فقد نزلت انتخابات مع شخص آخر، وكان المنافس لى رجل على قيمة عالية جداً والأستاذ عمرو موسى يعرفه جداً، وكان الإجماع علينا معاً لكن لا يصلح هذا لأننا كنا فئات، فكان لابد من التضحية بأحدنا حتى يأتى أحدنا، أسقطت عضويته بعد ثلاثة سنوات لأسباب لا أستطيع ذكرها فى المضبطة نريد أن نتحدث عن نظام نضمن به....

أولاً، دستورنا يعتمد على المواءمات منذ أن بدأنا ، أيضاً أنا أرى ما لا يدرك كله لا يترك جله، فقد يكون الحل أن نخفض النسبة ونضع شروطاً جيدة لأن هذه النسبة أى نسبة الـ ٥٠٪ كانت على حساب فئة أخرى حرمت، كما قالت الدكتورة هدى وهى المرأة والأقباط وما شابه ذلك، أقصد أن تكون هناك مواءمات الهدف منها أن نضمن أيضاً أن جزءاً من العمال والفلاحين ممن لديهم القدرة على تمثيل المجتمع لا يحرمون من فرصة التشريع أو الدخول فى البرلمان.

أنا شخصياً من أنصار أن يكون النظام الانتخابى مبنياً على الكفاءة وليس على مقاييس أخرى.

كما يجب ربط نسبة العمال والفلاحين بنظام انتخابى وأن يعرض كله مرة واحدة، ولكن فى البداية والنهاية يهمنا أن نفرز برلماناً قوياً ناجم عن دستور ٢٠١٣، وشكراً.

السيدة الدكتورة عبلة عبداللطيف:

فى أقل من دقيقة، مع كل الاحترام والمحبة للعمال والفلاحين، فلابد أن نفكر أنفسنا لماذا يتم تكوين مجلس النواب؟ فمجلس النواب به تمثيل للمجتمع لكن الهدف منه هو سن القوانين والتشريعات والرقابة، فهى فيها تمثيل من المجتمع لكن وفق المعايير التى تصلح للقيام بهذا الدور.

الفلاح و العامل القادر على القيام بهذا الدور أهلاً به فى البرلمان، لكن من الصعب جعل ٥٠٪ من البرلمان يقوم بهذا.

حقوق العمال والفلاحين لا تستدعى بالضرورة وجودهم كأعضاء.

عندما نتحدث عن العمال والفلاحين نختزل الكلام فى الأجور والعدالة الاجتماعية، فهناك مجموعة من القوانين تناقش هذا، فماذا عن بقية القوانين والاتفاقيات الدولية والمراقبة، فدور المجلس أكبر بكثير من كونه يناقش مجموعة القوانين التى ستحدد حقوق العمال والفلاحين.

الحل فى رأيي ليس فى وجود المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وببساطة شديدة أنقل المشكلة من نقطة لأخرى، فالحل فى رأيي الشخصى أن تكون هناك دورة واحدة فقط يستمر فيها الوضع الموجود حالياً ثم تختفى هذه النسبة وتوضع المعايير السليمة التى تجعل مجلس النواب موجود بقوة.

النقطة الأخيرة، لى تعليق على موضوع النظام الانتخابى، فهناك أكثر من عضو ذكر النظام الانتخابى وعلاقته بنسبة العمال والفلاحين، لى تحفظ على تحديد النظام الانتخابى وقد لا يكون هذا مجالها، لكن سأقولها لأن هناك نقطة هامة جداً، الذى يضع قواعد اللعبة لا يلعبها، بمعنى عندما نضع نحن النظام الانتخابى هنا ونقرره فهذا يعنى أن الكثير ممن هم متواجدون الأصح عدم دخولهم الانتخابات، وبالتالى الأوقع أن يترك هذا للقانون، لأن كل الناس التى هنا يستحقون جداً أن يدخلوا الانتخابات فقد تكون دورة واحدة، لكن الذى يضع قواعد اللعبة لا يلعبها، فلا نريد أن ندخل فى متاهات.

السيد الدكتور محمد غنيم:

جوهر المشكلة فى قضية تمثيل العمال والفلاحين هى قضية الاستقطاب الطبقى الذى تأصل فى مصر فى الفترة الماضية، فأول مشكلة فيها أن تعريف العمال والفلاحين لم يكن دقيقاً، فإذا وصلتم لتعريف دقيق يكون خيراً.

كذلك أرى أن نسبة الـ ٥٠٪ فيها مبالغة ويجب إعادة النظر فى النسبة، ولفترة واحدة، فلا يمكن أن نبتر هذا النظام مرة واحدة، بل نعطيهم فرصة ونعطى لأنفسنا فرصة ونقلل النسبة، وسوف أقول كيف نقللها ولفترة واحدة،العمال والفلاحون أمامهم حلان: إما إنشاء أحزاب خاصة بهم أو الانضمام إلى أحزاب يرون أنها سوف تدافع عن مصالحهم وتعبر عنهم تعبيراً جيداً.

لدينا أيضاً مشكلة تمثيل الشباب والمرأة وخلافه، الذين يريدون تمييزاً إيجابياً، فالذى يتبنى قضية الاستقطاب ويعالجها نسى موضوع الضرائب، لكن سوف نعود له مرة أخرى إن شاء الله.

فالنظام الانتخابى الذى يحقق هذه الأفكار بما فيها تعريف جيد للعمال والفلاحين، أعتقد أن النظام الذى يقترحه الأستاذ ضياء رشوان يمثل نوعاً من المنطقية، فلو افترضنا أن عدد الناخبين ٤٥ مليون فكل ١٠٠ ألف يمثلهم واحد أى نتحدث عن ٤٥٠ مقعداً، الثلثان ٣٠٠ فردى و١٥٠ قائمة على مستوى الجمهورية كلها، وهذا رأيى، هذا الثلث ستكون وظيفة الأحزاب والتيارات والائتلافات من خلال الثلث فى قائمة على مستوى الجمهورية، هى التى تضع التمثيل النسبى للسيدات والعمال والفلاحين وللشباب، وهناك أشخاص مهمة جداً ننساهم ولديهم عقليات جيدة، ومن الممكن أن يكون لهم دور إيجابى لكنهم لا يدخلون انتخابات ولو دخلوا سيخسرون، وهؤلاء أيضاً يدخلون ضمن الـ ١٥٠ مقعداً.

أعتقد أن الأستاذ ضياء رشوان يستطيع فى وقته أن يشرح هذا النظام بدرجة أكثر إسهاباً ووضوحاً.

السيد الأستاذ سيد حجاب:

لن أضيف جديداً على كل الزملاء الذين تحدثوا حول التعريف، وحول كيف أدى بنا التعريف المغلوط إلى نتائج رديئة لمدة تتجاوز الأربعين عاماً.

سوف أتحدث وليسمح لى أخى الدكتور خيرى وأخى عبدالفتاح أن أزايد عليهم قليلاً لأنى اعتقلت لمدة لانتمائى لتنظيم يؤمن بحقوق العمال والفلاحين، فلسنا فى معرض المزايدة، لكن أظن من المهم جداً أن ننتبه لثورة ٢٥ يناير وموجتها الأكبر فى ٣٠ يونية، كلتاهما جاوزت الآفاق الطبقية وتجاوزت الأيديولوجيات إلى آفاق أكثر رحابة وطنياً وإنسانياً.

طلبات هذه الثورة ومن قاموا بها والشعب المصرى كله تجاوز طبقيته وتجاوز الأيديولوجيات اللصيقة بالطبقات، وكانت الثورة من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية معاً.

أظن أننا فى الدستور الذى نكتبه الآن لمسنا كثيراً من المظالم التى تعرضت لها الفئات المهمشة بكثير من المواد التى تعالج هذه المظالم، وأظن أننا أقررنا مبدأ حرية العمل النقابى كما ينبغى أن تكون فى أرقى الدساتير.

يبقى على الطبقة العاملة أن تنتمى لتنظيمات أيديولوجية تدافع عن مصالحها لكن ليس مكانها الهيئة الشرعية التى تتطلب كفاءة خاصة ومواصفات خاصة، وشكراً.

السيد الأستاذ خالد يوسف:

بعد كل ما قيل سيكون كلامى محدوداً جداً ومكثفاً كما هى عادتى.

أنا أقول إن هناك خلط بعض الشىء بين العمال والفلاحين ومن مثلوا العمال والفلاحين، من مثل العمال والفلاحين عبر الأربعين عاماً الماضية لم يكونوا عمالاً وفلاحين، فالذى يقول إن العمال والفلاحين سوف يثورون على هذا الدستور بسبب نسبتهم لن يثوروا ولن تفرق معهم لأنهم لم يشعروا طوال عمرهم بأن ممثليهم يأتون لهم بأية حقوق، وبالتالى هذه القضية ليست لها أية حس شعبى حتى نكون على اتفاق فى حساباتنا ونحن نقرر المواءمات التى تحدث عنها أحد الزملاء قبلى.

أنا أقول إن المشكلة الكبرى التى لم يتحدث عنها أحد والتى لا يريدون تسجيلها فى المضابط سوف أتحدث عنها، نسبة العمال والفلاحين لو أقرت فى هذا الدستور أو فى الانتخابات القادمة فلن تأتى بممثلين للعمال والفلاحين ولكن ستأتى بممثلين لتيار الإخوان المسلمين لأنهم يستطيعون الإتيان بالعمال والفلاحين والتكتل خلفهم لأنهم تنظيمياً يستطيعون انتخابهم، فلا نستطيع الإتيان بالممثلين الحقيقيين للعمال الذين لهم أرضية حقيقية ويستطيع الناس انتخابهم، وبالتالى وللأسف الشديد حتى لو أقررنا الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين فلن تنتج عنها نتيجة حقيقية لتمثيل العمال ولكن ستكون نتيجة تمثيل أشخاص آخرين.

أريد أن أقول لأستاذى محمد سامى لا تغضب من الإشارة بأن الدستور إذا لم يرد به ٥٠٪ فكأننا نقول فى "داهية" العمال والفلاحين، هذا ليس صحيحاً والشعب سيشعر بها فى داهية من مثلنا لمدة ٤٠ عاماً، وهى لا تخدم سوى محترف الانتخابات ولا تخدم الممثلين الحقيقيين، وتذكروا أن القيادات العمالية التى دخلت مجلس الشعب عبر الأربعين عاماً الماضية كانوا ٢ أو ٣ أو ٤ أو ٥، أحمد طه وأبو العز الحريرى والبدرى فرغلى كلها أسماء بعينها غيرهم لا يمثل العمال.

فأنا أتصور أن المرحلة القادمة بضمانات الحركة النقابية التى وضعناها وحقوق العمال سينتج أحزاب عمال قوية وستكون هناك نقابات حقيقية، الاتحاد العام للشغل فى تونس الذى أصبح فى المعادلة السياسية والذى يمكنه التصدى لتيار الإخوان المسلمين هناك، وبالتالى لا يحزن العمال والفلاحون لأن الحركة النقابية القادمة ستكون قوية جداً، وأعتقد أنه سينتج عنها أحزاب عمال فى الكثير من الدول، وشكراً.

السيد الدكتور السيد البدوى:

خالد يوسف أغنانى كثيراً، ولكن أريد أن أعود إلى الظرف التاريخى الذى قُررت فيه هذه النسبة، الظرف التاريخى كان فى هذا الوقت العامل والفلاح غير قادر على تعليم أبنائه تعليما جامعيا، أيضاً الهدف من إقرار هذه النسبة فلسفة الرئيس جمال عبد الناصر ليس فقط التشريعات، ولكن أن يكون للعامل والفلاح حق الاعتراض أو الفيتو على أى تشريع يضر بصالح العامل والفلاح، ولذلك اشترط

٥٠٪، لو كان يريد تمثيل العامل والفلاح لقال ٢٠٪ أو ٢٥٪، لكن اشترط نسبة تمثل حق الفيتو ضد قانون ممكن أن يضر العامل والفلاح، الآن فى ظل اتحادات قوية، نقابات عمالية قوية، منظمات مجتمع مدنى، حق التظاهر، حق الاعتصام، حق الإضراب، إعلان كل هذه الأمور كفيلة بإيقاف أى تشريع يضر العامل والفلاح، كما قال نيافة الأنبا، هل الفكرة أن الـ٥٠٪ هدف فى حد ذاتها أم وسيلة؟ إذا كانت هدفا، نقرها، لكن إذا كانت وسيلة فإن وجود المجلس الاقتصادى الاجتماعى على سبيل المثال: اتحادات ونقابات قوية، النائب الذى يمثل دائرة من العمال والفلاحين يكون حريصا جداً جداً على أن يرضى العامل والفلاح لأن هذا هو صوته، كان فؤاد سراج الدين يقول "لو جاموسة الفلاح تعبت أروح أسأل على الجاموسة"، لأنه حريص على هذا الصوت، وبالتالى النائب فى الدائرة الذى يمثلها لا يمكن أن يتجاهل حقوق العامل والفلاح، وإلا لن يترل له فى أى انتخابات قادمة، لأن هؤلاء هم الأغلبية الناخبة، أريد أن أقول إن إنشاء حزب للعمال والفلاحين مسألة هامة جداً، المجلس الاقتصادى والاجتماعى، أنا مع إنشاء هذا المجلس، الأستاذ حسين عبد الرازق، عندما قلت إن الـ٥٠٪ على المدى التاريخى أقرت بالتحايل على القانون، قانون مباشرة الحقوق السياسية، حقيقة كان يعرف العامل تعريفاً حقيقياً، "العامل هو من يعمل عملاً يدوياً أو حرفياً ولا يكون حاصلاً على مؤهل عال وألا يكون منضماً لنقابة مهنية، وأن يكون مقيداً بنقابة عمالية" التسرب الذى حدث، حدث فى الفلاح، بعض لواءات الشرطة بعد سنة ٢٠٠٠ أخذوا أحكاما من مجلس الدولة بأحقيته كفلاح، لأنه كان تكليف الفلاح فى قانون مباشرة الحقوق السياسية وظل حتى عام ٢٠١٢، "الفلاح هو من يمتهن مهنة الزراعة ولا يملك أكثر من ١٠ أفدنة ويقيم بالريف، ويكون دخله الرئيسى من الزراعة" بعض لواءات الشرطة لجأوا إلى أحكام من مجلس الدولة، وأنا أتذكر اللواء الذى بدأ بذلك كان مدير أمن الغربية فيما سبق، وقاس عليه مجموعة كبيرة من اللواءات كانوا يأخذون الأحكام قبل فتح باب الترشيح، فهذا التسرب الذى حدث فى الفلاحين، لكن العمال أهدرت فى مجلس الأمة ومجلس الشعب حقوق العمال، كانوا ممثلين حقيقيين للعمال وفق القانون ووفق التعريف الحقيقى للعامل، ولكنهم كانوا فى ذلك الوقت يأتمرون بأمر السلطة وينفذون ما يملى عليهم، الآن زال السبب الذى من أجله وضع هذا النص، أصبح ابن العامل وابن

الفلاح أكثر قدرة على التعبير عن مصالح العامل والفلاح من العامل والفلاح الذين يسهل التأثير عليهم من سلطة أو كذا أو كذا، وشكراً.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

شكراً سيادة الرئيس.

هناك نقاط رئيسية لابد أن توضع أولاً، بداية الحديث عن أى نسبة لا يمكن الكلام عنها إلا فى ضوء النظام الانتخابى، لو أن النظام الانتخابى فردى، ليس أمامنا إلا ١٠٠٪ أو ٥٠٪ وهذا لا يوجد، الدائرة فيها اثنان لا يمكن أن تنقسم إلى ثلاثة، إما أن نتكلم عن نسبة ٥٠٪ أو ١٠٠٪ وإما لا توجد نسبة على الإطلاق لأى كوتة من الكوت، لو نتكلم عن نظام قوائم ستكون النسب وفقاً لأعداد القوائم، لا أستطيع أن أقول ١٠ للقائمة وتكون النسبة الثلث، لا يوجد شىء اسمه الثلث، القائمة لابد أن تكون ٩، هذه أمور فنية ورياضية بسيطة، وبالتالى الحديث عن النسب بالمعنى المبدئى لا يصح أبداً إلا فى ضوء إقرار نظام انتخابى، سأتجاوز هذه النقطة وأذهب مباشرة إلى العمال والفلاحين، الحقيقة فلسفة تمييز العمال والفلاحين تمييزاً إيجابياً بـــ٥٠٪ كانت مصادفة تاريخية أن الأكثر استضعافاً فى مصر هما طبقتان، فى هذا الوقت كان التبلور الطبقى واضحا، العمال والفلاحين طبقتان مظلومتان من الناحية الاجتماعية، وكان هناك نظام سياسى يؤمن بحقوق المستضعفين، فوجد أمامه وفقا للتحليل الطبقى طبقتان يستحقان التمييز الإيجابى، الآن الحال فى مصر هو نفسه لكن مع اختلاف، أى وضع طبقى، بمعنى أن التمييز لصالح الفقراء، هنا أرجع لكلام الدكتور غنيم وهو كلام غاية فى الأهمية، هو المعيار لأنه إذا كان الفقراء سنة ١٩٥٢ هم صغار الموظفين، كان الرئيس جمال عبد الناصر بحسه الاجتماعى أعطى النسبة لصغار الموظفين، ولو كان الفقراء هم فى هذا الوقت العاملين فى الحرف الحرة ولم تكن هناك حرف فى هذا التوقيت لكان انحاز إليهم، انطلاقاً من هذه الفلسفة فى ذاتها وهى الانحياز للأكثر استضعافاً، أنضم إلى ما قاله الدكتور أبو الغار، وأحاول بعد إذنه أن أطوره أكثر، نسبة الفقر فى مصر حوالى ٥٠٪، نحن هنا نتحدث عن تمثيل اجتماعى وليس قدرة على التشريع، وأنا أختلف مع الدكتورة عبلة عبد اللطيف، البرلمانات نشأت فى الأصل فى بلادها على أن لكل شخص يدفع الضرائب الحق فى التمثيل، عندما كانت

الضرائب تحصل على الرأس، وبالتالى أنا أنتقى من يصلحون للتشريع، هذا يصلح فى مجلس جامعة القاهرة، فى مركز الدراسات السياسية، فى مركز نخبوى لدراسة القانون، لكننى أبحث عن تمثيل مجتمعى، التمثيل المجتمعى الآن وأنا هنا مع الأستاذ سيد حجاب مع تعديل طفيف، أن جوهر ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونية كان فى البدء العيش وفى المنتهى العدالة الاجتماعية وفى المنتصف الحرية، فلا يمكن أن نتجاهل ثلثى الشعار ونذهب مباشرة إلى وسطه وهو الحرية، "العيش، الحرية، العدالة الاجتماعية" الكرامة الإنسانية مرتبطة بالعدالة الاجتماعية، ومن ثم أنا أعتقد أن هناك ضرورة الآن إلى أن نعدل تعريفنا لمن يجب أن يميزوا إيجابياً فى المجتمع المصرى من العمال والفلاحين إلى الأكثر فقراً، والأكثر فقراً معرفون فى القانون، وتعريفهم أكثر دقة، أنا أتحدث هنا عن ثلاثة معايير سيادة الرئيس، المعيار الأول هم غير الخاضعين للضريبة، المعيار الثانى المعفون من الضرائب وهؤلاء دخلهم السنوى بحسب القرار الأخير فى أكتوبر الماضى ١٢ ألف جنيه سنوياً، المعيار الثالث من يقل دخله السنوى عن ٢٤ ألف جنيه يعنى ٢٠٠٠ جنيه فى الشهر، إثبات هذا الأمر أيضاً جزء مهم جداً فى إعادة مأسسة هذا البلد، ليس لدينا نظام ضريبى، لدينا انفلات شديد جداً، وضع مثل هذه المعايير قد يساعدنا ، ولدينا هذه الفئات الثلاث لديها من الأوراق الرسمية الصادرة عن مصلحة الضرائب لا يمكن أن تثبت به ذلك، ومن يطعن على هذا لديه أيضاً وسائل قانونية تتجاوز مسألة ما قاله الدكتور السيد البدوى فى تعريف الفلاح الذى كان متسعاً للجميع ووصل الطعن عليه أن هناك بطاقة شخصية مقيم فى المكان الفلانى وهو مكان فى الريف، دخله الأساسى لا يمكن إثباته، أما الأخذ بمعايير قانونية واضحة وهى معيار ضريبى هذا أيضاً يحسن فى أداء المجتمع، أعود إلى موضوع الكوتة كلها على بعضها وربطه بالنظام الانتخابى، فى ظل هذا الأمر، وأنا أسمح لنفسى فى جملة صغيرة أن أعود قليلاً إلى ما كنا تحدثنا فيه فى مادة المحليات، تحدثنا عن كوتاتين، كوتة للشباب وكوتة للمرأة، وأنا شخصياً وافقت عليهما بالرغم من اعتراضى على مفهوم الكوتة للفئة أو للجنس، لأنه فى هذا الأمر بالفعل إعداد وتأهيل وتربية حقيقية على عدد هائل من المقاعد، نحن نتحدث عن ١٤ ألف مقعد تقريباً للمرأة و١٤ ألف مقعد للشباب، هم يكفون لتدريب كوادر فى خلال دورة انتخابية محلية لكى يكونوا بعد ذلك ممثلين حقيقيين فى مجالس النواب القادمة.

فيما يخص الفئات الأكثر استضعافاً، سأعطى لحضراتكم مثالا بسيطا، الصعيد حسب الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء منذ شهرين، نسبة الفقراء فيه ٥١،٧٪، أنا هنا أتحدث عن غالبية السكان، إذا لم أشركهم فى البرلمان تكون هناك مشكلة، إذن، نعيد صياغة الأمور على النحو التالى: أولاً نتحدث عن فئة الفقراء، ثانياً فيما يتعلق بالمحليات، أعاود طرح هذا المعيار لكى نضيفه بالإضافة إلى المرأة والشباب قلنا ٢٥٪، نتحدث عن نسبة ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪، أو ٢٥٪ للفئات الفقيرة، ونسميهم تسمية فى رأيي لابد أن نبحث عن تسمية كريمة، لأننا لن نقول الفقراء، نريد أن نسم الناس بضعفهم، نسميهم تسمية أكثر إكراماً من هذا، بالنسبة للبرلمان المهمشون المستضعفون كما تشاؤون، أنا أتحدث فى جملة بسيطة وأختم لأن الأمر بحاله فى النظام الانتخابى، فى جملة بسيطة يتحدث عن عدد من المقاعد فردى، عدد كبير ليس صغيراً، وقائمة قومية على مستوى الجمهورية ككل، المكان الطبيعى لنسبة الفقراء هى المقاعد الفردية، لأن القوائم وبحكم تكوينها هى تعوض لنا نقصاً قد نفتقده فى المقاعد الفردية، وأنا سأقول هذا فى حينه لكننى أقول حتى أربطه بالاقتراح، المقاعد الفردية فى اقتراحى البسيط المقدم إذا تصورنا أن الجمهورية بها ٢١٦ دائرة فردية، حالياً لدينا ٢٢٢، أقول ٢١٦ حتى تكون الحسبة سليمة، سيكون لدينا ٤٣٦ نائبا منتخبا انتخاباً فردياً، لو أنا أتكلم عن٥٠٪ منهم للفقراء أو للمستضعفين نتحدث عن ٢١٨ نائبا يمثلون ٤٠٪ من البرلمان ككل، انخفضنا بالنسبة من العمال والفلاحين من ٥٠٪ إلى ٤٠٪ وأتحدث عن مكمل لهذا، ١١٠ مقاعد من القائمة القومية تمثل ٢٠٪ من إجمالى عدد المجلس الذى سيصل فى هذه اللحظة إلى ٥٤٦ نائبا، بهذا المعنى أولاً عملنا حسبة فنية دقيقة لأننا لا نستطيع أن نطلق النسب فى الهواء، ثانياً وضعنا نسبا تتناسب مع التركيب المجتمعى الآن، المرأة والشباب والمستضعفون فى المحليات لهم مكانهم، وهذا أمر منطقى أن المستضعفين يكونوا فى كل الفئات لأنهم منتشرون طوال الوقت، المرأة والشباب نحن نؤهلهم إلى ما بعد ذلك، وحتى لا أنسى أنا مع الإضافة التى طرحها الأنبا بولا أن نقول نسبة ملائمة أو تمثيل ملائم للأقباط فى المحليات تحديداً، فى مجلس النواب لدينا ٤٠٪ للمستضعفين، لدينا ٢٠٪ مفتوحة بعد ذلك، بالإضافة للـ٤٠٪ الأخرى يعنى ٦٠٪ خارج

نطاق المستضعفين، وأنا أظن أن تجاوز المستضعفين فى هذه اللحظة بحجة القدرة، القدرة ليست هى معيار تشكيل المجالس البرلمانية لأنها فى الأساس اسمها المجالس التمثيلية، وليس اسمها المجالس المتخصصة، المجالس المتخصصة لها رجالها وهى بالتعيين، الانتخاب يجب أن يراعى حالة المجتمع، وأنا أرجو أن نتذكر وننتبه مرة أخرى كان "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، وشكراً.

السيد الدكتور حسام الدين المساح:

الحقيقة بعد كل هذه المداخلات التى استفدت منها كثيراً كثيراً لا أجد أمامى إلا دقائق معدودة وأطرح تصوراً محدداً، التصور المحدد أنه سبق للمشرع النص على كوتة للعمال أسميها كذلك، لم نجد لها صدى فى الحقيقة، لدينا جهتان تشريعيتان جهة مجلس النواب وجهة المجالس الشعبية المحلية، إذا عملنا شيئا بالنسبة لأحدهما ألا يتعين علينا أن نقيم نفس الحجة على الجهة الثانية، وإلا فهما الاثنان من المجالس الشعبية وإن كان أحدهما عاماً فالآخر خاصاً، لهذا فإن النظام الانتخابى رغم كل ما قيل عنه لن يصلح للمجالس النيابية العامة، أما المجالس المحلية فهى هنا فى أيدينا نستطيع من خلالها أن ننفذ ما نريد أن ينفذ، إلى أن يتدرب فيها العضو المنتخب تعليمياً وينضج سياسياً ثم يدخل المجالس العامة، لهذا أقترح اقتراحاً محدداً، أن تكون هذه النسب التى لا نستطيع أن نتحدث عنها فى هذه الدورة البرلمانية، وإلا كنا قد فتحنا أبوابا لا نستطيع أن نغلقها ، ولا نستطيع أن نصم آذاننا عما سيقال ، فإنه سيقال إن هذه اللجنة التأسيسية قد أهدرت ما تم الاتفاق عليه صحا أم خطأ ، لا نستطيع أن نصم آذاننا عنها مطلقاً ، وهذا ما لا يجب أن يقال فى أى مكان،نقدم فى هذه الدورة أو الدورة الأولى لا يمكن الاستغناء بتاتاً عن هذه النسبة، على الأقل فى دورة واحدة ثم بعد ذلك لدينا مجالس شعبية محلية نستطيع أن نعمل بها ما نشاء ، هذه واحدة ، أما الثانية فإنه قد حدث فى يوم الجمعة الماضى وهو يوم عطلة والعطلة لا راحة فيها لنا، حتى العطلة لا راحة فيها لنا، فقد أتينا هنا يوم الجمعة ، نحن أتينا لنتناقش، والنقاش لا يفسد للود قضية، أما أن يرفع أحدنا صوتا أو يخيف الآخرين بالصوت العالى فهذا ما لا يجب أن يتم أبداً ، لأننا نحن هنا نمثل ، هذا ما أدعيه ، النخبة من أبناء مصر ، نشرع لها دستورها ، فإذا كنا نحن نفعل هذا وهى قاعة مغلقة أفلا نعذر الآخرين ؟ ثالثاً ، ولكى أنهى هذه الكلمة المختصرة فإنى أدعوكم جميعاً إلـــى أن نوافق مبدئياً على كوتة الـــ ٥٠٪ لدورة برلمانية واحدة ، وأنا أتشبه هنا بالدكتور خيرى عبد الدايم نقيب

الأطباء، فمن كان مدمناً مثلاً لا أستطيع أن أسحب منه المخدر مرة واحدة، نسحبه قليلاً قليلاً، على الأقل لمرة واحدة ثم تلغى بعد ذلك، شكرا.

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات) :

ما زلت أرى أن وجودنا فى هذا المكان المفروض أن يكون له هدف أساسى وهو أن نعمل دستوراً حديثا يؤسس لبلد حديث، وعليه، أعتقد ونحن ننظر إلى هذه المهمة أنه يجب أن ننظر من هذا المنظور، كما شرح الدكتور عمرو وكما أشار أستاذنا الأستاذ سيد حجاب، فكرة الـ٥٠٪ الدكتور عمرو قال جملة مهمة جداً هل هناك دولة فى العالم حالياً فيها هذا النظام؟ والإشارة التى أشار إليها عمنا سيد حجاب، وهى فكرة ارتباط هذه الفكرة بمنهج إيديولوجى فى فترة زمنية معينة، فى حين أننا فى هذه اللحظة، وأنا كنت أفهم أنه ليس الجميع يطرح هذه الفكرة أو المتمسك بالنسبة لا يطرحها بمنطق أيديولوجى، لكننى أرى أن العالم يتجه نحو تجاوز فكرة الإيديولوجية التى لم تعمل شيئاً، ٦٠ سنة حتى نقيم تجربة، هل ستعمل أم لا تعمل؟ ننظر إلى الماضى وننظر إلى الحاضر، الماضى ٦٠ سنة تجربة العمال والفلاحين غير الموجودة فى أى مكان فى العالم لم تحقق أى شىء للعامل والفلاح، هذا أولاً، ما هو الذى تحقق للعمال والفلاحين فى الفترة الأخيرة فى الـ١٠ سنوات الأخيرة، الذى يدقق بعناية فى السنوات الأخيرة سيدرك أن كل ما حققته هذه الفئات سواء سميت عمال وفلاحين، أو سميت فئات مستضعفة، أو فئات مهمشة، هى نتيجة نضال اجتماعى هى عملته كان خارج إطار النواب سواء من جاء بانتخابات مزورة وفاسدة، أو سواء من جاء بانتخابات ديمقراطية نزيهة، وبالتالى كل المكاسب التى حصلت من أن هؤلاء العمال كانوا ينظمون أنفسهم ويضغطون على الإدارات ويأخذون مكاسب أو أن حركات اجتماعية ومجموعات سياسية تشتبك معهم وتعمل على أوضاعهم أو تصعدها فتحقق مكاسب أيضاً، غير ذلك لم يحدث هذا فى مصر، أما فى الخارج فنحن لن نخترع العجلة من جديد، ما هو دور النقابات؟ ما هى المسئولية التى تقوم بها النقابات؟ وفق ما تقوله الأدبيات القديمة وليست الحديثة منها، إنها مجموعات تعبر عن مصالح أعضائها فى وجه المنافسين أو الخصوم، هذه هى المهمة الأساسية للنقابات فبالتالى من

دافع عن حقوق العمال فى أوروبا وفى فترات الرأسمالية المتوحشة، كانت النقابات هى التى حمت العمال من الفصل ومن إهدار حقوقهم ومعاشاتهم و...و...، ونستطيع أن نرى ذلك خلال الـ٥ سنوات الأخيرة، وبالتالى لا نخترع حاجة، إن كنا نناقش هذا الأمر أو لدينا تخوفات فنأخذ بفكرة استمراره دورة أم نلغيه الآن من منطق المواءمة السياسية، أنا أرى أن الإخوان كانوا فى حيرة أن يلجأوا لهذه الحيلة، لكن لو قرأتم نفس المواد بشكل متمعن وشامل فلديكم ما تفخرون به، الإخوان كانوا يكذبون على الناس ويقولون إن التعليم مجانى، وهم هدفهم التوسع فى التعليم الخاص، لكن أنتم لديكم فعلاً ما تفخرون به، لديكم مادة تجرم التمييز على أساس الطبقات، أطلقتم بحق بشكل حقيقى وصارم التعددية النقابية، ألزمتم الدولة أن تأخذ رأى النقابات، وضعتم نصوصا واضحة وصريحة عن الحد الأدنى والحد الأقصى، لديكم كم كبير جداً من الإنجازات تستطيعون به أن تواجهوا أى خصوم موجودين أو يحاولون إساءة استخدام هذا، واستطلاعات الرأى التى تكلم عنها محمود سواء من هيئات حكومية أو غير حكومية، ليس هناك داع للتخوف، أخيراً تعليقى على ما قاله الأستاذ ضياء رشوان، أرى أننا سنعود مرة أخرى إلى فكرة التقسيم الطبقى للمجتمع، نحن نعيد تجربة ١٠٠ سنة فاتت ولن نحقق أى شىء، أيضاً الناس التى كانت تتكلم عن فكرة العمال والفلاحين قد تحمى محدود الدخل من سيل النفقات، مع احترامى للانتخابات الماضية ٢٠١١، كان هناك عمال وفلاحون وأنفق عليها ملايين، والكتلة المدنية دفعت كم؟ والكتلة الإسلامية دفعت كم؟ حتى نعرف هل هذا قلل سقف الإنفاق أم لا؟ كيف يكون تجاوزى؟ لابد من تشريع أحدد سقفا للإنفاق ولو بالمبدأ، أضبط الصفة وعندما أقول نحدد سقف الإنفاق الناس ستتهرب منه، وعندما أضع قوانين لضبط الصفة الناس ستتهرب منها، شكراً.

السيد الدكتور محمد غنيم:

هل سيادتك تنوى التصويت على شىء ما هذه الليلة؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الحقيقة أنا كنت منتظراً أكمل ٢٠ متحدثاً، وقد يكمل هذا العدد وأستأذن أصحاب الطلبات حتى نصوت، إنما نستطيع أن نصوت فى أى وقت تالى، إنما إذا كنتم تريدون التصويت اليوم فلا مانع، إذن، سنستمر وننتهى من ٣ أو ٤ متحدثين ثم التصويت.

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى(المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

موضوع الكوتة للعمال والفلاحين، انتفت الأسباب التاريخية التى أجبرت جمال عبد الناصر على وضع هذه الكوتة لماذا؟ اليوم بدل النقابة هناك عدة نقابات، يعنى إذن كرامة العامل أو الفلاح أصبحت مصونة، وهناك نقابات وحرية رأى، كذلك الفلاح اليوم هناك الفلاح الفصيح، إذن، الكرامة الإنسانية التى عمل عليها عبد الناصر هذه النسبة انتفت، اليوم العمال يمنعون مديرهم من دخول عمله، بغض النظر عن هذه الأفعال، لكن الهدف الأساسى الذى عمله جمال عبد الناصر انتفى مع الزمن، ما هو الذى يمكن أن يعمله العمال والفلاحون؟ الفلاحون لابد أن يكونوا حزبا، والنقابات العمالية تطالب بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية تحسن من أوضاعهم، والكوتة لم تنجح فى تحسين أوضاعهم، لتحسين أوضاعهم. أنا أقترح أن نسبة كبيرة من الدعم فى مصر تذهب إلى الريف، والفلاح، وتذهب إلى العمال، وأبنائهم، ومساكن لأولادهم، وفرص عمل، هذا الإنجاز الحقيقى للعامل والفلاح، ولكن التمثيل يكون خطأ ولا تحصلون على نتيجة لأنفسكم، هذا غير عملى، أنا أعتقد أنه فى هذه الدورة مفروض أن نتنازل قليلاً عن النسبة الـ ٥٠٪ إلى أن نعطيكم فرصة المرة القادمة، نكون أحزابا أكثر ونقابات أكثر ونضغط على الحكومة أن تعطى نسبة من الدعم فى سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لتحسين أوضاع مصر، وأنا أؤكد لسيادتكم أن الريف المصرى لو تحسن ستتحسن مصر كلها، ولن نستورد، والفلاح لن يلجأ إلى أرصفة القاهرة، نقطة أخيرة سيادة الرئيس، أحد ذكر الكوتة عن المرأة، أنا آسفة أننا نطالب بكوتة، ولكن المرأة ليست فئة، المرأة نصف الشعب، وكنا فى لجنة العشرة من الخبراء الدستوريين وقالوا إن هذه ليست فئة ولا تسرى عليها فكرة الكوتا، هذا واجب على الدولة لتصحيح الوضع، شكراً.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى) :

الكلام على التصويت، أنا أرى أن التصويت تم، أنا كنت ألاحظ المتحدثين، جميع من تحدثوا باستثناء المهندس محمد سامى أحمد كانوا فى صف الإلغاء، فيما عدا العمال والفلاحين، أنا ملاحظ بشكل جيد وأكتب، فيما عدا من يمثلون العمال والفلاحين وإن كان أحدهم قد طلب أن تكون فقط مرحلة انتقالية وتلغى بعد ذلك، فيما عدا هذا الـ٢٠ أو الـ٢١ وأصبحنا الآن ٢٢ كل من ذكرهم سيادة الرئيس، كلهم كانوا فى صف الإلغاء، لكن كلهم وكل من تحدثوا وبلا استثناء كانوا مع حق العمال والفلاحين ومع مصالح العمال والفلاحين ومع ضرورة الاعتراف بمصالحهم وحقوقهم فى أى تنظيم سياسى، كان غرضى أن أنقل المناقشة إلى مرحلة قادمة، كيف إذن نحقق مصالح العمال والفلاحين فى ظل هذه المطالبة الجماعية بإلغاء نسبة العمال والفلاحين التى لم تحقق هذه النسبة؟ بعض من تحدثوا وآخرهم السفيرة ميرفت التلاوى، أشارت إلى مسألة الأحزاب وبالفعل الأحزاب هى البديل ، ففى ظل أى نظام سياسى ناضج وديمقراطى تصبح الأحزاب هى الوسيلة الوحيدة للتعبير عن مصالح أية فئة من الفئات، عندما تقررت هذه النسبة لم تكن هناك أحزاب، وعندما بدأنا فى إنشاء أحزاب بعد ذلك حظرنا قيام الأحزاب على أى أسس فئوية، اليوم، هذا لم يعد قائماً، ودستورنا الجديد يشير إلى أن الأحزاب تتم بالإخطار ، أنا تصورى أن ما نستطيع أن نفعله للعمال والفلاحين ضماناً لمصالحهم هو أن نشجعهم على تأسيس أحزاب تمثل العمال والفلاحين، وأن نقترح نوعاً من التمييز الإيجابى لهذه الأحزاب فى أول دورة برلمانية بعد تأسيسها إيماناً بضرورة مشاركتهم فى الحياة السياسية بأن تكون هناك نسبة، لأننى أرى فى الحقيقة أن الإصرار على نسبة العمال والفلاحين هو إصرار على استبعاد العمال والفلاحين من الحياة السياسية، باعتبار أن من يجلسون فى هذه المقاعد ليسوا عمالاً ولا فلاحين ، وفى نفس الوقت ليست لديهم فرصة لكى يمارسوا السياسة بالطريقة السليمة وهى الأحزاب، إذن، الإصرار على حقوق العمال والفلاحين وعلى مشاركتهم فى الحياة السياسية يستلزم منا تشجيعهم على إقامة الأحزاب وتمييزهم

بشكل ما من خلال أحزابهم فى البرلمانات القادمة، أما الآن فلا مجال لنسبة تأخذ نصف عدد البرلمان، دون أن تمثل من تدعى أنها تمثلهم، فى الوقت الذى نجد أن هذه الفئات مهمشة ومستبعدة من الممارسة السياسية.

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا تعمدت أن أتأخر قليلاً ولا أطلب الكلمة لكى أسمع الآراء، وطبعاً معظم الآراء نحن لا نختلف عليها، بالذات الرأى الجميل للدكتور السيد البدوى وسيادة السفيرة ميرفت التلاوى والأستاذ محمد سلماوى بأننا يمكن أن نكون أحزاباً وندخل بها، كلام جميل.. المهندس سامى أحمد تكلم باستفاضة ، فالموضوعات كانت أمامى، أتكلم فيها أو لا أتكلم فيها، الأخ خالد يوسف قال: أنا سأقول ما تخاف الناس أن تقوله، إن نسبة العمال والفلاحين ستأتى بخمسين فى المائة من الألوان، أنا أختلف معك، فالإخوان قاموا بإلغائها ونحن أصررنا .. أرجوكم، اتركونا لدورة، وسمعوا وقالوا دورة، والأخ أحمد عيد قال إنهم أفرغوا فكرة نسبة العمال والفلاحين من مضمونها وضحكوا... وهذا الكلام كله- لكيلا أطيل – أنا مع المجموعة ومعكم ومع الكل إلى أن نرتب أنفسنا وننشئ حزباً فئوياً للفلاح وحزباً فئوياً للعمال، لأنه كان ممنوعاً أن تنشأ الأحزاب على أساس فئوى، فهذه عطلتنا خلال الدورة، الأستاذ محمد سلماوى يقول من أول دورة، فهل أستطيع أن أنشئ حزباً من أول دورة، فالحزب لكى أؤسسه ويكون حزباً، يحتاج إلى سنتين، ثلاثة، فأنا أريد الفرصة ومازلت أطالب بالفرصة، أن تبقى دورة، لا نقول شيئاً، نحن نقول دورة بنسبة ٥٠٪ ولا نقول المائة فى المائة الخاصة بنا، سنترك لكم ٥٠٪، لأنه كان يقول لا يقل عن٥٠٪، فمن الممكن أن أكون عمالاً وفلاحين ١٠٠٪، أيضاً خذوا بالكم من هذه النقطة، نحن نقول ٥٠٪، أى نقول نصف المجلس، أى أنه كان بمقدورى أن يكون فى دائرة، لا، أنا أشرح نقطة أيضاً، هناك اثنان من العمال، وفى دوائر كثيرة كان هناك اثنان من الفلاحين، وكان هذا يحدث كما حدث فى نجع حمادى وهنا..هنا..، أحمد فخرى قنديل وعبد الرحيم الغول، لن نعد ، وقدرى عبد الحليم وغيره. نحن نقول

نحددها، ونقول نسبة ٥٠٪ فقط، ولنترك ما يزيد عن ٥٠٪ ولمدة دورة، لحين توفيق أوضاعنا كأحزاب فلاحين وعمال، ونرتب الموضوع، فلا يجوز بعد أن كان لك حق مكتسب لمدة ٦٠سنة أن أقوم بذبحك مرة واحدة، فمعذرة، نحن فى اللجنة قلة ومستضعفون كمجموعة، لكننا أقوياء بكرامتنا وشموخنا كممثلين للعمال والفلاحين، لو كان لى لوبى مع محمود بدر أو أحمد عيد، وقام وقعد وهنا... وهنا...، لكانت المواد قد مررت كما نريد، نحن لا نريد أن نخرج ونقول إننا ممثلون ضعفاء فى اللجنة، ليس لنا من يسندنا، معذرة، نحن نتكلم الحقيقة، وهذه حقيقة ألمسها منذ أكثر من عشرة أيام، سرنا فى مناقشة المواد رويداً رويداً "ولا الضالين، آمين" بصورة جيدة، وجئنا عند تمرير المواد، الذى يرفع صوته يأخذ حقه، اعطنى فرصة لكى أصحح أوضاعى كفلاح، أصحح أوضاعى كعامل، لا أجد أحداً يساندنى، الكل يتكلم ويلف ويدور ويقول لك، لماذا تهملوننا؟ الفلاح ليس ضعيفاً وقدره عال، وكل واحد يتكلم بطريقة أطيافه، فأنا أحضر دكاترة لتعطى الفلاحين محاضرات، ويقولون لنا يا عم لا تحضر لنا دكاترة، هات لنا رجلاً فلاحاً يتكلم مثلنا، معذرة، كل شخص يخاطب فئته بلغتها، فأنا ليس مطلوباً منى كممثل للفلاح أن أتكلم باسم دكتور، باسم محام، باسم سياسى دبلوماسى مثل عمرو بك موسى، مطلوب منى أن أتكلم بلغة فئتى، لو أننى مثلتها فى مجلس الشعب، سأستطيع أن أظهر الظلم الواقع على فئتى بأى طريقة، كلنا أولاد فلاحين وعمال- معذرة، إن اعترف أحمد عيد وقال أنا جدى كان عاملاً، نحن نعرف بعضنا جيداً، والذى لا يريد أن يعترف، نحن نعرفه، ولن نزايد على بعضنا البعض، كلنا فلاحون، مصر أساسها زراعة وعمال، وكلنا عمال وفلاحون، سيادة السفيرة تقول إن المرأة هى نصف المجتمع، أنا معها فى أن المرأة نصف المجتمع، ٧٠٪ من نصف المجتمع الذين يمثلون المرأة هن زوجات الفلاحين والعمال أيضاً، أم أن زوجات العمال والفلاحين لا يحسبون على نصف المجتمع؟ فأنا ضد الكوتة ولا أريد كوتة، ولكن أريد فرصة لكى نلغى الكوتة، نعطى فرصة للعمال والفلاحين، نحن نقول دورة وبنسبة ٥٠٪، ولا نقول لا تقل، لكى نحصل على ٧٠٪ أو شىء من هذا القبيل ، بنسبة ٥٠٪ ، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، أين الدكتور خيرى عبد الدايم؟ هل انصرف؟ إذن، تكلم يا دكتور أحمد خيرى، سنتكلم عن النسبة وليس عن أى موضوع آخر، فى هذا الموضوع الذى نتكلم عنه.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

أكيد أننى سأتكلم فى النسبة، الأستاذ عمرو كان يسألنا كلنا سؤالاً – الدكتور عمرو الشوبكى والأستاذ عمرو صلاح– كان يسألنا سؤالاً كلنا نعرفه وكلنا نؤكده، لا توجد دولة فى العالم تتكلم عن ٥٠٪ عمال وفلاحين، لكننى لم أر دولة فى العالم تضع الجانى والمجنى عليه أمامها وتدافع عن الجانى، هذه هى أول مرة أرى فيها دولة فى العالم تدافع عن حقوق الذى اغتصب الصفة وتؤسس لغرفة لأصحاب الأعمال وهم السبب الرئيسى فى اغتصاب الصفة، هذه أيضاً جديدة، أنا لم أرها فى العالم، هذه أول مرة أرى فيها جانياً ومجنى عليه، المجنى عليه اغتصب– بعد إذنكم يا سادة– أنا لاحظت فى اللجنة كم التهكمات....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هل أنت (لفيت) العالم؟

ادخل فى الموضوع لأننا تأخرنا.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

هذا هو الموضوع يا سيادة الرئيس وهذا هو أهم موضوع.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

قل رأيك.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

كيف نقول رأينا وهناك أشخاص يتحركون ويأخذون الرأى فى اتجاه آخر.. عندما ينتهى الأستاذ محمود، والله لن أتكلم إلا عندما يسمعنى الكل كما سمعت كل الناس بمنتهى الاحترام.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

تفضل يا أحمد.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

يا سيادة الرئيس، أنا لاحظت التهكمات من بعض الأشخاص وكمية الاستهزاء بكلام الأستاذ عبد الفتاح وهو يتكلم من كل قلبه عن واقع كلنا نعيشه، ولكن أنا حيائى لا يسمح لى أن أقول من هم؟ فهم لا يهمونى لكى أتكلم، ولكن ما قاله الأستاذ عبد الفتاح والأستاذ ممدوح هذا واقع كلنا نعيشه، ونحن أمام مرحلة هامة فى تاريخ هذا البلد، هناك ثورة قامت، الثورة نادت بعدالة اجتماعية، الذى لا يفهم ما معنى العدالة الاجتماعية، يمكن أن نفهما مع بعض كلنا، أو يفهمنا أحد إذا كنا نفهم خطأ، أهم عنصر فى العدالة الاجتماعية هو عدالة التوزيع، ماذا تعنى عدالة التوزيع؟ تعنى أن نأتى بمن لهم حق التصويت ومحدودى الدخل ومتوسطى الدخل ونتكلم عنهم كتوصيف مجتمعى، ٧٠٪ من الكتلة التصويتية عند العمال والفلاحين، هذا واقع، من يريد أن يهرب من هذا الواقع فليهرب، ودع التجربة لكى تثبت، نحن فقط نثبت حالة، وأيضاً لم أر دولة فى العالم تكون عندها غرفتان ومن أهم عشر دول فى العالم تمارس التشريع والرقابة من خلال الغرفتين، تلغى غرفة لتأسيس غرفة لرجال الأعمال يأتون بأموالهم وبالعصبيات، أيضاً هذه تجربة جديدة، أعتقد يا أستاذ عمرو أننا لم نرها فى العالم، كل هذا كلام جيد جداً، هذه كلها تجارب جديدة فى دستورنا ، وهذا ما سيتكلم عنه الشارع، وكل ضمائرنا ستدفع الثمن غالياً والأيام بيننا، وهذا ليس تهديداً أو وعيداً، لكننا أمام أناس يعملون تحت الأرض بمنتهى الحرفية، وسيتاجرون بما يحدث قمة المتاجرة، لو أننا لم نخرج بنصوص تحقق إرادة شعب مصر بصورة جدية، حتى لو كان فلسفياً وثقافياً، فالنسبة كلها كانت مشبوهة، من سرقها يعرف نفسه جيداً، ولكن هل نحن الآن نؤسس للعدالة الاجتماعية فى الدستور أم لا؟ أوضحوا لنا هذا حتى نقول للناس عندما نخرج إليهم، سنكلم الفلاحين والعمال، كيف نبرر هذا الموقف؟ نحن وطنيون لا أعتقد أننى ولا الأستاذ عبد الفتاح ولا أى شخص من الممثلين يمكن أن ينسحب أو يهدد بالانسحاب، هذا ليس عملاً وطنياً، نحن سوف نكمل حتى النهاية، ونحن نريد أن نسوق للدستور، نسوق له بعدالة اجتماعية حقيقية نحن لا نؤسس يا

سادة لدولة رجال الأعمال، هكذا نؤسس رسمياً، بإلغاء نظام الغرفتين، وإلغاء نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين- يا أستاذ ممدوح من فضلك بعد إذن سيادتك- نؤسس لكل شيء، والأستاذ سامح عاشور فى الجلسة قال كلمة حكيمة جداً، حذار من أن تسربوا أو تقولوا خبراً يؤكد إلغاء نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، اصبروا قليلاً لأننا نخاطب الرأى العام، الوطنى هو الذى يحب بلده، كلنا وطنيون، لن نزايد على أحد، ولكننا أمام منعطف خطير، نحن فوق الأرض لا نستطيع أن نعمل، والأحزاب لا تتسق مع بعضها، والقوائم لا تعرف أين تذهب اتجاهاتها، والنظام الانتخابى غير واضح بالنسبة لنا، نحن نؤسس للا شيء، هم إذن، يؤسسون لكل شيء، فالمصالحة التى يطلبونها لها مدخل تاريخى وأتمنى أن نلاحظه كلنا، أى أنهم يريدون أن يدخلوا بطريقة شرعية للاستفتاء لأنهم إذا دخلوا- يا سيادة الرئيس أرجوك.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

تفضل، ولكن اسرع نريد أن ننتهى لأننا تأخرنا وعندنا ارتباط مع الأستاذ أحمد الوكيل.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

هل التمويل السلبى هو الحل؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

النسبة، النسبة ، تكلم فى موضوع نسبة العمال والفلاحين.

السيد الدكتور أحمد خيرى:

أنا أتكلم عن النسبة يا سيادة الرئيس- يا سادة أرجوكم – لوجه الله من أجل دستورنا ومن أجل شعبنا ومن أجل خارطة الطريق، إذا كنتم غير منتبهين فانتبهوا – قسماً بالله- إذا أُعلن هذا الذى يحدث الآن، فنحن أمام منعطف خطير، سنقابل...، لا أعرف ما أقوله لكم لأنكم ستعتبرونه تهديداً ولكن هذا واقع. بعد إذن سيادتك، أنت كنت تتكلم وأنا سمعتك بمنتهى الاحترام، أرجوك بعد إذن سيادتك- أرجوكم، أنا أنهيت كلمتى، ولكننى أسجل فى المضبطة أن ضمائر أعضاء اللجنة كلهم أمام منعطف تاريخى لتحقيق العدالة الاجتماعية التى تنادى بها الثورة، عدالة التوزيع طبقوها يا سادة، ثم إنه إذا ألغيت

النسب، لا توجد نسب فى الدستور على الإطلاق، لا للمرأة ولا.. مع احترامى للسادة الأقباط، ولا لذوى الإعاقة، لنتركها إذن، للمصريين وهم يختارون ولا تميزون أحداً على أحد، لا أحد يتم تمييزه – دعوها هكذا مفتوحة واجعلوها بالنظام الفردى ودعوهم يرجعوا إلينا مرة ثانية، شكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هناك آخرون لم يتكلموا، سأعطى لكل من يريد كلمة إضافية ولكن بعد أن يتكلم الناس الذين لهم حق الكلام، بقى الدكتور محمد إبراهيم منصور، والدكتور جابر جاد، وغيرهم ممكن أيضاً.

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

لى كلمة فى غاية الاختصار مكونة من شقين، الشق الأول أن الأمر المستقر لا يجوز أن ننهيه اليوم بجرة قلم، لابد له من فترة انتقالية، وهو الأمر المتعلق بنسبة العمال والفلاحين ، نرى كيف تحدد الفترة الانتقالية وتحدد طريقة وتعريف جيد محكم، إلى أن ينتهى ولكن هذه المرة صعب إنهاؤه، هذا هو الأمر الأول، الأمر الثانى وهو وجهة النظر فى أصل الكوتة، أصل الكوتة بكل صورها هى إجبار للإرادة الشعبية أن تتوجه فى اتجاه معين مجبرة، وبالتالى أسجل رفضى لكل صور الكوتة أياً كان شكلها لأن الكوتة فى الحقيقة تفرض على الإرادة الشعبية من لا يختاره الشعب، لكنه مضطر إلى أن يتوجه هذا التوجه الذى أجبره عليه الدستور، ولا يمكن أبداً فى الدستور أن نؤصل لكوتة مستمرة وإنما يمكن فى الدستور فقط أن نفتح الباب إذا احتجنا فى شىء ما حتى لا يصادر بأنه غير دستورى فقط، أى أن غايته فى الدستور فتح الباب فقط، أما أن نؤصل ونجبر على كوتة معينة، فهذا أمر مرفوض وقد يؤدى إلى إشكاليات، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور سعد الدين الهلالى:

شكراً يا سيادة الرئيس،الحقيقة أن هناك ثلاثة اتجاهات، اتجاه مع العمال والفلاحين فى الـ ٥٠٪، واتجاه ثان ضد هذا، وكل اتجاه مقنع جداً لوجهات نظره، واتجاه ثالث وسط.

(صوت من القاعة للسيد العضو الأستاذ ممدوح حمادة معترضا)

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار(نائب رئيس اللجنة) :

نقطة نظام أنا محتجة على المصادرة على الرأى حق الجميع فى المشاركة .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة:

نحن أعضاء فى اللجنة- معذرة يا أستاذة منى- أنتم تأتون فى موضوعنا وتستضعفوننا نهائياً، مع أنه أخطر موضوع فى اللجنة كلها- ونقطة نظام- وهل نحن فلاحون بجلاليب؟!

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

من تحدث من قبل لن يتحدث مرة أخرى ، إلا عندما ننتهى من كل الموجودين، هل انتهيت يا دكتور سعد، لم تنته، إذن، تفضل لكى نسمع.

السيد الدكتور سعد الدين الهلالى:

أقول لسيادتك إن الحقيقة هى أن الاتجاهات التى عرضت هى ثلاث اتجاهات، اتجاه مع الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين واتجاه ضد واتجاه وسط- الاتجاه الوسط ينظر إلى مرحلة مستقبلية ولابد من مراعاة الحقوق المكتسبة، العامل والموظف، أى موظف يأخذ مالاً إضافياً من الصعب جداً أن يتم حذفه مرة واحدة، لابد من التدرج فى الحذف وهذا مبدأ مستقر قانوناً، الأمر الآخر، عندما تتعارض المصالح فالمنطق الفقهى يجل ويقدر الفئة الأضعف بأن ترعى والفئة الأضعف كما تفضل الأستاذ ضياء عندما ذكر تفسيراً جديداً للعمال والفلاحين بالفئة الأفقر، يمكن أن يضم ما ذكره الأستاذ ضياء مع العمال

والفلاحين، نرجو من الإخوة الحاضرين جميعاً مراعاة الحقوق المكتسبة وإذا نظروا فى قـــرار فى نســـبة الـــ٥٠٪ عمال وفلاحين، أن يكون على وجه التدرج ولا يكون قطعاً وبتراً مرة واحدة، وإلا كان جرحاً للقلوب، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة أننى فى البداية أتحفظ على كلام الزميل المحترم الدكتور أحمد خيرى فهناك رأسمالية وطنية، هناك أصحاب أعمال محترمون يساهمون بـــ٨٠٪ من إجمالى الناتج المحلى القومى، أرجو أن يحذف كل ما قاله من المضبطة بعد إذن حضرتك.

(صوت من القاعة للسيد الدكتور أحمد خيرى معترضاً)

السيد الأستاذ أحمد الوكيل:

لا، لا، دقيقة واحدة. الكلام الذى تعرضت فيه لأصحاب الأعمال ، لا، العمال فيهم الصالح والطالح، كل مكان فيه أناس جيدون وآخرون غير جيدين ، أياً كان الأمر، أنا يا سيادة الرئيس سأدخل فى الموضوع مباشرة، أنا أستغرب من شىء بسيط، أن السادة الزملاء الأجلاء يقولون إنهم ٧٠-٨٠٪، إذن، مم تخافون إذن؟ فلتدخلوا الانتخابات وتعطون الأصوات، أنا أريد أن أقول شيئاً مهماً، ربما كان الأستاذ الدكتور عمرو الشوبكى عندى فى الغرفة منذ أسبوعين، وجدت من الذى حضر معنا؟ الأستاذ أبو العز الحريرى والأستاذ كمال أحمد، هل هذا صحيح أم لا؟ أنا أحمد الوكيل وقفت وراء كمال أحمد فى انتخابات ٢٠٠٦و٢٠١٠، العبرة بالشخصيات المتقدمة ، ولو نزل الأستاذ كمال أحمد فئات سأقف وراءه، لأننى مقتنع بفكره، فهو يتفهم ويناقش ويستطيع أن يمثلنى ويمثل غيرى فى البرلمان، الفكرة غريبة، ٧٠٪ ولماذا نتكلم عن أننا خائفون من كذا.. وكذا..، الأستاذ عمرو صلاح قال كلمة مهمة جداً فى الحقيقة، قال إننا نتطلع لمصر حديثة، نحن نتطلع لمجتمع، ثم إن لدينا ٤٠-٥٠ سنة تجربة، لابد أن نرى ما أسفرت عنه هذه التجربة، ماذا كانت نتائجها؟ أى أنه ليس القصد، مع احترامى وتقديرى الكامل لكل

فئات الشعب ، ليس القصد فئة معينة بعينها، لكن القصد أننا ننظر بمنظور جديد، نريد أن نبنى دولة حديثة، نريد أن نخرج...، إذا كانت إرادة الشعب ستأتى بمائة فى المائة من أى فئة من الفئات ، ولو سيدات أو أى شخص، نحن كلنا معها، فنحن لا نريد أن نحجر على الإرادة، أنا فى الحقيقة أقول هذا الكلام وأنا لست سياسياً ولا انضممت فى يوم من الأيام لأحزاب ولن أنضم ولن أدخل مجلس الشعب، لكننا نتكلم من أجل الأجيال القادمة ، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعىوتلقى المقترحات):

أرجو أن يهدأ السادة الزملاء لأن هذا الموضوع فى غاية الخطورة فى الحقيقة، ويجب ألا نأخذه بشكل عارض باعتبار أنه موضوع وينتهى بالتصويت ، لا، هذا موضوع له حسابات تتعلق بالتاريخ وتتعلق بحقوق اجتماعية وتتعلق بالسياسة والكياسة وحسن التصرف، لاشك أن الذين يتمسكون بالنسبة التاريخية للعمال والفلاحين لديهم حق، تاريخياً هذا الحق اكتسب على مدى عقود، استفادوا أم لم يستفيدوا أصبح هناك حق، الناس متمسكون به بشكل سطحى.

ثانياً: أن هناك تغيرات فى المجتمع فرضت واقعاً جديداً، غيرت فكرة واستبدلت فكرة التعبير عن الطبقات الضعيفة انتخابياً من عمال وفلاحين إلى شرائح كبيرة جداً، أضيفت إلى رصيد العمال والفلاحين، أى أنه ليس العمال والفلاحون فقط هم أفقر وأضعف طبقات المجتمع، لا، فقد دخلت فى الحسبة شرائح أخرى من صغار الموظفين، من العمال اليدويين العاملين فى الجهات المختلفة، ممن يقل دخلهم كما قال الأستاذ ضياء عن ١٢ألف جنيه فى السنة، أو من لا يحاسبون ضريبياً وهؤلاء نسبة ليست كبيرة ، نعم، هؤلاء من حقهم أن يكونوا متواجدين فى الحسبة الانتخابية، ولكن أيضاً الانتخابات أدخلت الطبقة المتوسطة ضمن الضعفاء انتخابياً، بمعنى أننى أقطع أن ٩٠٪ من قيادات الطبقة المتوسطة لا تستطيع أن تخوض الانتخابات لضعف الإمكانيات المادية، لا أحد عنده استعداد أن ينفق فى دائرة مليون واثنين، لا يوجد أحد من الطبقة المتوسطة التى فى المنتصف عنده فائض عبارة عن مليون أو مليونين، لكى

ينفقهما فى معركة انتخابية، هذه القضية تحتاج إلى حل، أو حسبة معقدة لكى نصل إلى أفضل الحلول لإجراء عملية انتخابية حقيقية تعبر عن واقع المجتمع المصرى الصحيح، نحن فى ثورة، نعم، ولكن أيضاً نحن عندنا ألغام وضعت لنا فى دستور ٢٠١٢ ويجب أن نتعامل مع اللغم بحذر، وليس بأن نقفز عليه أو نتجاهله ونتركه، هذا اللغم ، وأنا أعتبر أن هذا من أذكى النصوص الدستورية التى وضعت فى دستور ٢٠١٢، وهو المتعلق بالعمال والفلاحين حيث لعبوا الثلاث ورقات ووضعوا العمال والفلاحين أمام احتياجهم الشكلى وجاءوا فى المضمون وفرغوه، فرغوه تماماً، نحن يا إخواننا اتبعنا التدرج فى اتخاذ القرارات الصعبة، عندما قررنا أن نلغى الندب فى مجلس الدولة أو فى القضاء قلنا خمس سنوات، عندما جئنا لنقرر الانتقال من مرحلة التعيين فى الإدارة المحلية إلى مرحلة الانتخابات قلنا خمس سنوات، عندما تأتى لتلعب سياسة، وأنت تزيح من أمامك حسبة قد تكون أسبابك فى الإزاحة حقيقية ومنطقية وطبيعية لكنها تؤدى إلى نتائج عكسية تؤثر على المرحلة التى أنت فيها ، فليس من الذكاء أن تأخذ هذا القرار الآن، وأن تبقى على قواعد اللعبة بحساباتها، هذا النص يظل كما هو برمته، بتعريفه ، فأنت هكذا لا أسقطت حق هؤلاء الناس فى التمثيل خلال الفترة الانتقالية التى وضعتها ولم تظهر وكأنك تضرب أحداً، وفى نفس الوقت تستطيع الأحزاب والأشخاص، هناك شرائح كثيرة ستنضم للعمال والفلاحين، انتهى الأمر، لنتركها سنة، نتركها هذه الدورة، وبعد ذلك يكون هناك حوار مجتمعى آخر يضع معايير أخرى للتمثيل الحقيقى والتعبير الحقيقى، أنا أرى وهذا هو اقتراحى – أن نبقى على نص الـ ٥٠٪ الموجود فى ٢٠١٢ كما هو: ولكن الفترة الانتقالية تكون دورة واحدة خمس سنوات، بعد الخمس سنوات، البرلمان القادم والجماهير القادمة والتيارات القادمة والرئيس القادم، كل هؤلاء سيكون أمامهم فرصة لكى يعيدوا الحسابات على ضوء حالة المجتمع الطبيعية، لأننا الآن فى هذه الفترة، نحن أولاً مضغوطون فى الوقت.

ثانياً، المرحلة الانتقالية لا تحتمل حواراً عنيفاً فيه صراع يمكن أن يقلب، وبالتالى نفقد مبررات كثيرة جداً سنقدمها للرأى العام للدستور القادم، وبالتالى أنا أقترح ما اقترحته ومصمم على التصويت عليه، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أولاً، أسجل فى المضبطة احترامى وتقديرى لهذه اللجنة التى ناقشت هذا الموضوع مناقشة تاريخية والتى استفاد منها مثلى، الذى يعمل بهذا الأمر، أو بشرح النصوص الدستورية وتعلمها وتعليمها حتى ابيض شعر رأسه، وأتذكر أن هذه القضية لم تطرح فى لجنة المائة ولكنها وفدت إلى دستور ٢٠١٢ كآخر نص فى آخر دقيقة ولم يكن لمناقشته صدى فى الجمعية، فأنا فى البداية أسجل احترامى وتقديرى لهذه اللجنة ، لأن هذه المناقشة سوف يذكرها التاريخ، الأمر الآخر، فى الحقيقة أنا سأنطلق من منطلقين أساسيين، أننى ابن رجل فلاح، انتفع أبوه بالإصلاح الزراعى وعلمه من هذا الأمر ، ولذلك، أنا لست غريباً عن الفلاحين والعمال، فطفولتى وصبای وشيخوختى مرتبطة بالعمال والفلاحين، ولذلك، لا يمكن فى الحقيقة أن أتحدث ضد مصالح العمال والفلاحين، أبدا، وإذ انطلق من هذا المنطلق، من منطلق النشأة والتربية وليس من منطلق أيديولوجى أو حزبى .

أيضاً، إننى وإن كنت غير ناصرى ، إلا أننى شديد الاحترام والتقدير لتجربة عبد الناصر فى براعته فى خلق طبقة وسطى مصرية أحيا بها الدولة المصرية، وهى تجربة رائدة لهذا العبقرى المصرى، إنما حينما ابتكر عبد الناصر هذا التمثيل بعبقرية منه أيضاً ساهم مساهمة جدية وفعالة فى الإضافة إلى العمال والفلاحين، وساعده فى ذلك أمران، أنه كان زعيماً تاريخياً كان همه الأول العمال والفلاحين، والأمر الآخر، أن هذه النسبة طبقت فى ظل التنظيم السياسى الواحد، فكان يختار العمال والفلاحين على يديه وأمام عينه فكانوا يمثلون حقاً العمال والفلاحين، عندما انتقلت مصر إلى التجربة الحزبية وانفتحت كما لم تنفتح من قبل نسيت العمال والفلاحين فمثلهم أناس لاصلة بينهم وبين العمال والفلاحين، هذه حقيقة لا يمارى فيها أحد، القضية ليست قضية شعبية وأنا أنضم للأستاذ خالد فى ذلك أنا من قرية بجوارها قرى لا تشغلها نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، وعندما كانوا يخرجون للتمترس وراء مرشح كانوا ينظرون فيه آمالهم، سواء أكان فئات أو عمال وفلاحين، ولذلك منذ ما يزيد عن ٤٠ سنة وبعد انقضاء فترة عبد الناصر لم يكن أحد ينظر فى المرشح ولا يعنيه هل ذلك عامل أم فلاح، وإنما كان ينظر إليه بهل يفيده فى تمثيله أم لا يفيده، تلك حقيقة آمنتم بها أم لم تؤمنوا بها، ولكنى أسجلها للتاريخ، وأنا كنت من أولئك

الذين يجرون فى شوارع القرية أيام الانتخابات لكى يؤيد مع قومه وذويه مرشحاً، لم يشغلنا أبداً هل هو عامل أم فلاح أم فئات، هذه مسألة مهمة، وأنا فى الحقيقة شديد التقدير للكلام الذى قاله الأستاذ محمد سامى أحمد، إنما هو ربط وجود النسبة بحل مشكلات مصر كلها، فلو كانت مشكلات مصر كلها تحل بوجود النسبة فأنا أول الذين يؤيدونه فى ذلك ويبصمون بالعشرة، إنما هذا غير صحيح، ولا النسبة تهم الفلاحين والعمال لسبب بسيط وهو أن الذين ينجحون على النسبة على أحسن الفروض ٢٢٥ فرداً، فالذى يستفيد من النسبة هم الـ ٢٢٥ فرداً ثم يغلقون على أنفسهم بابهم، فلا يلجأون إلى العامل أو الفلاح أو إلى القرية بفئاتها وعمالها وفلاحيها ومتعلميها إلا لكى يعاد انتخابهم مرة أخرى بحسابات تتعلق بالمفاتيح الانتخابية، فالقصة هى : تمثيل المهن والطوائف فى البرلمان وهى مختلفة عن الكوتة هذا أمر انتهى من برلمانات العالم منذ آواخر القرن الثامن عشر، فلم يعد فى العالم برلمان تمثل فيه المهن، والأمر الآخر أن عبد الناصر نجح فى إنشاء طبقة وسطى، وكان من عوامل هذا الإنشاء هذه النسبة، إنما فى حقيقة الأمر أن عضوية البرلمان – وهنا أختلف مع صديقى العزيز سيادة النقيب ضياء رشوان – ليست تعويضاً لفئة قد أهدرت حقوقها وليست مكافأة لفئة تستطيع أن تنتزع هذه المكافأة، عضوية البرلمان تكليف دستورى لمن يستطيع أن يقوم بمهام العضوية البرلمانية من تشريع ورقابة حتى تستقيم حياة الدولة، فترتفع حياة الضعيف والفقير والفلاح والعامل وتنظم حياة الغنى لصالح الدولة ونظامها الاجتماعى والاقتصادى، ولذلك فى الحقيقة أرى أن كل ما قيل عن الإبقاء على هذه النسبة ليس فى صالح العمال والفلاحين، ولأذكر الأخ ممدوح عندما كنا نجلس ونتحدث عن مادة الزراعة قال لى : لو ضمنت لنا هذه الحقوق من مستلزمات الإنتاج وشراء المحاصيل والعلاج وتوزيع نسبة من الأراضى لا نريد نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، هذا هو الأمر الحق، العمال والفلاحون الحقيقيون فى بلدنا أقاربنا وإخواننا هم الذين يفعلون ذلك، إنما الحقيقة لن تنفعهم نسبة العمال والفلاحين .

الأمر الأخير، إننى مازلت أصر على أنه من الصعوبة التى قد تصل إلى حد الاستحالة ضبط تعريف العامل والفلاح، وأنا أخالف أخى وصديقى ونقيبى، النقيب سامح عاشور، فى أن النص الذى أتى فى ٢٢٩ ضحك على الناس، ونحن عندما شرحنا فى كتبنا.. كتبنا وقلنا إنهم ضحكوا على الفلاحين

والعمال، لا يليق بهذه الجمعية أن تضحك على الناس، عندما يقول لى "ويعتبر عاملاً أو يقصد بالعامل كل من يعمل لدى الغير مقابل أجر أو مرتب"، أنا رئيس جامعة القاهرة أصبحت عاملاً .

السيد الدكتور أحمد خيرى :

هذا واقع .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

ليس واقعاً، نحن الآن لو أردنا أن نقول ٥٠٪ للعمال والفلاحين فكل الذى يأخذ راتباً من رئيس الوزراء واللواء فى الشرطة والوزير ورئيس الجامعة وأستاذ الجامعة وكل الذى يأخذ أجراً أو راتباً فكلنا فى مصر عمال، وللعلم بالشىء تعريف العامل يستوعب الفلاح، لأن الفلاح الذى يعمل لدى الآخر بأجر يكون عاملاً، ولذلك فى الحقيقة هذا تضليل وضحك على الذقون ولا يصح بعد ذلك أن تذكر هذه الجمعية فى شروح كتب الفقه ويقولوا إن الجمعية عومّت النسبة وضحكت على الناس لأسباب ديماجوجية، لا، إذا أردت وضعها ضعها لهم وقل لابد أن يكونوا عمالاً وفلاحين، وإذا لم ترد وضعها لا تضعها، إنما لا يليق بنا أن نكون فى الحقيقة بوجهين فى هذه المسألة.

الأمر الآخر، تأثير النسبة فى علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية منعدم، هذه المشكلات لا تعالج إلا بتشريعات ولا تعالج بنسبة مثلما أقول ٢٢٥ فرداً يدخلون البرلمان، تعالى معى لنرى أشهر من مثل العمال والفلاحين، أنا كنت فى الحقيقة مغرماً جداً بأداء واحد لا أعرف إذا كان حياً أو ميتاً، إذا كان حياً، أطال الله عمره ولكنى أعتقد أنه مات رحمة الله عليه، وهو فكرى الجزار وكذلك علوى حافظ والبدرى فرغلى وأبو العز الحريرى، أى واحد من هؤلاء لو ترشح فئات سيكتسح، ولو ترشح عاملاً سيكتسح، لو ترشح فلاحاً سيكتسح، ولذلك المشكلة ليست فى الصفة، مشكلة الصفة تحدث اضطراباً شديداً فى تقسيم الدوائر وفى النظام الانتخابى وفى تسهيل التزوير، أما مسألة المهمشين لم يوجد البرلمان

أبداً لتمثيل المهمشين، النقابات والمجالس الاقتصادية والجمعيات هى التى ترفع اجتماعياً من هذا الأمر، إنما المجلس النيابى مطلوب منه أن يشرع ويقر الموازنة، السياسة العامة ويراقب، ولذلك فى الحقيقة أنا أقول إن مسألة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين وأؤكد أنها ليست قضية شعبية بل هى قضية أيديولوجية لبعض الأحزاب، وأنا أحترم هذا الأمر وأقدره وأقدر دفاعهم عنه ولكن لم تنفع العمال والفلاحين فى يوماً ما، اليوم الدستور أقر حقوقاً اجتماعية واقتصادية وأقر ضمانات لنفاذ هذه الحقوق ولن نساوم عليها ولن نقبل أن تميع، ونحن رفضنا هنا أن نضع مادة لا تلتزم بها الحكومة، ووضعنا حقوقاً للعمال والفلاحين، والأستاذ أحمد خيرى بعد إقرار النص أرسل رسالة طويلة قال أشكر أعضاء لجنة الخمسين الذين لأول مرة فى تاريخ مصر حفظوا حقوق العمال والفلاحين، كلنا عمالاً وفلاحين، وأنا ابن راجل فلاح قد أمثله فى البرلمان وأتحدث عن احتياجات الفلاحين أفضل من واحد يسرق الصفة وينتحلها، أقول قولى هذا، وأدعو الله لكم بالتوفيق .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً، أمامنا الآن حوالى عشرة متحدثين إذا كنا سنعطى حق الحديث، الكل تحدث، ومحضر الجلسة عكس كل هذه الآراء، المسألة ليست مسألة رد على بعضنا البعض، الآراء والحج كلها قيلت، ونستطيع فى جلسة قادمة قد تكون غداً صباحاً استئناف ذلك لأننا سنتكلم بعد ذلك فوراً على الانتخابات نفسها، إذا كانت هناك أية توضيحات أو يريد أحد أن يسجل فى المحضر شيئاً فليتحدث، والآن أنتم طبعاً مدركون أو نحن مدركون أننا نناقش موضوعاً له فى التاريخ نصيب وله فى الاقتصاد نصيب وله فى الوضع الاجتماعى فى مصر نصيب وله فى السياسة أيضاً نصيب، وأنه يرتبط بأيديولوجيات معينة ويرتبط بطريقة معينة وبأسلوب معين فى الحكم، عندما أقر جمال عبد الناصر ذلك الحق أو أطلق ذلك الحق ربطه بالتأقيت، أى لم يقل أبداً أنه يكون حقاً مخلداً طويل العمر والأمد، إنما قال لفترة محددة، وهى على ما أتذكر كانت عشر سنوات ، وأنه يتوقع بعد ذلك أن هذه الأمور تختلف لأن الشعب يكون قد تطور والمراكز القانونية تصبح واحدة، بالطبع يتضح للجميع أن هذه الميزة لم تترجم عمليا بالنسبة للفلاحين والعمال ، سياسة جمال عبد الناصر من ناحية ثانية ترجمت وهذا موضوع

آخر ، إنما لا يتعلق بميزة الـ ٥٠٪ أى تقدم فى أحوال العمال أو أحوال الفلاحين، وهذا ليس كلاماً فى الكتب إنما من منا تجول فى مصر وجد شكل الفلاح بعد ٥٠ سنة من هذا الحق، لا شىء قدم له ، ولا أحواله تحسنت بل ربما ساءت هذا أولاً .

ثانياً، هل نحن كلجنة الخمسين نبحث عن شعبية أو نستعد للانتخابات ومن ثم نريد أن نرضى الناس بموقف معين من أجل الانتخابات، الحقيقة هذا فى رأيي لا يرتفع إلى مستوى احترام اللجنة لنفسها، نحن من الضرورى اليوم ونحن نتخذ القرار أن نتخذه على قاعدة أين هى المصلحة المصرية وليس على أى قاعدة أخرى، يقال مثلما قيل قبل ذلك أن هذا سيؤدى إلى ردة أو ثورة، هذا غير صحيح، إنما أيضاً يجب أن نكون – مثلما قال الأخ سامح عاشور – حذرين، وقطعاً فى كلامه وكلام كل الإخوة الذين تحدثوا ألا نكون فقط حذرين وإنما أن نكون وطنيين وألا نضحك على أنفسنا ولا نضحك على أحد بأن نبقى على حق هو ليس حقا ونبقى على ميزة ليست ميزة ونبقى على هذا الأمر بالوسيلة التى اختارها دستور الإخوان بتركها لمرة واحدة لكى يطلع من المأزق وليس لمعالجة الموضوع ولا يتعامل مع المصلحة، قال إنه يمثل العمال والفلاحين فى هذا المجلس بنسبة لا تقل عن ٥٠%، أى لم يغير شيئاً إلا أنه ترك نصاً ليس قاطعاً، ليس قاطعاً لمدة واحدة أو مرتين، الآن فى قراءتى وفى استماعى لكل ما قيل إذا أخذنا الأغلبية بين الأبيض والأسود فالأغلبية لصالح الإلغاء، هذه قراءتى لأن هذا سيتأكد بالتصويت ، الأغلبية أمامى كلها للإلغاء والأقلية للإبقاء، ولكن هناك أيضاً من ضمن الأغلبية ومن ضمن المعارضين من فضل أن نبحث عن حل مؤقت أو حل وسط وفى ذهنه دستور ٢٠١٢، أى نعمل مثلما فعل دستور ٢٠١٢ الذى استخدم نفس النسبة، أى قال على الأقل ٥٠٪، كثير من السادة الأعضاء هنا تكلموا عن أن تبقى النسبة ولكن بأرقام أقل، وهناك من تحدث عن جمع الفلاحين والعمال والمرأة والأقباط والأشخاص ذوى الإعاقة كلهم فى بوتقة نسبة واحدة ويترك البلد بعد ذلك حر أمام نجاح العمال والفلاحين والمرأة والأقباط على قاعدة حرية الانتخابات، نحن الآن من الضرورى أن نتخذ القرار، لأن المناقشة جيدة جداً فى الحقيقة، مناقشة تاريخية سوف نذكرها وسنحذف من المضابط كل ما يمكن أن يكون ....

التصويت سيكون كالآتى كما أقترح : الإلغاء أو الإبقاء، إنما إذا صوتت الأغلبية للإلغاء، هذا لا يعنى أننا لن نبحث أو نناقش موضوع نص انتقالى، أى الإلغاء سيكون إلغاء الـ ٥٠٪، إنما فى حالة أن الإلغاء سيكون هو القرار دعونا نتفق على أننا سنبحث غدا إن شاء الله عما هو النص الذى يمكن أولاً يعمل شيئاً من الحذر من الحل الذى قد يرضى بعض الناس من حيث النسبة، الـ ٥٠٪ قد تكون أقل، ومن حيث المشاركة لن تكون ٥٠٪ لفئة واحدة أو لفئتين، من الممكن أن نناقش التعريف وما نقصده بكلامنا، إنما اليوم هو الإلغاء أو الابقاء.

السيد الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم :

غدا عندنا فاعليات ولسنا موجودين .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما هى الفاعليات التى عندك غداً ؟

السيد الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم :

عندنا مظاهرات واعتصامات .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

نحن غداً يا أستاذ عبد الفتاح يمكن أن نجتمع بعد الظهر أو الصبح طبقاً لفاعلياتك، ونحن هنا عندنا فاعليات، ونحن فى الأيام الأخيرة ولا نستطيع أن نفقد يوماً كاملاً ليس بإجازة ولا عيد أو نهاية الأسبوع، بكل صراحة أنا سآتى إن شاء الله، وبوجود ٢٦ عضواً سأعقد الجلسة ببلوغ النصاب لنتفق من أجل أن نكون متفاهمين، وبعد ذلك أرجو ألا يكون موجوداً ما يزعج الحياة المصرية ثانية غداً لهذه المناسبة أو تلك .

السيد الأستاذ عمرو صلاح (المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات) :

أنا أعترض على التصويت بهذا الشكل وأقترح أن يكون التصويت ما بين الإلغاء أو الإبقاء ثم نقطة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هو سيكون كذلك، لكنى أقول أن نتفاهم سوياً بأن نعطى وقتاً للنقاش بهل ممكن نقول نعم أم لا، إنما التصويت إما بهذا أو بذاك .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعىوتلقى المقترحات):

ثلاثة اقتراحات يتم التصويت عليها وهى الإبقاء أو الإلغاء أو النص الانتقالى .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ماذا يعنى النص الانتقالى ؟

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعىوتلقى المقترحات):

الذى سنعمل عليه .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ليس قائماً، الأول الإلغاء أو الإبقاء فالنص الانتقالى .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

سأتحدث فى أمرين :

الأمر الأول، وهو خاص بأننا لو قمنا بالتصويت اليوم، وخرجنا على الناس بأننا ألغينا الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين فقط ونعود غداً لكى نناقشها سيقولون إننا نستدرك ما ألغيناه، وبالتالى لابد أن نصوت بشكل كامل على الأمر برمته وإلا سينال منا، لابد أن نصوت على الثلاثة .

الأمر الثانى ، إنه ونحن الآن فى الساعات الأخيرة نناقش القضايا الأخطر، لا ندعه للغد، وغداً ستكون هذه المنطقة مغلقة بالكامل، والوصول إلى هنا سيكلفنا عناءً كبيراً، وبالتالى "بمن حضر" لا يستقيم مع القضايا الأخطر، مازال أمامنا القوات المسلحة والنظام الانتخابى، إذن غدا تحصيل حاصل، فأنا أرجو ذلك لأنه اليوم لمجرد وجود جنازة المرحوم محمد مبروك البلد ارتبكت ارتباكاً شديداً جداً لوجود وزير الداخلية فيها، غداً ستكون هذه المنطقة كلها عبارة عن ثكنة عسكرية، لأن محمد محمود

خلفنا ووزارة الداخلية بجوارنا والتحرير فى الناحية الثانية ويوجد مبارة مصر وغانا وستكون البلد فى حالة سيولة فأرجو أن نعمل يوم الجمعة القادم بديلا عن غد وبهذا لن يحدث شيء .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

سنصوت على واحدة فواحدة فواحدة، هذا وضع تاريخى، سأعطى لكل من يريد أن يتكلم فى نقطة نظام، الكلمة والمسألة ليست مسألة هذا أو ذاك .

السيد اللواء على عبد المولى :

هذا النقاش التاريخى المحترم المتحضر يليق بهذه اللجنة المحترمة، ولكن الناحية الأمنية وأنا رجل متخصص فى تقدير الموقف إذا تم استغلال الإلغاء اليوم فى تجييش بعض الشباب باكر فإذا كان من الممكن تأجيل التصويت برمته كاملاً إلى يوم الجمعة فسيكون أفضل، وشكراً .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

نريد تصويتاً اليوم سواء بنعم أو لا .

(أصوات متداخلة من القاعة)

السيد الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم :

أنا أقول يا عمرو بك، نحن عملنا فى هذه اللجنة مواءمات مع الكل وكنا حريصين على أن تأخذ كل فئة حقها وكنا ملتزمين إلى آخر لحظة، لكن قسماً بالله لن نترك حقنا .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) :

لا، لو سمحت، لا أحد يهدد اللجنة، هذا أمر غير مسموح به .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أيها الإخوة، هذه لجنة الخمسين، اسمع يا أستاذ عبد الفتاح أنت تحدثت بلغة تهديد، وهذه مسألة غير مقبولة، وإذا كنا سنمضى بهذا الشكل وأنت تهدد من الممكن ألا يسأل فيك أحد، إذن، أكد على أنك لم تكن تهدد ولا تقصد التهديد .

السيد الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم :

لم أقصد إطلاقاً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هو لم يهدد ولم يقصد التهديد، ماذا تريد أن تؤكده يا أستاذ ممدوح ؟ الذى قيل، قيل، والتصويت قادم، هنا يوجد دفع من السيد اللواء يتحدث عن ناحية أمنية، فيريد أن تفهم الناس هذا الكلام، وكلنا ضرورى أن نتفهمه، نحن من الممكن أن نصوت اليوم ولا بأس من هذا أبداً ، ومن الممكن أن نصوت غداً أو يوم الأربعاء أو الخميس ولا يشترط أن ننتظر إلى يوم الجمعة يا سيادة اللواء، إنما ملاحظتك هى أنه ليس اليوم حتى لا تستغل بهذا الشكل أو ذاك غداً، هل أنتم تعون هذا الكلام ؟

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

طالما أنها ليس لها تأثير على المجتمع فبماذا تستغل ؟ الناس واثقة فى نفسها وبأنها ليس لها تأثير، نحن مع التصويت .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن، إما أن تقبلوا الكلام الذى قاله اللواء على عبد المولى، وإما تصوتوا بصرف النظر عما يحدث، سنصوت على الثلاثة وأى مقترح آخر .

(أصوات متداخلة من القاعة)

السيد الأستاذ حسين عبد الرازق :

مثل القراءة التى تفضلت بها سيادتك أنا لى قراءة للحوار الذى دار، الأغلبية بشكل عام مع الإلغاء، والفرق حوالى ٤ أو ٥ أصوات، وآخرين مع الإبقاء لدورة أو دورتين، وأنا كنت فى هذا الاتجاه ومازلت فيه، أنا أقترح بألا نصوت إلا على بديل ثالث، بمعنى أن الذى مع الإلغاء يقبل حلاً وسطاً نتفق عليه، والذى مع الإبقاء أيضاً يقبل حلاً وسطاً ولا ندخل فى تصويت على ثلاثة آراء، وأنا من وجهة نظرى أن الحل الوسط هو الحل الانتقالى، وهو من وجهة نظرى قابل للتعديل وهو أننى أقترح أن يكون

لدورة واحدة يكون هناك تمييز إيجابى بنسبة ٥٠٪، يتضمن التمييز للعمال والفلاحين والمرأة والأقباط وذوى الإعاقة، والتفاصيل فى القانون بالنسبة للنسب .

السيد الأستاذ محمود بدر (المقرر المساعد للجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

أنا أرى أن التصويت يكون على الإلغاء أو الإبقاء، إذا قررت اللجنة الإلغاء فمرة أخرى يعاد طرح موضوع الكوتة بالكامل، وحديثنا الآن حول نسبة العمال والفلاحين، إلغاء هذه النسبة أم إبقائها، بعد أن ننتهى من هذا الموضوع نصوت على الكوتة بالكامل ثم نعود مرة أخرى نعطى هذه نسبة أم لا، سنعطى للعمال فى الكوتة أم لا، سنعمل كوتة أم لا ؟

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ما يقوله محمود بدر أنه عندما نقرر الإبقاء أو الإلغاء، الموضوع الثانى موضوع له عنوان مختلف اسمه الكوتة قد نعالج به بعضاً من آثار ذلك، هذا هو الكلام المفهوم، نريد أن نأخذ التصويت الآن بالإبقاء أو الإلغاء ــ ومثلما قال الأستاذ حسين ٢٠ إلى ١٨ مثلاً، لابد أن نأخذ تصويتاً ثالثاً، أنا أريد أسماء أعضاء اللجنة .

السيد الأستاذ رفعت محمد جودة :

شكراً سيادة الرئيس أقترح أن يكون التصويت على الإلغاء أو المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات، لمدة دورة واحدة، التصويت على هذا فقط إما الإلغاء وإما دورة واحدة فقط.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الإبقاء لدورة واحدة مؤقتاً أو الإلغاء.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار(نائب رئيس اللجنة) :

لابد أن نصوت على ثلاثة أشياء لكن فى البداية سنتكلم عن الإبقاء أو الإلغاء كقاعدة عامة، هل نريد أن تبقى هذه النسبة داخل الدستور؟ بداية الإبقاء أو الإلغاء ثم بعد ذلك لابد من التصويت على

النص الانتقالى فى مرحلة ثالثة، ومن الممكن أن يأخذ النص الانتقالى أى شكل مثل ٥٠٪ مجمعة أو غير ذلك من النسب، ولابد أن نحسم هذا الأمر اليوم.

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات) :

أنتم متأكدون من أننا لن نفعل شيئاً، هذا تأثير على الناس وإجبار لهم على أن يختاروا حلولاً وسطاً قد نراها مضرة بشكل جدى، لا يوجد شىء يدعو للخوف أو لعدم الخوف، لابد يا سيادة الرئيس أن تحسم هذا الأمر الآن.

السيد الأستاذ محمود بدر (المقرر المساعد للجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

إبقاء أو إلغاء ثم نتكلم بعد ذلك عن الكوتة.

(صوت من القاعة للسيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام) حيث يقول: لا وصاية على الجمعية، الآن إلغاء أو إبقاء ثم بعد ذلك المرحلة الانتقالية نتناقش فيها، لن تكون ٥٠٪ عمال وفلاحين، ستكون ٥٠٪ لفئات أخرى وهذه مشكلة ثانية ليست مرتبطة بهذه)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ليهدأ الجميع، الموضوع تاريخى وليس مشادة بيننا وبين بعضنا .

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

لا شك أننا كلنا جميعاً متفقون على مبدأ التصويت لكننا مختلفون على أمرين: الأول ميعاد التصويت، والثانى كيفيته، حتى لا يبدو الأمر وكأننا فى مشادة حول المبدأ، المبدأ منتهى والتصويت مقر، والسؤال: هل نصوت الآن؟ والأغلبية تقول الآن، وبالتالى فالأمر الأول قد انتهى، ويبقى الأمر الثانى، وهو كيفية التصويت وسيتحكم فيها أمران: الأمر الأول: اتجاهات المناقشة وتحديد سيرها فى أى اتجاه، الأمر الثانى: ما تحدث عنه سيادة اللواء والذى لم يتكلم، وأنا أتكلم بشكل واضح ومكشوف، ممثلا

الفلاحين والعمال الحريصون على سرعة التصويت لأسباب يعلمها ربى ثم هما ومضاف إليهما السيد النقيب، حتى نراعى نحن نتحدث فى أى سياق، فممثلو العمال والفلاحين يريدون أن يأخذوا القرار الآن لأسباب تخصهم، هذه أمور يجب أن توضع فى الاعتبار ونحن نحدد كيفية التصويت، إننى أتكلم بصراحة وهو أن هناك طرفين متعجلان للتصويت، طرف منهما لإنهاء القضية والآخر ليبعث الحياة للقضية وبشكل واضح، فممثلا العمال والفلاحين يريدون القرار الآن حتى يتحركوا مع قواعدهم ويحتجوا، فنحن قد تربينا فى التنظيمات السرية والتعاونية وغيرها ونعلم ما يفكر فيه الناس، وأنا أقول لهم هذا الكلام وجهاً لوجه وبصراحة شديدة، هل هذه هى نيتكم؟ وكيف وأنتم ترون أنكم محرجون أمام قواعدكم، ومن ثم فإننى أقول فيما يتعلق بالتصويت – كما ذكرت منذ قليل – القول بالإلغاء خطر شديد، خطر ليس على المجتمع وإنما خطر سياسى على اللجنة لكن التصويت على النحو التالى: أقترح وهذا مما كتبه الأستاذ حسين عبد الرازق وهو رجل دقيق جداً فى رصد الآراء ، الأمل للحل الانتقالى قد يكون أغلبية بسيطة وبالتالى لا نبدأ بالإلغاء ولا التطبيق وإنما نبدأ بحل انتقالى بغض النظر عن الإلغاء والتطبيق ونتلوه بما شئتم إلغاء أو تطبيقاً، لكن الحل الانتقالى جوهر بمعنى إذا رفض الحل الانتقالى، إذا صوتنا بالحل الانتقالى غير المعلوم ... لنطرح هذا النص.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

سنبدأ الآن التصويت.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

هناك نقطة نظام ، أنا مع التصويت الآن، التصويت يكون على اقتراحين اثنين: إما الإلغاء المطلق أو البديل المؤقت، لم يطرح أحد البقاء المطلق لنسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

التصويت الأول سيكون على الإلغاء، فكلنا نجمع على أنه لا يمكن الإبقاء على هذه النسبة بهذا الشكل، مستحيل، ومن تحدث فى هذا ربما يكون واحداً وكان ذلك من الناحية النظرية، إذن نحن سنصوت على الإلغاء وهذا أمر قاطع، ثم سنصوت على البديل الثانى بعده مباشرة على أنه نسخة مختلفة

بنسبة أخرى، أى أننا فى كل الأحوال لن نبقى النظام على ما هو عليه، وهذا بتوافق الآراء فقط، التصويت على الأمرين الآخرين: إما الإلغاء أو نسبة مختلفة وتركيب هذه النسبة المختلفة، وقد يكون هناك شيىء آخر، نحن نتكلم بوضوح وهو أننا كلنا مقررون ومتوافقون على أن الإبقاء على نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين كما هو قائم اليوم غير مقبول بما فيهم ممثلو العمال والفلاحين، لقد انتهينا وأصبح الآن الأمر واضحاً ولا يحتاج إلى تصويت.

السيد الأستاذ رفعت داغر:

نحن الآن لم نطلب الإبقاء المطلق حتى نطالب بالإلغاء، فقد قلنا تكون هناك فتره انتقالية دورة واحدة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أنت أقلية يا سيادة العضو.

نيافة الأنبا بولا:

إننى أستأذن إخوانى ممثلى العمال والفلاحين ، أيهما أفضل أن نصوت ولا نعلم بالنتيجة أم نتوافق جميعاً على أمر من الأمور؟ أنا أعتقد أن ما سنتوافق عليه سيكون نصاً انتقالياً بصورة مختلفة، إذا وافقتم على ذلك فسيكون الأمر منتهياً حيث نكون قد أبقينا على العمال والفلاحين ولكن وفق صورة جديدة، المبدأ والنسبة ستتم ممارستها، وهذا نتوافق عليه جميعا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

حتى الآن هناك قرار منا جميعاً بإنهاء صيغة الخمسين بالمائة، والدكتور محمد أبو الغار يريد أن يؤكد ذلك بتصويت الآن، والتصويت الآن سيكون على إلغاء الصيغة الخاصة بنسبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين فى الانتخابات ثم بعد ذلك نبحث النص الانتقالى، من سيقول نعم فهو يصوت بالموافقة على إلغاء الصيغة الخاصة بنسبة الخمسين بالمائة.

(صوت من القاعة للسيد الأستاذ ممدوح حمادة حيث يطلب نقطة نظام ويقول إنه إذا تم الإلغاء فسنكون بذلك قد انتهينا فنحن نريد التصور الثانى)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إن هناك توافقاً وإجماعاً على إنهاء صيغة الخمسين بالمائة، وهذا يكفى، ولكن هناك طلبا رسمياً بأن يتم التصويت على ذلك.

(أصوات من القاعة للسادة الأعضاء ممثلا الفلاحين حيث يتعجبان من هذا الأمر ويصفونه بالذل)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أين الذل هنا؟ المطروح الآن اقتراحان اثنان ليس لهما ثالث: الأول هو الإلغاء المطلق والثانى البحث عن بديل انتقالى، فلنأخذ التصويت عليهما، وسيكون البديل بالتصور الذى طرحه الأستاذ حسين عبد الرازق.

أنا أريد الأخذ فى اعتبارى معطيات كثيرة، وهذه هى لجنة الخمسين ولا يصح مثل هذا الكلام، فنحن نتحدث عن حدث تاريخى كبير، وهذا الأسلوب لا يليق كون هناك من يقوم ويتحدث بصوت عال، فهذا كلام، عمر ما لجنة دستور تتكلم فى أمور بهذا الشكل أن يحدث مثل هذا الكلام، وليست هناك شرطة حتى نوقف الناس، فلابد أن يتعامل كل فرد على أساس أنه عضو فى لجنة الخمسين وليس فى مدرسة المشاغبين، هذا كلام لا يليق أبداً، لقد انتهى النقاش كله على أن هناك إجماعاً على إنهاء صيغة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين، هل هذا صحيح أم لا؟

(أصوات من القاعة تجيب بنعم).

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أستطيع الآن أن أعلن وللمضبطة أنه قد تقرر إلغاء نسبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين، فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية، نحن قد اتفقنا على ذلك وهناك تفاهم على أننا نبحث إمكانية الاتفاق على نص انتقالى، وسنحدد لذلك أول جلسة نعقدها سواء غد أو بعد غد أو...،

(أصوات من القاعة لبعض السادة الأعضاء تطالب بعقد هذه الجلسة فى نفس اليوم)

السيد الأستاذ خالد يوسف:

هام جداً أن تكون هذه الجلسة اليوم لأنه لا يصح أن نخرج لنقول إن نسبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين قد تم إلغاؤها فقط، لابد أن نخرج لنقول إننا قمنا بإلغاء النسبة لكن هناك بديلاً آخر أو صيغة أخرى وإلا سنكون فى موضع التراجع عما تم الاتفاق عليه.

السيد الدكتور السيد البدوى:

فى الحقيقة أنا غير سعيد بما حدث، وليس ذلك هو عمل اللجنة التأسيسية، أعلى سلطة تأسيسية فى البلاد، نحن قد تناقشنا فى موضوع وكان يجب التصويت على محور أو رأس موضوع المناقشة، فنحن تكلمنا فى إلغاء نسبة الخمسين فى المائة عمال وفلاحين أو الإبقاء عليها واستفاض كل منا فى دفوعه وأسبابه، ومسألة الترضية أو عدم الترضية، فأنا فى الحقيقة ضد أى ترضية فى أى مادة من مواد الدستور، وبعض المواد التى كانت فيها ترضية ، ونحن نراجع. سأقف فيها وسنقف جميعاً لأن هذا دستور مصر لا مجال فيه لترضية تيار أو حزب أو أيديولوجية، كلنا تناقشنا حول نقطة واحدة الإبقاء على نسبة الخمسين بالمائة أو إلغاؤها، إذا لم تكن لدينا من الجرأة والشجاعة أن نواجه نتيجة قرارنا أمام الرأى العام فى الحقيقة ، وسأتكلم عن نفسى ، أننى جئت لهذه اللجنة خطأ.

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

بعد أن انتهينا من موضوع إلغاء صيغة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين، فأنا أرى أن ردود الأفعال بدأت تأخذ الشكل العصبى وبشكل من الممكن أن يصل إلى مرحلة سلق النصوص وإن تم هذا الأمر فأنا لن أتمنى أن أكون فى نفس المكان – لن أتمنى – وسياسة لابد وأن ننتهى الآن ما الذى يحدث؟ لابد أن تكون أمامنا دراسة – إذا سمحتم – أرجوكم فنحن اليوم نؤرخ لمصر ونغير نظاماً انتخابياً فى مصر فلا يمكن أن تؤخذ الأمور بشكل عناوين، فأرجوكم لا يجب أخذ الأمور بهذا الشكل، فما هى المشكلة أن تتم دراسة الأمور بتعمق وأن تكون أمامنا هذه الدراسة وتكون هناك لجنة لعمل الدراسة ثم تعرض علينا بشكل محترم بحيث نستطيع أن نتحدث بشكل صحيح؟ إنما اليوم الجميع استهلك وبدأت الأمور تأخذ شكلاً غير مضبوط، فأرجو سيادة الرئيس، وهذه مسئولية سيادتك ومسئوليتنا جميعاً أننا لا نسلق نصوصا

ولا دستورا فالموضوع جد خطير، فالقضية الكبرى قد حسمت بضفة نهائية، إذن لنبحث عن الشكل الأمثل بهدوء وبعقلانية وكيفية عملها وإيجابياتها وسلبياتها، والكل يهدأ، ولا أريد أن نخرج من هذه الجلسة ونحن مقسمون، فلا نريد أن نأتى بأى تصرفات تؤدى إلى آثار جانبية، أو تتسبب فى حدوث فجوة، أرجوكم.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هذا رأى حكيم، وسيكون اختيارنا بالإجماع لما سيكون عليه النص.

السيد الأستاذ أحمد عيد :

سأتكلم عن نفسى كأحمد عيد، ومن أول يوم عملت فى هذه اللجنة لم أتفق مع أحد على شىء ولا مواءمة، وأعتقد أن هذه هى روح زملائنا جميعاً فى اللجنة، فقد كان الحديث يدور فى لجنة نظام الحكم عمن يأخذ التليفون ومن يأتى إليه التليفون، وجهات ومؤسسات، وقفنا ضد هذا الكلام وقلنا: عيب أن يقال مثل هذا الكلام، وهذا الكلام لا يقال للجنة الخمسين فنحن لا نتلقى تليفونات ولا اتصالات من أحد غير من ضميرنا فقط، لا مادة فى هذا الدستور اسمها مادة أحمد عيد أو مادة الشباب، حتى المقترح الخاص بالشباب فقد قلت لسيادة الرئيس قبل أن ندخل إذا كان هناك اختلاف حول موضوع الكوتة فلنسحب كوتة الشباب فى المحليات ويخرج الدستور بدون كوتة لا الشباب ولا أى فئة، وبالتالى فليست هناك مادة نحن اختلفنا أو تشاجرنا عليها، وبأن السلطة القضائية تكلمت بالأمس بكل صراحة عن الهيئات القضائية بالكامل فقالوا هناك حكم فى مجلس الدولة وقد تكلمت بصراحة، إن كلا من السيد الدكتور محمد أبو الغار والسيد الدكتور السيد البدوى وأنا من أبناء حزب الجبهة فى عام ٢٠٠٦ وحزب الدستور فى عام ٢٠١١ وضد أن الأحزاب تشكل الحكومة، وقلت ذلك، وضد أن الأحزاب تشكل قوائم ومع النظام الفردى، علما بأننى كشاب أدافع عن مصلحتى فمن المفروض أن أدافع عن نظام القائمة لأننى سأكون على رأس القائمة وسأحصل على المقعد وأنا جالس فى مترلى، وبالتالى لا يزايد علينا أحد، فقد تم سجننا وقابلنا الأهوال فى كل المراحل، ونحن من مناطق شعبية وعشوائية ونعرف المكان الذى سيكون فيه رد فعل هذا القرار وعلى من، ولن يؤثر الصوت العالى علينا

ولا التهديدات، وكم من مظاهرات ومليونيات قمنا بتنظيمها ونعرف من الذى يحشد ومن الذى لا يحشد ومن يجلب ومن لا يجلب، فبالتالى فكرة الصوت العالى لن يترتب عليها أية مكاسب بل مصلحة البلد هى التى تقودنا فى هذه المرحلة، وأنا بضميرى قلت أنه إذا أتى أحد باسمى فى كلمة سأخاف وسأتراجع أو عملت ترضية مع أحد، لا توجد مادة فى هذا الدستور قمت فيها بعمل مواءمة مع أحد، وإذا كنت قد فعلت ذلك مع أحد فليقلها، لا يوجد ، وآخر جزئية عندى: أقسم بالله نأخذ قرارات جريئة وهناك فرق بين نخبة العمال والفلاحين وبين العمال والفلاحين، فهناك فرق بين العمال والفلاحين الحقيقيين والنخبة كما أن هناك فارقا بين الشباب الحقيقيين المطحونين فى الشوارع وبين نخبة الشباب، أنا لا أتكلم عن أحمد عيد ممثلاً للشباب، لا، الشباب يعانى فى الشارع ولا يجد قوت يومه ويعانى من البطالة، أقسم بالله أن عمى عامل وخالى سائق فى النقل العام ولم يقل لى نسبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين ولا أى مواطن أقابله فى إمبابة أو فى الباجور ولا فى أى مكان قال لى شيئاً عن نسبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين، أنا أتكلم بصراحة، وأنا لا أعتبر نفسى معبراً عن الشباب، ولا يصح أن أعود لنقابتى لأقول إننى حصلت لكم على مكتسب كذا وكذا علماً بأن هناك عمالاً وفلاحين لا يعلم الناس أين هم أساساً.

السيد الأستاذ محمود بدر (المقرر المساعد للجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

لنكن أكثر هدوءاً، بهدوء شديد لقد تم الاتفاق وفقاً لما ذكرته سيادتك على إلغاء نسبة العمال والفلاحين، الحديث الآن عن المادة الانتقالية، والآن أمامى اقتراح من الأستاذ حسين عبد الرازق عن نص محدد للمادة الانتقالية يضع نسبة للعمال والفلاحين ونسبة للأقباط المسيحيين، والدكتورة هدى الصدة لديها رؤية أيضاً بكوتات مختلفة عما قالها الأستاذ حسين عبد الرزاق، الأستاذ ضياء رشوان لديه رؤية مختلفة أيضاً عن شكل هذه الكوتات، إذن نحن سنظل لمدة أربع ساعات ولن نفهم ما الذى سنصوت عليه !! ورأيى أن نخرج الآن للرأى العام لنعلن أن هناك توافقاً على إلغاء نسبة العمال والفلاحين وكذلك نؤجل الحديث عن شكل هذه الكوتة، ولابد أن يخرج المتحدث الإعلامى باسم الجمعية التأسيسية ليقل إن النص الانتقالى الذى ستتم مناقشته لا يتحدث فقط عن نسبة العمال والفلاحين وإنما عن الكوتة بشكل عام، للمرة الثانية، سيادة الرئيس – أؤكد وأكرر أن المتحدث الرسمى

عندما يخرج على الرأى العام يقول: أولا إن هناك توافقاً على إلغاء نسبة العمال والفلاحين ثم يقرن ذلك بأن هناك جلسة أخرى لتحديد ما هوية هذه الكوتة.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

فى ظل ما قاله الزملاء جميعاً نحن الآن إزاء تصويت واضح على أحد أمرين وأستطيع أن أستبق النتيجة قبل إجراء التصويت، الأمر الأول هو الإلغاء التام والنهائى لنسبة العمال والفلاحين سواء فى المواد الدائمة فى الدستور أو الانتقالية، الأمر الثانى مع مادة انتقالية للعمال والفلاحين، الحديث المطلق عن الكوتة بدون كلام إجرائى ، حديث مرسل، فأنا لا أستطيع فى انتخابات ، وهناك اتجاه عام لأن تكون فردية، أن أقول كوتة فى مقعدين– أنا أتحدث عن قراءتى للاتجاه العام – وبالتالى الكلام عن الكوتة بالمطلق خاصة أنه عندما تذكر الكوتة ينصرف فهم المصريين لها بالتحديد إلى أشقائنا الأقباط والمرأة، وهذه أمور لم تحسم بعد، فالقول بأننا سنبحث الكوتة غداً خطير، واقتراحى المحدد أننا سنصوت على أمرين فقط وهما: إما الإلغاء النهائى والتام للعمال والفلاحين أو وجود مادة انتقالية، والغالبية لن تقول الإلغاء التام والنهائى وإنما ستقول مادة انتقالية، وأنا أقول إن التصويت سيعطى الفرصة بهذه الطريقة على أنه ليس هناك ما هو ضد الإلغاء النهائى للأبد إذا وافقت الأغلبية على النص الانتقالى، فلن نصوت على الإلغاء لأنه غير موجود، الخياران الآن المطروحان فعلياً هل نلغى نهائياً أم تكون هناك مادة انتقالية؟ أليس ذلك هو المطروح؟!!

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

من الضرورى أن نكون واضحين، فقد أعلنت أن الإجماع استقر على إنهاء موضوع الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، إذا كان هناك أى شك فى هذا فإن التصويت موجود ومن الممكن أن نجريه الآن.

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

إن التصويت على المادة الانتقالية هو الذى سيعطى المشهد الحقيقى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن لا نحتاج إلى تصويت، القرار اتخذ والكل موجود، قرار بإنهاء نسبة العمال والفلاحين.

(صوت من القاعة لأحد السادة الأعضاء حيث يقول: نصوت إذن على المادة الانتقالية)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذن، كيف تفهمها؟

(صوت من القاعة لأحد السادة الأعضاء حيث يقول: لقد قلنا سنصوت إما على الإلغاء أو على المادة الانتقالية).

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذن، فى ضوء ذلك لابد من التصويت، ليست هناك مادة انتقالية، طالما أن هناك كلاماً من هذا النوع، فالتصويت سيكون على إنهاء العمل بصيغة الخمسين بالمائة عمالاً وفلاحين فى الانتخابات المصرية، أى شيء آخر يأتى بعد ذلك.

السيد الأستاذ حسين عبد الرازق:

نحن أنهينا السلطة التشريعية ولا يوجد نص عن ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، ومن المفروض أن نناقش الآن فى الأحكام الانتقالية أصلاً هل سنضع ٥٠٪ للعمال والفلاحين أم سنضع شيئاً آخرا ؟ واقتراحى أنه تم التوافق على أنه فى الأحكام الانتقالية لن تكون هناك نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين فيكون تمييز إيجابى بنسبة معينة لفئات مختلفة سيتم تقريرها يوم الجمعة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يا حسين بك، اسمح لىّ أن أقول لك فى هذه النقطة، يا إخوانى ضعوا فى حساباتكم أنكم فى الجمعية التأسيسية، الكلام الذى قاله الأستاذ حسين عبد الرازق له وجاهته ولكن الرد عليه هو أنه سواء فى الأحكام الانتقالية أو غير الانتقالية هناك نص فى دستور ٢٠١٢ يتعامل مع نسبة العمال والفلاحين، فنحن ناقشنا هذا الأمر والأغلبية كانت إلى جانب أن ننهى هذا الموضوع، إذن، النتيجة العملية هو ما تقوله يا حسين بك، هو أنه لم يكن هناك نص يتعامل مع نسبة العمال والفلاحين، نحن نتحدث فى موضوعات أخرى لكن ليست بالضرورة متشابكة ولكن لها بعض الارتباط بهذا الموضوع الذى هو المرأة، الأقباط وغيرهم، هذا ولابد أن نتعرض لهم، لا يمنع ونحن نتعرض لهم أنه سيكون هناك تساؤل

وماذا عن العمال وماذا عن الفلاحين سوف نبحث هذا، أما اليوم نحن انتهينا إلى قرار بإنهاء العمل بصيغة العمال والفلاحين فى الانتخابات وسنقوم بالتصويت بالاسم .

وأنا أقول لكم مرة ثانية انتهى العمل بصيغة ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى الانتخابات وسيكون هناك نص بهذا الشكل فقط.

السيد الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم :

سوف أقول لك المفهوم عندنا الذى نريده من حضرتك لكى تطمئن قلوبنا كلنا، حضرتك تصوت أن تكون هناك نسبة كوتة للعمال ، لأن حضرتك هكذا قلت إنه إلغاء تام، إلغاء تام، لا كوتة ولا غير كوتة، نصوت على أن تكون عندنا نسبة للعمال .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لابد أن نكون واضحين، أنا قلت إن هناك إجماعا على إنهاء العمل بصيغة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، قلت هذا الكلام بوضوح أن هناك إجماعا ولن يعترض أحد، الآن الأستاذ عبد الفتاح يقول لى لا هو ليس كذلك، هل نحن نتحدث باللغة الإنجليزية؟ نحن نتحدث بالعربية .

السيد الدكتور السيد البدوى :

يا عمرو بك لم يحدث إجماع على صيغة الإلغاء، لم يحدث، هناك تصويت مطروح الآن بعد إذن حضرتك، هل نوافق على إلغاء النسبة أم الإبقاء عليها؟ هذا هو التصويت .

السيد الأستاذ خالد يوسف :

يا سيادة الرئيس، نريد أن نصوت على شيئين اثنين ونحل المشكلة، الإلغاء التام بما فيها الذى لا يريد إطلاقاً نسبة ٥٠٪ حتى فى الانتخابات لمدة مرة واحدة، إذن يريد إلغاء تاماً، أو الذى يريد النص الانتقالى الخاص بالعمال والفلاحين بأى نسبة وبعد ذلك نتناقش فيها .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يا أستاذ خالد لا نستطيع أن نصوت على هذا أو ذاك يا هذا يا ذاك أو الاثنين وراء بعضهما نحن الآن قلنا نضعها بصيغة محترمة بصيغة قانونية، أننا قررنا أن ننهى العمل بالنصوص المتعلقة بالـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى الانتخابات البرلمانية، الآن أصبح هناك من يقول لا ليست هى هذه، إذن أنا الذى كنت أريد أن نخرج به كأناس جادين واسمها جمعية تأسيسية تعلم ما تقول وهذا الكلام كله سوف يفهم، إنما أنا أعرف أن هذا النص أصبح سيقال فيه لا ليس هو، الإلغاء بوضوح، التصويت على الإلغاء أو الإبقاء، تفضلوا بالتصويت، السادة الذين مع إلغاء النص .

(صوت من القاعة للدكتور محمد إبراهيم منصور: التصويت على مجهول، التصويت على مجهول)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ليس هناك من اقترح مادة انتقالية ، هناك أشخاص كثيرة خائفة أن نخرج بهذا النص، نحن إما نقرر شيئاً ونقف وراءه، أو لا نقدر عليه خلاص قولوا، يا إما نعمل تصويتاً مضبوطاً لأنه أنا أقول إن النقاش كان واضحاً فى أن الأغلبية أدت إلى الرغبة أو التوجه إلى الإلغاء عندما قلت إن هناك حالة إجماع لإلغاء العمل بنسبة العمال والفلاحين، لم يعترض أحد وقلنا هذا جيد جداً ثم خرج الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم يقول لا ليس هذا هو ما اتفقنا عليه، إذن نحن فى مرحلة، وأنا أعرف كيف يحدث هذا الموضوع فبمجرد التشكيك فى أى شىء تحدث فوضى لا يمكن حلها إلا بتصويت، بتصويت واضح، التصويت على إنهاء العمل بنسبة ٥٠٪ .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقررلجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

يا سيادة الرئيس، إذا سمحت لكى نحل النزاع نريد أن نصل إلى حلول هادئة، نحن لن نستمر فى رفع الصوت ضد بعضنا البعض، لأنه لا يجوز فنحن كلنا مؤمنون أن مصلحة البلد فى الحقيقة إن الطرح الذى يريح الناس هو بين أمرين لا ثالث لهما، إما أنك مع الإلغاء مطلقاً دون الرجوع إلى أى نصوص انتقالية، أو الإلغاء مع النصوص الانتقالية، مع النص الانتقالى، لأنه هناك كثيراً من الموافقين على الإلغاء

معلقين هذه الموافقة على أنه هناك نصاً انتقالياً قد يعالج حالتهم مع حالات إخواننا الأقباط والمرأة وباقى الكوتات الموجودة وبالتالى الطمأنينة مطلوبة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يا أستاذ سامح، هذا الكلام قلناه منذ نصف ساعة أو من ساعة وكلما نتجه لشىء نجد نزاعاً عليه لإرباك الموقف كله .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقررلجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

ولذلك أنا أقول لحضرتك إن هذين هما الاتجاهان المطروحان، اعطنى انتباهك لأن القضية مهمة لأنه عندما نقول نحن خلاص انتهينا وليس هناك الـ٥٠٪ وبعدها نتحدث فى الموضوع أو لا نتحدث هذا كلام لا يريح الناس، جزء كبير من الناس موافق معك فى هذا الاتجاه سوف نخرجها أمام الشارع .. لماذا لا تجعل التصويت مطمئناً ومريحاً وحاسماً فيكون الموافق على إلغاء نسبة الـ٥٠٪ مع وجود نص انتقالى نتفق على تفاصيله فقط .

السيد اللواء مجدالدين بركات :

أنا آسف كثيراً لما حدث فى هذه اللجنة اليوم أكثر مما حدث فيما سبق فى مسألة مجلس الشورى، رغم أن سيادتك شخصياً كنت متجه إلى الإبقاء على مجلس الشورى ومع ذلك ما حدث اليوم أكثر بكثير مما حدث فى هذا اليوم، وبالتالى أنا آسف جداً على ما حدث، اقتراحى محدد للغاية فى هذا الجو لا يمكن إطلاقاً أن يقبل تصويت فأنا أقترح الإرجاء إلى باكر أو بعد باكر، أى وقت حتى تهدأ النفوس وكل واحد يفكر جيداً فيما هو قادم عليه .. وبالتالى يكون الرأى والقرار صائب، لكن فى وسط هذا الهرج والمرج لا يمكن أن يكون هناك قرار صائب على الإطلاق، وشكراً .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

بعد إذنك يا عمرو بك، بعد إذنك، فنحن لسنا أقل وطنية من أى من الموجودين كفلاحين، وأنتم تعلمون جيداً موقف الفلاحين إيه، نحن رأينا سيادة اللواء على نظراً للظروف الأمنية وأكدها اللواء

مجدالدين، وهؤلاء رجال أمن موجودون داخل اللجنة فنحن نوافق على التأجيل فى أى يوم تختاره اللجنة، وشكراً .

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور :

أنا كان تعليقى على أمرين الأمر الأول، أن التصويت لابد أن يكون على خيارين واضحين، الخيار الأول إلغاء، والخيار الثانى ليس مجهولاً لابد أن يكون معلوماً عمال وفلاحين فقط أم مختلط، إذا كان عمال وفلاحون فقط أنا ممكن أصوت فى جهة وإذا كان مختلطاً أنا ممكن أصوت فى جهة أخرى، وبالتالى التصويت على خيارات مجهولة سوف يؤدى إلى تشتيت التصويت وبالتالى لابد أن يكون الخياران معلومان وواضحان جداً لكى نصوت عليهما، ولذلك أنا كنت أقول التصويت على مجهول، أحد الطرفين مجهول، وبالتالى أنا موافق على التأجيل .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هذا هو موقفك من الأول أشكرك، انتظرى يا دكتورة ميرفت لأنه كلما نتحرك تخرج نقطة نظام وهذه ملحوظة فنحن نريد أن نمضى بجدية، هذه لجنة تأسيسية تقرر فى شىء مهم، قلنا إن هناك اجماعا على شىء وتم الإقرار فيه وإذا بواحد يقول لا ليس كذلك ونأتى للتصويت يقول لا لن نصوت، لماذا لا نصوت؟ لأننا نريد إما هذا أو ذاك، فكل شىء واضح قلناه ٢٠ مرة، الإلغاء أولاً ثم سوف نبحث موضوع كيفية التمثيل عندما نأتى فى الانتخابات، عندنا فى المحليات، فى الإدارة المحلية توجد نسب معينة، عندنا موضوعات كثيرة تتعلق بالانتخاب وطريقته وكيفيته، إذن ما نقوم به الآن إنهاء العمل بالخمسين فى المائة هذا لا يمنع أن نتفق على طريقة عمل معينة وليس شرطاً اليوم فقط .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

أنا شخصياً أخلى مسئوليتى وأعلن تحفظى على هذه الطريقة، هناك اتجاهان واضحان فى الجلسة نصوت عليهما معاً، وإذا شئتم الحكمة أن نبدأ أولاً بالتصويت على الإلغاء التام والنهائى ثم .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

صحيح وهذا متفقون عليه تماماً .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

يا عمرو بك، أنا أتحدث الآن فى تصويت على اقتراح محدد، والذى قلته وقاله خالد وسامح عاشور قاله، يا جماعة نحن نتحدث فى نفس النقطة، ليس هناك من يقول إبقاء، الإلغاء سوف يأخذ أغلبية كاملة، الإلغاء مع شرط انتقالى سوف يأخذ أغلبية كاملة، الإلغاء مع شرط انتقالى إنما لو كان هناك أحد يريد أن يقول الإلغاء التام سنطرح الخيارات المتعارضة وهى الإلغاء التام والنهائى أم نص انتقالى للعمال والفلاحين وأقول عمالاً وفلاحين، أنا أتحدث الآن فى العمال والفلاحين فقط عندما نأتى للفئات الأخرى نتحدث عنها لم نناقشها، نحن نناقش منذ الصباح بحجج مختلفة، يا سيادة الرئيس، التصويت ينتهى عادة، التصويت نهاية للمناقشة فى كل الأحوال ولا يجوز التصويت لما لم يناقش، نحن لم نناقش سوى العمال والفلاحين ولا يمكن فى علم المنطق وعلم السياسة وعلم المناقشات أن نصوت على ما لم نناقشه .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

ماذا يعنى أننا لم نناقش العمال والفلاحين؟

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

لم نناقش غير العمال والفلاحين يا أفندم، لم نناقش شيئاً آخر، ثانى مرة اقتراحى أحد اقتراحين إما الإلغاء التام والنهائى والأبدى للعمال والفلاحين أو الإبقاء على نص انتقالى للعمال والفلاحين نصيغه غداً مع ما نريده من الفئات الأخرى بعد المناقشة، لكن لا تصويت بدون مناقشة أبداً، هل نحن نخترع ديمقراطية؟ نصوت على ما لم نناقشه .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

إذن القرار الذى أعلنت عنه تعبيراً عن إجماع هذه الجمعية على إنهاء العمل بالـ٥٠% يجب أن يوضع للتصويت، الإلغاء تحت يافطة الإلغاء .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

الأبدى، الإلغاء الأبدى .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

الإلغاء لا يوجد معنى آخر للإلغاء .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

يا سيادة الرئيس، الصياغات فى المحضر مهمة، سوف أصيغه صياغة دستورية، الإلغاء التام لنسبة العمال والفلاحين سواء كان فى مواد الدستور أو فى المواد الانتقالية، هذه النقطة الأولى.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

لا، وبعدين، أنت سوف تظل ترفع صوتك طوال الوقت .

السيد الأستاذ ضياء رشوان :

أكمل منطقى، لابد للتصويت أن يكون ما بين متعارضات، الأولى الإلغاء التام لأى نسبة للعمال والفلاحين فى مكان الدستور أو فى المواد الانتقالية هذا رأى، والرأى الثانى الإبقاء على هذه النسبة على أن يدرج النص فى نص انتقالى، هذه هى المتعارضات أى شىء آخر ليس متعارضاً ستكون تقف أمام التصويت .

السيد الدكتور جابر جاد نصار (المقرر العام):

أولاً، الذى كان مطروحاً على الجمعية هو، هل نلغى أم نبقى نسبة العمال والفلاحين؟ لم يطرح عليها نص انتقالى، هذا جاء فى ثنايا حديث البعض، وإذا كان هناك نص انتقالى يجب أن يطرح على الجمعية وتناقش تفصيلاته، أما أن تكون هناك أقلية تفرض رأيها على الجمعية بخيارات لم تناقش وبعد ذلك فى طور الترهيب وادعاء أن الجمعية غير حكيمة، هذا أمر أنا شخصياً لا أقبله، الذى طرح للنقاش من البداية هل نبقى على النسبة أو نلغيها؟ أما إذا كانت هناك اقتراحات بنص انتقالى فهذا يناقش فى إطار نص انتقالى ويجب فى بدايات النقاش أن يبدأ التصويت على الخيار الواضح، وأنا شخصياً لم أتناول فى كلمتى أن هناك نصاً انتقالياً يمثل فيه العمال والفلاحين وتمثل فيه المرأة ويمثل فيه أساتذة الجامعة يمثل فيه الأقباط هذه مشكلة مختلفة يجب أن نطرحها، إنما الآن بعض الأعضاء ٣ أو ٤ يريدون أن يفرضوا رأيهم علينا الآن، أن يكون لدينا نص انتقالى لأنهم لا يريدون الإلغاء هذا قول لا يستقيم، ولا يمكن أن

نحمل عليه مناقشات الجمعية، النص الانتقالى ورد فى اقتراحات الأعضاء ولم يعرض للنقاش، الدكتورة هدى لديها تصور للنص الانتقالى، السفيرة ميرفت لديها تصور للنص الانتقالى، أنا لدى تصور للنص الانتقالى، الأقباط لديهم تصور، منى ذو الفقار لديها تصور، النقيب ضياء رشوان لديه تصور، النقيب سامح عاشور لديه تصور، هذا أمر يجب أن نتناقش فيه، فى إطار النص الانتقالى وليس فى إطار إلغاء النسبة ثم أن النسبة فى ٢٠١٢، فى دستور ٢٠١٢ كان هناك نص انتقالى، إذن نحن نتحدث عن النسبة فى صلب الدستور نبقيها أم نلغيها هذه هى المسألة، هذه الفوضى مقصودة لكى تعطل تصويت الجمعية لأن بعض الأعضاء يريدون أمراً مختلفاً، أرجو التصويت على ما ناقشناه، هل تبقى النسبة أم تلغى ثم بعد ذلك يطرح النص الانتقالى وأنا لست ضده ؟

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

سيادة الرئيس، نقطة قبل التصويت، الاقتراح الذى يقوله النقيب رشوان سوف يضيع فرصة على الفلاحين والعمال أنهم يقبلون جزءاً فى الانتقالية، أنا أوضح هذا للعمال والفلاحين، الذى يقترحه رشوان سوف يغلق عليهم باب أن يأخذوا نسبة فى المادة الانتقالية .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

الآن يا إخوانى لا يصح هذا الكلام.. أنا أستطيع أن أغلق الميكروفون ونلغى هذا الكلام لأن هذه فوضى كبيرة جداً، نحن نريد أن نقرر فى أمر مهم، الأمر المهم لا يتم التعامل معه بهذا الشكل، نحن نقول الإلغاء الذى لا يريد أن يصوت فى الإلغاء فلا يصوت، إلغاء نسبة الـ ٥٠٪ .

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقررلجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

خذ هذا الاقتراح يا سيادة الرئيس فى سطر واحد النص كالآتى:

قررت اللجنة إلغاء العمل بنسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين مع تشكيل لجنة صياغة لنص انتقالى يراعى فيه تمثيل العمال والفلاحين والمرأة والأقباط والشباب ويعرض على اللجنة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أنا سوف أقرأ لكم هذا الاقتراح، لأنه اقتراح يأخذ فى اعتباره العديد من الاقتراحات التى قلناها.

إلغاء العمل بنسبة ٥٠٪ من العمال والفلاحين ضعها فى الصيغة القانونية، الفقرة التالية تشكل لجنة لصياغة نص انتقالى يعرض على اللجنة يراعى فيه حالات العمال والفلاحين والمرأة والأقباط والشباب فى إطار النظام الانتخابى أظن أن هكذا تكون الأمور واضحة وتأخذ فى الاعتبار كل ما قيل .

(صوت من القاعة للدكتور حسام الدين المساح، لم يراع فيه الفئات المهمشة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يا أستاذ عبد الفتاح سوف نأخذ التصويت الآن مهما كان الأمر، "إلغاء العمل بنسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين" الفقرة التالية "تشكل لجنة لصياغة نص انتقالى تناقشه اللجنة يتعلق بمجالات العمال والفلاحين والمرأة والأقباط والشباب فى إطار النظام الانتخابى" .

السيد الدكتور حسام الدين المساح :

الفئات المهمشة يا سيادة الرئيس، لا يا ريس، لا.

السيد الأستاذ محمود بدر (المقرر المساعد للجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

أنا عندى اقتراح يا سيادة الرئيس، أقترح الإلغاء، إلغاء نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين عند مناقشة النظام الانتخابى لا مانع من وجود كذا، لا مانع فى إطار النظام الانتخابى لا مانع من وجود كذا، وليست شرطاً يراعى، لأن يراعى معناها توجيه بنظام انتخابى معين وهذا لم نتفق عليه .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

النص مرة ثالثة "إلغاء العمل بنسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين"، تشكل لجنة.

السيد الدكتور السيد البدوى :

هذا نص فى الدستور بعد ذلك تشكل لجنة هذا قرار لجنة وليس نص، يعنى النص .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هذا هو ذلك يا دكتور، هو واحد، تشكل لجنة لصياغة نص انتقالى تناقشه اللجنة يتعلق بمجالات العمال والفلاحين والمرأة والأقباط والشباب فى إطار النظام .

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

فى الحقيقة ما حدث الآن أمر مؤسف ومحزن، ولا يليق بهذه اللجنة التى حملت بكتابة دستور هذا البلد الثائر، عيب والله وليس هناك مبرر لكل الجدل الذى حدث، والتداخلات والشوشرة تكون هى سمة هذا الجهد الكبير الذى بذلناه اليوم على مدى ساعات عديدة، اتجاه أغلبية الحاضرين واضح تمام الوضوح، وهى قد تصدت لمهمة معلنة منذ أيام طويلة تتعلق بنسبة الخمسين فى المائة عمال وفلاحين، إبقاء أو إلغاء، هذا أمر واضح والاتجاه فيه أوضح من شمس الظهيرة ولا مجال لخلط هذا الشىء بأى شىء آخر إذا وافقنا على الإلغاء، خلاص وضع واضح ونقطة على السطر، إذا وافقنا على الإبقاء حتى ولو لم يعبر عنه بصراحة فرد واحد هذا احتمال، انتهينا من هذا، يفتح المجال لأى نقاشات متعلقة بالموضوع على أنها استكمال له ولكنها موضوع منفصل لا يجوز أن نربط الإلغاء بشىء آخر، واللجنة المقترحة تجتمع كما تشاء، وتصوغ وتأخذ من كل الروافد المتاحة فى هذا الإطار، بحثاً عن مدى احتياجنا لمادة انتقالية أو عدم احتياجنا لمادة انتقالية إذا كان الأمر كذلك لا يوجد هناك سبب لإضاعة الوقت والإطالة والاختلاف والاتفاق بهذا الشكل الذى لا يليق بهذه اللجنة، أنا حزين جداً اليوم حزين جداً وآسف على كل الذى رأيناه مما لا يليق بأى واحد فينا حتى الشباب أولادنا الصغار .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

يا أحمد خيرى لابد أن تهدأ، ضرورى اتخاذ قرار، الذى حدث نحن رأيناه أكثر من مرة كلما نقدم على اتخاذ قرار تحدث شوشرة، هذا لمنع اتخاذ قرار،نحن لن نغادر من هنا إلا بعد اتخاذ قرار كائناً ما كان

الأمر، وهذه مسألة أنا أعرف أقوم بها كويس جداً، لن أذهب ولو إلى الساعة الرابعة صباحاً سوف نتخذ قراراً قلنا أن الاغلبية تقر الالغاء، إنما هناك من قال،لا،هذا ليس قراراً إذن سوف نصوت على القرار، هناك آراء مختلفة أولاً نحن اليوم نقول أولاً الإلغاء هذا لم ينفع، بعد ذلك نتخذ من الإجراءات ما نشاء، إنما الآن هو إلغاء نسبة العمال والفلاحين فى الانتخابات، وإذا كان أحد يريد أن يتحدث ويرفع صوته يفعلها، لكن لابد من التصويت، الذى عنده أى دفع آخر فى هذا الموضوع يقوله ولكن لا نبدأ ثانياً من الأول، واحد يقف ويقول لا لم نقل، لا، قلنا وسوف نأتى بالتسجيل ونقوله لكى تكون المسائل واضحة أمام الكل، نحن هنا الأغلبية لصالح الإلغاء، إنما هناك إمكانية أخرى هذه سوف تأتى مرة ثانية .

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى) :

إذا سمحت يا سيادة الرئيس، التصويت يجب أن يكون على ما اتفقنا عليه، فى الحقيقة إن هذه اللجنة اتفقت على أمرين، الأمر الأول هو إلغاء نسبة العمال والفلاحين بشكلها الحالى هذا متفق عليه وذهبت إدارة اللجنة بشكل واضح أمامنا جميعاً إلى العمل فى اتجاه نص انتقالى، فهذا قرار وذاك قرار آخر، حقيقى هم منفصلون عن بعض، لكن اللجنة عبرت عن رغبتها فى الاتجاهين، أن تلغى النص كما هو الآن وفى نفس الوقت أن تعمل على النظر فى نص انتقالى .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

هذا هو التفاهم الذى قلنا عليه من الأول، نحن نقول ونعود إليه، نحن نتحدث عن الإلغاء، القرار إلغاء، القرار إلغاء أى شىء آخر نحن سوف نشير إليه .

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى) :

نسميه اتفاق أو أى اسم آخر...

السيد الدكتور أحمد خيرى:

يا أعضاء اللجنة الكرام، الذى دار بالنص يوم التصويت على الغرفة الثانية ويجب على السادة الأعضاء عدم المقاطعة.

لقد وعد السادة الأعضاء الأستاذ عمرو بأن يتم أولاً إلغاء مجلس الشورى وبعد ذلك نتحدث بخصوص المادة الانتقالية، وبعد ما تم إلغاء مجلس الشورى وعندما أردنا التحدث فى المادة الانتقالية فقالوا لقد قضى الأمر وعلى مجلس النواب التحدث فى هذا الشأن نصاً وقولاً، ولن نسمح بنسبة الخمسين بالمائة أن تلغى...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ليس وعداً أو غير ذلك.

السيد الأستاذ حسين عبدالرازق:

شكراً سيادة الرئيس.

نحن سوف نصوت على الإلغاء، النص الآخر أين يوجد؟ وهل هو موجود فى مشروع الدستور الذى قمنا بعمله؟ وهل موجود فى المشروع الذى قدمه الخبراء؟ وفى حدود علمى بأن هذا النص غير موجود هنا أو هناك، إذن، لا يصح أن نصوت على إلغاء نص غير موجود، وإذا أردتم التصويت بأن اللجنة تقرر عدم تخصيص نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين كما كان فى الدساتير السابقة لأنه لا يوجد نص لكى أقوم بإلغائه، وإذا وجد نص سوف أضرب لك (تعظيم سلام) وأين هو هذا النص الذى ألغيه الآن....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

النص ٢٢٩ فى دستور ٢٠١٢، ويمثل العمال والفلاحون فى هذا المجلس بنسبة لا تقل على الخمسين بالمائة والموضوع مطروح، وهل نحن نريد إنكار موضوع اسمه العمال والفلاحين، يا أستاذ حسين أنت تريدنا أن ننكر وجود موضوع خطير وقضية اسمها العمال والفلاحين، ومن أجل ذلك تقول لى يجب أن تبحث عن النص وهل هذا موجود أم غير موجود، وأنت رجل معروف عنك بأنك تقول الرأى السليم...

السيد الأستاذ حسين عبدالرازق:

إذا كنا الآن سوف نقوم بالتصويت على إلغاء نسبة العمال والفلاحين وعدم إدراج نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين بحيث أنه يتم إدراج نص كما طرحت حضرتك فى الأول فسوف أصوت ١٠٠٪ مع هذا، إنما الإصرار على فصل هذا عن ذاك، وكأننا أمام هدف تاريخى لكى نقول بأننا ضد الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

ليس هدفاً تاريخياً أو جغرافياً بل نحن نأخذ تصويتاً فقط...

السيد الأستاذ حسين عبدالرازق:

الواقع العملى يفرض على أن نقوم بالتصويت على النصين معاً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً.

لابد من إعطاء الأمر كل الوقت لأن هذا الموضوع خطير جداً، وأنا أعلم اللعبة أيضاً، ونحن بالفعل لابد من أخذ التصويت...

السيد الدكتور عبدالجليل مصطفى(مقرر لجنة الصياغة):

شكراً سيادة الرئيس.

الأمر واضح جداً، ونحن منذ أيام وكلنا يتساءل ما هو الموقف من الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين، وإذا كان مكتوب لها نص أو لم يكتب لها نص، هذا لا ينفى أن هذا الموضوع يشكل علامة طريق لكى نتقدم فى العمل من خلال هذه اللجنة، ومن أجل ذلك لا يصح يا أستاذ حسين أن نقول يجب إحضار وصل مكتوب فيه الخمسين بالمائة عمال وفلاحين، بل أهمية الموضوع لا تنبع من هذا، ولكنها تنبع من أنه موقف عملى مهم، ولابد من تحديد موقفنا من خلال نقاشنا بشأنه، ولقد تناقشنا فى هذا بوضوح كبير، ومن الواضح بأن اتجاه الأغلبية مال إلى الإلغاء، وهذه علامة مهمة جداً لابد أن تنتهى منها بالتصويت عليها، وليس بمقولة أنه يوجد توافق وأقول لا، بل يجب أن يكون من خلال التصويت

لكى يكون هذا الأمر واضحاً تماماً، وأن من يريدون الإبقاء عددهم كذا، ومن يريدون الإلغاء عددهم كذا، وبعد ذلك وارد أننا نستكمل النقاش، لكى نرى هل هناك أغلبية تريد أن نبحث عن إضافة لهذا الإلغاء إذا تم أم –لا، وإذا اتفقنا على أننا نحتاج هذا فسوف نجلس ونجتهد فى ابتداع الوسيلة أو الآلية التى يمكن بها أن نعالج هذا الأمر، إنما لابد من الفصل بين الموضوعين وهذا شىء وذاك شىء آخر، شكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

سوف نبدأ الحديث مرة أخرى، الآن.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى(مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

للتوضيح فقط يا عمرو بك بأن النقاش استمر لمدة أربع ساعات فى لجنة نظام الحكم، وتم عرض وجهتى نظر، الأستاذ المهندس محمد سامى والدكتور أحمد خيرى وأنا عمرو الشوبكى ومحمد عبدالعزيز وكان عدد الحاضرين أكثر من ١٥ عضواً بسبب وجود أعضاء من اللجان الأخرى، والتوصية التى خرجت من اللجنة بأنه سوف يحسم هذا الأمر بالتصويت داخل لجنة الـ٥٠، وبالتالى فإن الموضوع أبيض وأسود، وأنا فى رأيي يتم الحسم الآن.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

نحن نريد التصويت.

السيد المهندس محمد سامى أحمد:

حضرتك عندما تفضلت...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لا يصح هذا يا أستاذ ممدوح، سوف نصوت اليوم لاتخاذ القرار مهما كان التطويل وغيره، وسوف لا ننصرف قبل اتخاذ القرار.

السيد المهندس محمد سامى أحمد:

حضرتك عندما تفضلت بطرح الاقتراح من شقين، شق الإلغاء، والشق الثانى هو فقرة انتقالية يتم فيها مراعاة العمال والفلاحين والأقباط والشباب والمرأة، هذا يساوى بأننا عندما نخرج إلى الرأى العام فنقول لا يوجد (غالب أو مغلوب) ومع إلغاء النسبة التاريخية تم الأخذ فى الاعتبار وجود فقرة انتقالية سوف يراعى فيها العناصر التى تحدثت عنها، وبالتالى فإن هذا الاقتراح اقتراح مسئول وسوف يُرضى كل الأطراف، وعندما نتشدد بغرض نص وفقط، فسوف نجد أن من بيننا أعضاء خرجت مهزومة فقط، شكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

يا أستاذ محمد يجب أن تعلم الآتى، أن الإلغاء إذا تقرر بالتصويت وتقرر هذا، وأنا كرئيس سوف أعرض اقتراحاً أخر، وغداً لابد من تشكيل لجنة لكى نفكر فى ما الذى سوف نفعله مع المرأة وإلى آخره بما فيها العمال والفلاحين، وهذه المسألة من سلطتى أن أعملها، ولابد من أن أعملها وسوف أعملها، وسوف أقترح عليكم فى الكيفية مع العمال والفلاحين، ومع النساء، ومع الدعم وهذا سوف يكون بعد التصويت، والآن التصويت على الإلغاء، وإلغاء النسبة من الضرورى أن نصوت على هذا بوضوح، علماً بأن نيتى هى هذه فقط، تفضلوا، والموجودون بالخارج يجب أن يتفضلوا...

السيد الأستاذ ضياء رشوان:

أرجو منك يا سيادة الرئيس أن يكون النداء بالاسم ونداء كل واحد يذكر اسمه ورأيه وهذا يدرج فى المضبطة...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هناك طلب من أحد الأعضاء لكى يكون التصويت نداء بالاسم وسوف نقوم بذلك وليس لدينا مانع فى هذا، وسوف نصوت على إلغاء العمل بنسبة الخمسين بالمائة عمال وفلاحين، وإذن التصويت بنعم وهذا يعنى الإلغاء، والتصويت بـــ لا وهذا يعنى الإبقاء وتفضلوا بالجلوس، ولقد سمعتم البيان

الخاص بى، وأنى سوف أقوم بتشكيل لجنة لدراسة الموضوعات الأخرى والتى لابد من دراستها، المرأة، الأقباط، العمال والفلاحين، وذوى الاحتياجات الخاصة، ولابد من دراستها وكل هذا لابد أن ندرسه، وهذا سوف يكون نتيجة هذا القرار، القرار هو إلغاء العمل بنسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين، وأنا كان لى صياغة أكثر وضوحاً، وسوف نبدأ الآن التصويت.

١- السيد الدكتور شوقى علام: غير موجود

٢- السيد المستشار محمد عبدالسلام: غير موجود

٣- السيد الدكتور عبدالله النجار: غير موجود

٤- نيافة الأنبا بولا: إلغاء

٥- نيافة الأنبا أنطونيوس: غادر الاجتماع

٦- الدكتور القس صفوت البياضى: الإلغاء فى ضوء ما قدمته سيادتك ومن أن النسب الأخرى سوف تناقش.

٧- السيد الأستاذ محمد عبدالعزيز: غير موجود

٨- السيد الأستاذ أحمد عيد حلمى غنيم: إلغاء

٩- السيد الأستاذ محمود إسماعيل منصور بدر: إلغاء

١٠- الأستاذ عمرو صلاح الدين: إلغاء

١١- السيد الأستاذ محمد سلماوى: استناداً لما تفضل به سيادة الرئيس بدراسة موضوع النسب مكتملة أصوت بالإلغاء.

١٢- السيد الأستاذ خالد يوسف: مثل ما أشار الأستاذ محمد سلماوى إلغاء

١٣- السيد الأستاذ محمد عبلة: إلغاء

١٤- السيد الأستاذ السيد حجاب: إلغاء مع إعادة النظر فى مسألة التمييز الإيجابى.

١٥- السيد الأستاذ عبدالفتاح إبراهيم: الإبقاء على النسبة.

١٦- السيد الدكتور أحمد خيرى: الإبقاء مع وجود المرحلة الانتقالية مع تقليل النسبة لمدة فترة واحدة.

١٧- السيد الأستاذ رفعت داغر: الإبقاء مع وجود مرحلة انتقالية لمدة فترة واحدة.

١٨- السيد الأستاذ ممدوح حمادة: الإبقاء

١٩- السيد الأستاذ سامح محمد معروف عاشور: الإلغاء بشرط وجود النص الانتقالى.

٢٠- السيد الدكتور محمد خيرى عبدالدايم: غير موجود (متغيب)

٢١- السيد الدكتور محمد أسامة شوقى: إلغاء مع وجود فترة انتقالية لمدة دورة واحدة.

٢٢- السيد الأستاذ ضياء يوسف رشوان أحمد: الإلغاء مع الإصرار على وجود نص انتقالى يتعلق بما نوقش اليوم فقط وهو الخاص بالعمال والفلاحين وإمكانية النظر فى كل الفئات الأخرى فى جلسة تخصص لها وكلمة مع واضحة.

٢٣- السيد الأستاذ إلهامى الزيات: إلغاء

٢٤- السيدة الدكتورة عبلة محيى الدين: إلغاء

٢٥- السيد الأستاذ أحمد الوكيل: إلغاء

٢٦- السيد الأستاذ محمد بدران: إلغاء

٢٧- السيد الدكتور طلعت عبدالقوى: إلغاء مع إعادة النظر فى مسألة الفئات الأخرى بما فيها العمال والفلاحين،

٢٨- السيدة السفيرة ميرفت التلاوى: إلغاء

٢٩- السيدة الدكتورة عزة العشماوى: إلغاء

٣٠- السيدة الدكتورة منى صلاح الدين ذو الفقار: إلغاء

٣١- السيد الدكتور محمد محمدين: إلغاء مع وجود نص انتقالى لمدة دورة واحدة.

٣٢- السيد الدكتور حسام الدين المساح: إلغاء مع نص انتقالى

٣٣- السيد اللواء مجد الدين بركات: أنا مع التمييز الإيجابى وهو الخاص بالكوتات المختلفة وكان من الواجب أن يتم الفصل فيه مع وجود هذه النسبة،

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

هل سيادتك مع هذا النص، وهذا النص يأتى مع الإلغاء وتقصد سيادتك الإلغاء مع.

٣٤- السيد الدكتور على عبدالمولى: إلغاء مع

٣٥- السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور: إلغاء

٣٦- السيد الدكتور كمال الهلباوى: غير موجود

٣٧- السيد الدكتور السيد البدوى: إلغاء

٣٨- السيد الدكتور محمد أبوالغار: إلغاء

٣٩- السيد الأستاذ حسين عبدالرازق: الإبقاء

٤٠- السيد المهندس محمد سامى أحمد: الإبقاء، لأننى متحفظ على الموقف الذى أبداه السيد الدكتور جابر والدكتور عبدالجليل مصطفى، وذلك عند طرحك للإقتراح الأول.

٤١- السيد الدكتور مجدى يعقوب: إلغاء مع

٤٢- السيد الأستاذ عمرو موسى: إلغاء مع

٤٣- السيد الدكتور عبدالجليل مصطفى: إلغاء

٤٤- السيد الدكتور جابر جاد جاد عبدالحق نصار: إلغاء

٤٥- السيد الدكتور عمرو الشوبكى: إلغاء

٤٦- السيد الدكتور سعد الدين الهلالى: غير موجود

٤٧- السيدة الدكتورة هدى الصدة: إلغاء مع وجود مادة انتقالية للتمييز الإيجابى للفئات المختلفة.

٤٨- السيد الدكتور محمد غنيم: إلغاء مع وجود نص انتقالى.

٤٩- السيد الأستاذ حجاج حسن آدول: غير موجود

٥٠- السيد الأستاذ مسعد أبو فجر: غير موجود

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

التصويت النهائى هو ٣٢ صوتاً تم إلغاء نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقررلجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

يوجد ١٦ صوتاً للإلغاء ونقطة، والباقى ١٥ صوتاً إلغاء مع وجود النص الانتقالى للأغلبية والنتيجة مع يا أستاذ عمرو.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

عدد الأعضاء الموجودين أثناء التصويت ٤٤ عضواً ونتيجة التصويت فى ٣٢ صوتاً للإلغاء، و١٢ صوتاً إلغاء مع، وعدد ٦ أصوات للإبقاء ولقد تم التصويت بالاسم وأمام الجميع، كان العدد ٣٨ عضواً يبدو عدم وجود عضو أو اثنين، ومن داخل الـ٣٢ عضواً، نجد ١٢ عضواً بشرط مع...

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقررلجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى الاقتراحات):

يوجد عدد ١٦ صوتاً بما فيهم الأستاذ إلهامى (نقطة) والباقى منهم ٤ بالمدة رفضوا.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

عدد ٦ مع الإبقاء وسوف أقرأهم عليك بالاسم، ومن ثم من داخل الـ٣٢ إلغاء منهم ١٢ إلغاء مع، المسألة مقررة لأنه يوجد إلغاء، ولقد انتهينا من ذلك ولا يوجد إبقاء، ولكن الطلب بتشكيل لجنة سوف أقوم بعمله غداً وكان ما كان الأمر وسوف نفعله، القرار هو إلغاء العمل بنسبة الخمسين بالمائة

وأنا كرئيس أعلنت بأننى سوف أقوم بتشكيل لجنة لبحث الموضوع الخاص بالعمال والفلاحين والمرأة والأقباط والتمييز الإيجابى، شكراً جزيلاً لكم.

(انتهى الاجتماع الساعة السابعة مساءً)

* * *

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع.

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبد الجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى